النفوذ الإيراني

في المنطقة العربية

على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية

تجاه المنطقة 2003 ـ 2011





ممدوح بريك محمد الجازي





النفوذ الإيراني في المنطقة العربية

على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية

تجاه المنطقة 2003-2011

الطبعة الأولى

1435هـ - 2014م



الأكاديميون للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان – مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية

تلفاكس : 0096265330508

جـوال : 00962795699711

E-mail: academpub@yahoo.com

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

2012/9/3618

رقم التصنيف:327.1

المؤلف ومن في حكمه:

د. ممدوح الجازي

الناشر

الأكاديميون للنشر والتوزيع

عمان – الأردن

عنوان الكتاب:

النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية

تجاه المنطقة 2003-2011

الواصفات:

العلاقات الدولية/إيران//البلدان العربية//الأحوال السياسية// الولايات المتحدة/

النفوذ الإيراني في المنطقة العربية

على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية

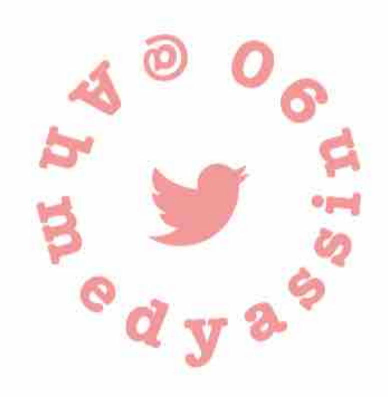
تجاه المنطقة 2003 ـ 2010

تأليف

ممدوح بريك محمد الجازي



الأكاديميون للنشر والتوزيع


@Ahmedyassin90

الإهـداء

إلـــى حضرة صاحب الجلالة الهاشمية

الملك عبدالـلـه الثاني ابن الحسين المعظم

حفظه الـلـه.

وإلى صاحب السمو الملكي

الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود (أسد السنّة)

حفظه الـلـه.

ممدوح بريك الجازي

تصوير

أحمد ياسين

الشكر والتقدير

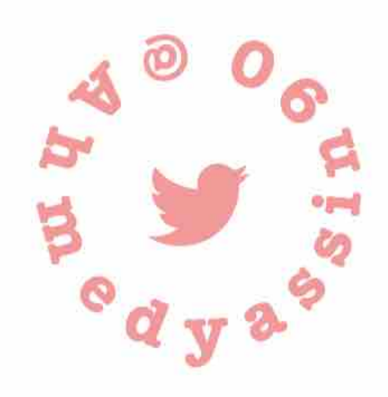
بداية أشكر اللـه سبحانه وتعالى أن وفقني إلى إكمال هذا العمل، وعظيم الامتنان لأستاذي الدكتور فايز زريقات على ملاحظاته العلمية القيمة.

وأتوجه ببالغ الشكر والتقدير إلى الهيئة التدريسية في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة مؤتة على ما قدموه لنا من معارف ومعلومات أنارت طريق مستقبلنا في هذا المجال.

وأما أخي وصديقي العزيز عبداللـه الجازي فإن كلمة الشكر لن تعوضه على وقوفه إلى جانبي في الظروف الصعبة التي مررت بها وتشجيعه المستمر لي لمواصلة العمل والاستمرار في إعداد هذا الكتاب.

وأخيراً فإن كلمات الشكر لن تعبر عما تحملته والدتي من عناء وسهر لمتابعتي حتى أتمكن من إتمام هذا الكتاب.

ممدوح بريك الجازي


@Ahmedyassin90

المقدمة

شهدت منطقة الخليج العربي منذ مطلع العصر الحديث صراع قوى أجنبية عديدة من أجل السيطرة عليها وجعلها مراكز نفوذ ضمن مخططات استعمارية تستهدف الوجود العربي فيها. وإن رسم خارطة بيانية لاندفاع القوى الأجنبية في المنطقة يؤشر إلى محورين، الأول: فارسي والثاني: أوروبي مع تداخل هذين المحورين ضمن دائرة واحدة يعمل الفرس على إشغالها كلياً عن طريق التحالف مع أية قوة أوروبية تزحف نحو الخليج العربي للسيطرة عليه وضرب الدول العربية فيه، وعندما يتحقق ذلك يترك للفرس الفرصة للهيمنة على المنطقة.

ففي مطلع القرن السادس عشر اندفع البرتغاليون نحو البحار العربية للتحكم بها وغلق منافذ التجارة العربية بين الشرق والغرب كجزء من خطة تستهدف إقامة إمبراطورية استعمارية برتغالية، فكان احتلال جزيرتي هرمز وقشم ثم فرض السيطرة على موانئ الخليج العربي في كلا ساحليه خلال العقود الأولى من القرن السادس عشر.

إن التحرك البرتغالي كان يقابله تحرك فارسي، حيث أن الأسرة الصفوية التي تسلمت السلطة في بلاد فارس سنة 1500م، بدأت في تنفيذ سياستها التوسعية فالتقت التطلعات الفارسية مع الغزو البرتغالي وتوّجت بمعاهدة تحالف عسكري للعمل المشترك بهدف السيطرة على الخليج العربي سنة

1515. ومع استمرار وجود البرتغاليين قوة أوروبية كبرى في الخليج العربي طيلة القرن السادس عشر فإن تحالف الفرس معهم كان قائماً، غير إنه في مطلع القرن السابع عشر ظهرت هولندا وبريطانيا قوى جديدة في المنطقة، الأمر الذي أوجد متغيرات في التعامل السياسي الفارسي، حيث حاول الشاه عباس الأول (1587-1629) استثمار الوضع الجديد للضغط على البرتغاليين كي ينسحبوا من البحرين ليكون بديلهم في احتلالها، فكان ذلك بداية لنهاية التحالف الفارسي البرتغالي وعلامة بدء تحالف إنجليزي. وتشكل سنة 1622 دخول البرتغاليين في مرحلة انهيار نفوذهم في الخليج العربي، حيث سقط معقلهم الرئيس "هرمز"على أثر عمل عسكري فارسي إنجليزي مشترك.

لقد كانت ثمار تحالف الفرس مع الإنجليز احتلالهم لجزر البحرين وهرمز وقشم، غير إنه مع تصاعد التنافس الاستعماري في منطقة الخليج العربي خلال القرن الثامن عشر، تصاعدت المواجهة العربية لمخاطر الاحتلال الأجنبي، فتمكن سلطان بن سيف إمام مسقط من تحرير البحرين من الاحتلال الفارسي سنة 1717، كما تصدى عرب مسقط للفرس في سنة 1720 فحرروا جزيرة قشم وجزر أخرى في الساحل الشرقي للخليج العربي.

بينما حسمت بريطانيا الصراع الأوروبي لمصلحتها مباشرة تحت شعار القضاء على القراصنة، وهاجمت السواحل العربية للخليج وعدن وموانئ اليمن، وقامت بين عامي 1810- 1820 بغزو رأس الخيمة (معقل القواسم) والقضاء عليه، واستمرت في مواجهة أية محاولة للنفوذ في منطقة الخليج العربي

حتى عام 1945 حيث إن الخريطة السياسية العالمية قد تغيرت مع ظهور قوتين جديدتين على الساحة الدولية هما: أمريكا والاتحاد السوفيتي، وبدأ النفوذ البريطاني ينحسر بعد خروجها من الحرب العالمية الثانية ضعيفة منهكة بالرغم من انتصارها في الحرب، حيث استغلت الولايات المتحدة ضعفها في زيادة نفوذها في منطقة الخليج العربي تحت المظلّة البريطانية، وفي عام 1957 عقدت بريطانيا "اتفاقية الإنكلو - الأمريكية "الخاصة بالعمل بالخليج وهي التي أسفرت عن تراجع بريطانيا عن مناطق نفوذها السابقة لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية لقاء حماية الولايات المتحدة للمصالح البريطانية فيها، وفي كانون الثاني/يناير1968 أعلنت بريطانيا عن نيتها للانسحاب من شرق السويس في فترة أقصاها نهاية 1971.

وكان أولى ملامح الخطط الأمريكية، في مرحلة ما بعد فيتنام، ظهرت في إعلان الرئيس الأمريكي (ريتشارد نيكسون) في جزيرة "إغوام "في المحيط الهادي تموز عام 1969 تصميم الولايات المتحدة على إتباع سياسة جديدة ترتكز على دعم الأنظمة المؤيدة للولايات المتحدة؛ لتأخذ على عاتقها دوراً رئيساً في قمع المتمردين وتخفيف العبء عن واشنطن، أي المشاركة الإقليمية والحد من الدور المباشر. وبدأ النفوذ الأمريكي في الخليج في تطبيق هذه السياسة وذلك بإعطاء إيران الدور العسكري في الحفاظ على الأمن خاصة بعد احتلالها لجزيرة أبو موسى بعد الانسحاب البريطاني من الخليج، وبالرغم من تحول السياسة الأمريكية فيما بعد واعتمادها على مبدأ جديد هو: "نظرية الدعامتين "في الخليج

وهو إشراك إيران والسعودية لضمان أمن واستقرار المنطقة من خلال تحقيق التوازن بينهما.

إلا إن الأحداث التي حصلت عام 1973، حين اندلعت حرب تشرين الأول/أكتوبر بين العرب وإسرائيل وما رافقها من اتخاذ منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (الأوبك) بقرار حظر النفط عن الدول الغربية، الأمر الذي ولّد قناعة عند الأمريكيين من أنه لابد من اتّباع سياسة جديدة تؤمّن الحفاظ على منابع النفط في الخليج والمتمثلة في التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة، وخاصة مع اندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979، وما تبعها من الحرب العراقية - الإيرانية وحرب الخليج الثانية من جانب، ومحاولة إيران خاصة بعد استغلالها نكسة تشرين الأول للدول العربية من إسرائيل واحتلالها بقية جزر الإمارات، وزيادة أطماعها وتوجهاتها في الخليج العربي، الأمر الذي كثف الوجود الأمريكي في المنطقة.

ولهذا تعتبر المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم عرضة للأطماع، لأنها تحتوي على مخزون كبير من الثروات الطبيعية، وبسبب طبيعة الموقع الإستراتيجي الذي تمتع به، لذا ستبقى ذات مكانة بارزة في الإستراتيجيات الدولية على مختلف الأصعدة ومحط اهتمام كبير من المفكرين والمحللين الإستراتيجيين. إن الأطماع الإيرانية في المنطقة العربية تعود إلى بداية القرن السابع عشر عند محاولتهم احتلال البحرين ثم انسحابهم منها بعد التفاهم الانجليزي الإيراني، وما زالت إيران تهدد باحتلال البحرين علاوة على احتلالها

الجزر العربية الإماراتية، ولذلك ستبقى التوجهات والأطماع الإيرانيـة في المنطقـة العربيـة مستمرة وموجودة خاصة وإن الجمهورية الإسـلامية تعتمـد في توجهاتهـا السياسـية عـلى الأيديولوجية الإسلامية الهادفة إلى تصدير الثورة التي أسسها واعتمـدها الخمينـي وورّثهـا إلى ساسة الفكر الإيراني لتبقى حيـة في فكـرهم لتحقيـق الأهـداف السياسـية للجمهوريـة الإسلامية الإيرانية، الأمر الذي ترك تأثيراً كبيراً وواضحـاً عـلى العلاقـات العربيـة - الإيرانيـة وجعلها في حالة من التوتر والتقلب والتنافس في معظم فتراتها ومراحلها.

تنطلق أهميـة هـذا الكتـاب في تناولـه لقضـية هامـة تعـد مـن أكـثر الموضـوعات حساسـية وتعقيـداً، فـإيران الجـارة التاريخيـة التـي رافقـت العـرب في مراحـل تاريخهـا المختلفة، بالإضافة إلى التـأثير الجغـرافي والـديموغرافي بـين الحضـارتين العربيـة والفارسـية، فكان ازدياد بـروز نفـوذ إيـران في المنطقـة العربيـة لا يظهـر إلا عقـب تفكـك الحضـارة العربية وتمزقها لأي سبب كان، وهذا ما أكدته الأحداث التاريخية في المـاضي ومـا يشـهده الواقع على الساحة، ونظراً لأهمية المنطقة التي يتجاور فيها العـرب مـع إيـران باعتبارهـا منطقة غنية بموارد الطاقة مما يجعلهـا هـدفاً دائمـا لتصـارع المصـالح وتلاقـي التحالفـات الدولية، ولأن مصير هذه المنطقـة يكـاد يتقـرر وفقـاً لأسـلوب إدارة العلاقـات العربيـة – الإيرانية فإن ذلك جعل المخططين الإستراتيجيين في كل من واشـنطن وتـل أبيـب يعملـون على توجيه هذه العلاقة وإدارتهـا عـلى نحـو سـلبي، بمـا يخـدم مصـالحهم، فـتراهم تـارة يعرقلون أي تقارب عربي – إيراني من جهة، وتارة أخرى تشهد سياستهم تحولات في اتجـاه إيران مما يترك لها فرص الخيارات المختلفة بشكل يخدم مصالحهم.

وتكمن أهمية الكتاب في الكشف عن خلفية الطموحات والتوجهات الإيرانية سواء المذهبية أو القومية في المنطقة العربية في العصر الحديث، مع الإشارة في هذا الموضوع إلى التحولات السياسية الأمريكية اتجاه المنطقة، الأمر الذي فتح المجال أمام الدور الإيراني في البروز واستغلال الأحداث والاستفادة منها ومن الفرص والخيارات المختلفة التي أتاحتها لها الإدارة الأمريكية في مرحلة من مراحل الأحداث المختلفة التي شهدتها المنطقة.

كما يبين هذا الكتاب التحولات التي حدثت في السياسة الأمريكية اتجاه المنطقة، خاصة بما يتعلق في مجالات الدور العربي والدور الإيراني وأيضاً الدور الإسرائيلي في السياسة الأمريكية وكيفية تعامل الولايات المتحدة مع كل دور من هذه الأدوار، وكما أنها تحدد أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة من خلال محددات المصالح الرئيسية التي تنظر لها إلى المنطقة لتحقيق أهدافها.

كذلك يوضح هذا الكتاب أن تجربة الحسم العسكري من خلال الحروب المختلفة التي شُنّت على المنطقة العربية اعتباراً من عام 2003، وحتى عام 2009 أثبتت فشلها وأنها ليست الطريقة المثلى لمعالجة القضايا والأزمات ذات الأبعاد المختلفة في المنطقة، الأمر الذي ترك لبعض الدول المجاورة مدّ نفوذها لهذه الدول نتيجة لاختلال التوازن الأمني فيها وفتح المجال لمصالح الأطراف الأخرى نتيجة لما فرضته الأوضاع المختلفة.

كما يهدف هذا الكتاب إلى تحقيق العديد من الأهداف، تتمثل في:

1- الكشـف عـن إطروحـات السياسـة الخارجيـة الأمريكيـة في المنطقـة العربية، والمتحولة من المجابهة والصدام إلى الحـوار والانفتـاح، وظهـور حالـة مـن السيولة الإقليميـة تـدفع بإعـادة تشـكيل السياسـات الإقليميـة وحـدوث تغـيرات إسـتراتيجية في أوزان اللاعبـين وتوجهـاتهم انطلاقـاً مـن التحـولات في السياسـة الأمريكية والتوجهات الجديـدة لإدارة الـرئيس بـاراك أوبامـا في المنطقـة ومحاولـة تعظيم مكاسبه.

2- الوقوف عـلى طبيعـة العلاقـات الإيرانيـة - العربيـة، حيـث تميـزت كـل مرحلة من مراحلها بعلامات فارقة عن بقيـة المراحـل، وتعـدّ العلاقـات الإيرانيـة - العربية من أكثر المسائل حضوراً وتعقيداً في المنطقة، فعلى الرغم من أهمية هـذه العلاقة وإستراتيجيتها إلا أن هناك ثغرات ومصادر صراع وخلاف متعددة ومعقـدة جعلت هذه العلاقة لا تتجه نحو مسارها السليم.

3- التعرف على أهداف السياسة الخارجية الإيرانية في المنطقة العربية ومـا تحمله من أطماع وتوجهات في منطقة الخليج العـربي، ومـا تهـدف لـه مـن خـلال سعيها إلى استعادة الهيمنة والنفوذ الذي فقدته في أواخـر السـبعينات مـن القـرن الماضي، في ظلّ إيديولوجيتها القائمة على تصدير الثورة والنموذج الإسـلامي الثـوري إلى الدول المجاورة.

4- الوقـوف عـلى طبيعـة التوجهـات الإيرانيـة في المنطقـة العربيـة المتمثلة في استمرار احتلالها للجزر الإماراتية العربية وزيادة مدّها الشيعي

في المنطقة ومحاولاتها تعميق الانقسام بين المحاور العربية سواء بدفع بعض الفصائل الإيديولوجية لخلق أجواء التوتر ومظاهر الانقسام والتشرذم في المنطقة، أو من خلال إصرارها على تطوير طموحاتها النووية وقدراتها العسكرية المختلفة، لتكون مصدر التهديد الرئيس للدول العربية والإقليمية في المنطقة، بالإضافة إلى معرفة الموقف الأمريكي من بروز وازدياد النفوذ الإيراني في المنطقة خاصة في الجوانب المتعلقة في الملف النووي الإيراني وعلاقتها مع الحركات الراديكالية في المنطقة.

فإيران لها حدود برية مع العراق، فضلاً عن دول أخرى مثل أفغانستان وباكستان وبعض الجمهوريات السوفيتية السابقة، كما لها حدود بحرية ممثلة بالخليج العربي وبحر عُمان وبحر قزوين ومؤدى هذا الجوار العربي لإيران فضلاً عما إذا ما تمكنت من حيازة السلاح النووي فإن أي دور محوري للنفوذ الإيراني سوف يشكل خطراً على الدول العربية وإسرائيل التي لا تعترف أصلاً بوجودها كما أنها سوف تبتز الدول الصغيرة المجاورة لها في المنطقة، وربما قد تمنع الولايات المتحدة من الوفاء بوعودها بتوفير ضمانات أمنية لدول المنطقة أو حتى بسط نفوذها على الخليج العربي، وقد تشجع إيران النووية كذلك على إثارة قلاقل سياسية في مختلف أرجاء الشرق الأوسط. وعلى الأخص في الدول العربية التي تضم أقليات شيعية كبيرة.

كما تواجه الدول العربية الخليجية مشاكل تقليدية شتى مع إيران التي تستغل بمهارة ضعف قدرة هذه الدول على ممارسة الدفاع عن النفس، فقد

احتلت إيران الجزر الإماراتية الثلاث: وهي (أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنـب الصـغرى)، وهي تنازع العراق حدوده البحرية وسلطة السيادة على شط العرب وبعض حقول النفط الجنوبية، كما أنها تثـير مـن حـين لآخـر مشـاكل تتعلـق باسـتغلال حقـول الغـاز في قطـر والكويت، بدعوى أن الخزانات الجوفية لهـذه الحقـول تـدخل ضـمن أراضـيها أو مياههـا الإقليمية، وهي تقوم في معظم الأوقات بممارسة أعمال الشرطة البحرية في الخليج العربي، مستخدمة في ذلك القوارب الصغيرة والزوارق البحريـة الخفيفـة التابعـة للحـرس الثـوري الإيراني، وهي تهدد كلما تأزمت الأمـور مـع الولايـات المتحـدة بأنـه سـترد بضرب مصـالح الولايات المتحدة في الخليج العربي وهو ما يمثل تهديداً غير مبـاشر لـدول الخلـيج العـربي، خاصة الدول الصغيرة منها.

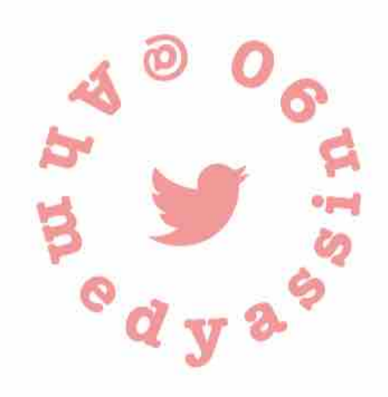
لقد استطاعت إيران مدّ نفوذهـا إلى العـراق، مـن خـلال الارتبـاط بـالقوى الشيعية هناك وباعتراف الولايات المتحدة بهذا النفوذ، ولهذا فـإن التحـولات التـي حدثت في السياسة الأمريكية اتجاه المنطقة، وانتقالها مـن التعامـل العسـكري إلى الدبلوماسـية واسـتخدام القـوه الناعمـة معهـا، عـلاوة عـلى التـورط الأمـريكي في أفغانستان والعراق وتغير ميزان القوى في المنطقة أتاحـت الفرصـة لإيـران لزيـادة نفوذها في المنطقة، خاصة أن إيران ترتبط بالقوى الشيعية الممتدة في دول الخليج العربي، وترتبط بعلاقة قوية مع سـوريا، وتـدعم الحركـات الراديكاليـة المتمثلـة في حزب اللـه في لبنان، وحركة الحوثيين في اليمن، وحركة حماس في قطاع غزة الـذي أصـبح بـدوره مجـالاً للنفـوذ الإيـراني لمواجهـة إسرائيـل عنـدما تتطلـب الحاجـة والمصلحة لذلك، ومـن خـلال هـذه الأدوات اسـتطاعت إيـران تقـويض السياسـة

الأمريكية وجعلها تعترف بحق إيران في تطوير قدراتها النووية، ولذلك فإن استمرار هـذه التحـولات في السياسـة الأمريكيـة في المنطقـة واعتمادهـا عـلى اسـتخدام القـوة الناعمـة والدبلوماسية مع إيران سوف يشجع إيران التي ستقوم باستغلال كافة الفرص والخيـارات التي تتيحها لها هذه التحولات في السياسة الأمريكية لتطوير قدراتها النوويـة والعسـكرية التقليدية وزيادة دعمها للحركات الراديكالية والقوى الشيعية في المنطقـة العربيـة، الأمـر الذي سوف يشكل خطراً على الدول العربية والخليجية، خاصـة وأن هـذه الـدول تعتمـد على الولايات المتحدة الأمريكية لحمايتها.



الـفـصـل الأول

السيـاسة الإيرانيـة


@Ahmedyassin90

الفصل الأول

السياسة الإيرانية

لمحة تاريخية عن جمهورية إيران الإسلامية

أسس كورش الدولة الأخمينية في فارس عام 559 ق.م، احتلها الإغريق في عهد الإسكندر المقدوني عام331 ق.م، ثم قام الصراع بين الفرس والرومان، دخلها المسلمون بعد أن هزموا الفرس في معركة القادسية ثم معركة نهاوند (فتح الفتوح) سنة 643م، وفي عهد الخليفة عمر بن الخطاب أكملت سبعة ألوية فتح أرض فارس كلها ومن ضمنها ما يعرف اليوم بإيران؛ تتابع على الحكم بنو زياد والسامانيون والفزنويون والبويهيون والسلاجقة عام 1027م، ثم الأسرة المغولية ثم هولاكو ثم ابنه إياقا ثم تيمورلنك عام 1364م، ظهرت إيران كدولة في القرن السادس عشر حيث تولت الأسرة الصفوية الحكم وأعلنت المذهب الشيعي مذهباً للبلاد، تولى حكمها الأفغان عام 1722 ثم نادر شاه عام 1739م، ثم مظفر الدين شاه عام 1848م، ثم محمد علي شاه، عام 1921م قام رضا خان بهلوي بانقلاب وفرض على البلاد الحضارة الغربية ووقف مع ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية، احتلت الجيوش البريطانية والروسية إيران عام1941م، قامت ثورة الخميني على الشاه عام1963م، فنفاه

الشاه إلى العراق واستبدل التقويم الإسلامي بالفارسي، قامت انتفاضة بزعامة رجال الـدين عام 1978م وعاد الخمينـي إلى الـبلاد مـع إعـلان الحكومـة الإسـلامية عـام 1979م، دارت حرب بين إيران والعراق في الفترة بين سنة 1981 إلى 1988.

تـوفي الخمينـي 1989م فخلفـه خـامئني كقائـد روحـي، وتـولى الرئاسـة هاشـمي رفسنجاني، وفي عام 1996م تـولى السـلطة في الـبلاد الرجـل الأكـثر اعتـدالا الشـيخ محمـد خاتمي الذي سلك بالبلاد نهجاً جديداً منفتحاً على دول العـالم أجمـع خاصـة دول الخلـيج العربي.

وفي العام 2005 تولّى رئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانيـة الـرئيس أحمـدي نجـاد، الذي نجـح أيضـاً في الاسـتمرار برئاسـة الجمهوريـة دورة ثانيـة بعـد فـوزه في الانتخابـات الرئاسية لعام 2009.

الوصف العام للجمهورية الإيرانية الإسلامية:

الاسم الرسمي: جمهورية إيران الإسلامية (العاصمة:طهران)

الموقع الجغرافي:

تضطلع إيران بموقع جيوسياسي وإستراتيجي هام في المنطقة، إذ يطلّ موقعها على أكثر من مسطح مائي (الخليج العربي، بحر قزوين، وبحر العرب)، أي أطول السواحل على الخليج، مما يشكل لها ميزة جغرافية هامة من الموارد الطبيعية والبشرية، وقد وصفها الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون" بأنها تمتلك موارد أكثر من موارد أي بلد، بما يجعلها أعظم قوة إقليمية مسيطرة على الخليج"، ومما يضيف أهمية لموقع إيران تمثل شبه فاصل بين الدول العربية، وغير العربية في المنطقة ومجاورتها لتركيا التي تقع على القارة الأوروبية وهو ما جعلها في فترة الحرب الباردة، منطقة عازلة بين نفوذ الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة.

تقع إيران على الجانب الشرقي للخليج العربي، وتعتبر بمثابة الجسر للعبور إلى أوروبا من آسيا وبالعكس، الأمر الذي جعلها معبراً للمواصلات البرية والبحرية والجوية بين منطقة الشرق الأقصى والغرب، وازدادت أهميتها بالنسبة لخطوط المواصلات خاصةً أنها تسيطر على رأس مضيق هرمز، وتلعب إيران دوراً هاماً في المنطقة لسيطرتها على الطرق البرية والبحرية والجوية لموقعها المتوسط بين الشرق العربي والاتحاد السوفيتي سابقا والصين ودول الشرق الأقصى.

المساحة:

الأرض في إيران تشكل مصدر قوتها إذ أن مساحتها (1.600) مليون كم، وهي عبارة عن سلسلة من الجبال تحيط بهضبة واسعة وهو ما أعطاها القوة في المراحل السابقة، لها سواحل كبيرة على الخليج العربي، وبحر قزوين وعاصمتها مؤمنة بحكم توسط موقعها، ولديها ثروة نفطية هائلة وثروة سمكية وليس لديها مشاكل مائية.

وإيران هضبة مثلثة الشكل تقريباً، ولو فرضنا قمم أرارات رأساً للمثلث، يكون أحد أضلاع الجبال زاكروس وقسماً من الجبال الجنوبية حتى ميناء كواتر، ويكون أضلع الثاني جبال كيلان ومازندران والبرز وخراسان، والضلع الثالث خراسان الشرقية من سرخس حتى ميناء كواتر، ويبلغ طول الهضبة من أرارات حتى كواتر حوالي (2، 210كم) وعرضها من سرخس حتى مصب شط العرب 1.400كم، فإيران نصفها جبلي، وربعها صحارى وقيعان كانت بحاراً في العصور الغابرة والربع الباقي هو الصالح للزراعة.

الحدود:

يحدها شمالاً كل من "تركمانستان "وأذربيجان "و"أرمينيا"، وغرباً "تركيا" و"العراق" وجنوباً "باكستان "و"أفغانستان "شرقاً.

السكان:

إن الجانب الديمغرافي لإيران يمثل عاملاً مهماً لتعزيز نفوذها الإقليمي في الخليج، خاصة في ظلّ طموحاتها في تطوير قدراتها العسكرية وتحقيق تطلعاتها في أن تلعب دوراً إقليمياً هاماً في المنطقة.

1. عدد السكان: بلغ عدد سكان إيران حوالي 73مليون نسمة.
2. الكثافة السكانية: 1:30 نسمة/كم
3. معدل النمو السكاني: 2.7% ومعدل الأعمار 57سنة
4. التوزيع السكاني حسب منطقة السكن:

أ- سكان المدن:50%

ب- سكان الريف:46%

ج- السكان الرحل:4%

اللغة:

تعتبر اللغة الإيرانية (الفارسية) هي اللغة الرسمية، وإن لم تكن اللغة الدارجة في سائر أنحاء إيران، لأن أكثرية الأقليات الكبرى متكتلة بقوة وتحتفظ بلغتها الخاصة، وهكذا يتكلم الأذربيجانيون لهجة تركية قريبة من لغة أتراك آسيا الصغرى، وللأكراد لغتهم الخاصة وهي من أصل هندي أوروبي وتحوي بعض

أوجه الشبه مع اللغـة الفارسـية، ويتخاطـب أهـالي إقلـيم جـيلان ومازنـديران في الإقلـيم الخزرية بواسطة لهجتيين تركمانيتين وهما الفـيلاك والمازنـديراني اللتـين لا يكـون تشـابهما كاملاً، وهناك أقليات تـتكلم التركمانيـة في جرجـان وخراسـان وكـذلك الكاشـائي في فـارس، والعربية في خوزستان والبلوشية في مكران، أما الأرمن الـذين يؤلفـون عـنصراً نشـيطاً بـين بقية سكان إيران فقد احتفظوا بلغتهم الخاصة إلى جانب استعمالهم اللغة الفارسية.

الدين:

تنص المادة الثانية عشر من الدستور القائم على الديانة: "الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب هو المذهب الجعفري" الإثنا عشري "وهـذه المـادة غـير قابلـة للتعـديل للأبد.

ويمثل المسلمون 98.8%من سكان إيران، 91%من الشيعة و7.8%من أهـل السـنة، والمسيحيين 7. 0%واليهود 3. 0% والزداشتين 1. 0% ويمثل أتباع سائر الديانات الأخرى 1. 0%.

القوميات:

التركيبة البشرية للجمهورية الإيرانية الإسلامية كالتالي:

1- الفرس 63%من السكان ويتركزون في المناطق الوسـطى مـن الشـمال إلى الجنوب.

2- الأتراك ـ الأذربيجانيون 20% من السكان ويتركزون في شمال غرب إيران.

3- العرب: 7% ويتواجدون في إقليم الأحواز.

4- الأكراد 6% ويتركزون في الحدود الشمالية التركية _السوفيتية.

5- البلوش: 2% ويتركزون في المناطق الجنوبية الشرقية.

إضافة إلى 2%من القوميات الأخرى من بينهم التركمان والأرمن وغيرهم من الأقليات الأخرى ذات النسب الضئيلة.

نظام الحكم:

تم إعلان نظام الجمهورية الإسلامية نظاماً جمهورياً للدولة الإيرانية وذلك بعد نجاح الاستفتاء العام الذي أجراه الشعب في آذار من العام 1979وقبولهم لمشروع الخميني القاضي بتأسيس الجمهورية الإسلامية.

صنع القرار في إيران، القوى والمؤسسات:

يتسم النظام السياسي الإيراني بتعدد أجهزة الحكم وصناعة القرار، وذلك وفقاً للدستور الإيراني الذي أجيز بعد الثورة، وتحديداً في ديسمبر 1979. والذي عكف على إعداده آنذاك مجموعه من الفقهاء والخبراء الدينيين، ويعدّ ولي الفقيه محور النظام السياسي الإيراني، حيث أوكل الدستور إليه مهمة

التنسيق والإشراف على السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، بل ومراقبتها.

وفيما يلي الإطار العام لعملية صنع القرار من قوى ومؤسسات في الجمهورية الإيرانية الإسلامية.

المرشد

يجعل الدستور الإيمان بولاية الفقيه من الركائز الأساسية للجمهورية الإسلامية، فلا يستقيم نظامها إلا بها ولا يكتسب شرعيتها إلا بأعمالها، وبناء على ما تقدم، فإن المرشد يتمتع بوضع شديد التميز والتمدد أيضاً، لأنه باختصار شديد يتدخل في عمل مختلف سلطات الدولة، وتنص على ذلك (المادة57) من الدستور المعدل ومضمونه ما نصه "السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي:السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية، وتمارس صلاحياتها بإشراف ولي الأمر المطلق وإمام الأمة وذلك وفقاً للمواد اللاحقة في هذا الدستور وتعمل هذه السلطات مستقلة عن بعضها "ويلاحظ أن التعديل الذي أدخل على هذه المادة في دستور 1979 قد انصب على أمرين، احدهما إضافة صفة "المطلق " لإشراف ولي الأمر، والأخر حذف الجملة الخاصة بأن التنسيق في ما بين السلطات الثلاث يتحقق بواسطة "رئيس الجمهورية".

فالمادة 109 من الدستور نصت على الشروط الواجب توفرها في القائد "الولي الفقيه "وهي:

1- الكفاءة اللازمة للإفتاء في مختلف أبواب الفقه.

2- العدالة والتقوى اللازمتان لقيادة الأمة.

3- الرؤية السياسية الصحيحة والكفاءة الاجتماعية والإدارية والتدبير والشجاعة والقدرة والكفاية على القيادة.

أما المادة:110، فقد نصت على صلاحيات ووظائف الولي الفقيه (القائد) وهي:

1- تعيين السياسات العامة للجمهورية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.

2- الإشراف على حسن إجراء السياسات العامة.

3- إصدار الأمر بالاستفتاء العام.

4- القيادة العامة للقوات المسلحة.

5- إعلان الحرب والسلام والنفير العام.

6- تنصيب وعزل وقبول استقالة الآتين:

أ. فقهاء مجلس صيانة الدستور.

ب. أعلى مسؤول في السلطة القضائية.

ج. رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.

د. رئيس أركان القيادة المشتركة.

ه. قادة القوات المسلحة وقوات الأمن.

7- حل الخلافات بين السلطات الثلاث.

8- حل مشكلات النظام من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام.

9- إمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية.

10- عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد بعد صدور حكم المحكمة العليا.

11-إصدار العفو العام.

السلطة التنفيذية:

وهي تشمل ثلاثة عناصر رئيسة هي: رئيس الجمهورية، نواب الرئيس، والوزراء.

رئيس الجمهورية:

يحتل رئيس الجمهورية موقع الرجل الثاني في النظام الإيراني، ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ أحكام الدستور وحمايته، كما أنه أعلى رأس في السلطة التنفيذية، وعلى الرغم من كون رئيس الجمهورية يحتل الموقع الثاني في النظام الإيراني، إلا أن صلاحيات الرئيس وممارسته لتلك السلطات ـ من الناحية

العملية ـ تتوقف على مجموعة من العوامل، في مقدمتها شخصية الرئيس وتوجهاته، ومدى قربه من المرجعية ومؤسسات صناعة القرار الأخرى.

ينظم جزء من الفصل التاسع من دستور عام 1979، ومن الدستور المعدل 1989، مهام رئيس الجمهورية، والشروط الواجب توفرها فيه، ومدة حكمه...فالمواد من (113-132) من الدستور تحدد خمسة شروط في الرئيس الإيراني هي على التوالي: "أن يكون إيراني الأصل، حسن السيرة، تتوفر فيه الأمانة والتقوى، مؤمناً معتقداً بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية، والمذهب الرسمي للبلاد" (ماده115)، وينتخب رئيس الجمهورية الإسلامية انتخاباً مباشراً من الشعب لمدة أربع سنوات، ولا يجوز انتخابه لأكثر من دورتين متتاليتين.(مادة 114)

و في ما يتعلق بصلاحيات رئيس الجمهورية فتحدد دستورياً على النحو التالي:

أ. تنفيذ الدستور بالإضافة إلى ترأسه السلطة التنفيذية إلا في المجالات التي ترتبط مباشرة بالقيادة (مادة 113).

ب. التوقيع على مقررات مجلس الشورى الإسلامي، وعلى نتيجة الاستفتاء العام بعد مرورها بالمراحل القانونية وإبلاغه إياها، وعليه أن يسلمها للمسؤولين لتنفيذها (مادة 123).

ج. تعيين معاونين له ويقوم المعاون الأول لـرئيس الجمهوريـة - بموافقتـه -بمهمـة إدارة جلسات مجلس الوزراء والتنسيق بين سائر المعاونين (مادة124).

د. التوقيع هو أو نائبه القانوني بعـد مصـادقة مجلـس الشـورى عـلى المعاهـدات والعقود والاتفاقات والمواثيق التي تبرم بـين الحكومـة الإيرانيـة وسـائر الـدول، وكذلك المعاهدات المتعلقة بالاتحادات الدولية (مادة 125).

ه. تولي مسـؤولية أمـور التخطـيط والميزانيـة والأمـور الإداريـة والتوظيفيـة للـبلاد بشكل مباشر ويمكن أن يوكل شخص آخر لإدارتها. (مادة126).

و. تعيـين ممثـل خـاص لـه ـ أو عـدة ممثلـين ـ وتحديـد صـلاحياتهم. وفي هـذه الحالات، تعتبر القـرارات التـي يتخـذها الممثـل أو الممثلـون المـذكورون بمثابـة قرارات رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء (مادة 127).

ز. التصديق على تعيين السـفراء بعـد اقـتراحهم مـن قبـل وزيـر الخارجيـة (مـادة 128).

ح. منح الأوسمة الحكومية (مادة 129).

ط. تعيين الوزراء بعد موافقة مجلس الشورى على منحهم الثقـة، مـع عـدم طلـب الثقة من جديد عند تغيير مجلس الشورى الإسلامي (مادة133).

ي. إسناد رئاسة الوزراء إلى رئيس الجمهورية الذي يشرف على أعمال الوزراء، والتنسيق بين قرارات الوزراء، كما يقوم بتنفيذ القوانين (مادة 134).

ك. تلقّي استقالة مجلس الوزراء، أو أيّاً منهم علماً أن عزل الوزراء أو حجب الثقة عنهم بعد استيضاحهم أو طلب سحب الثقة يتم بواسطة المجلس، ويجوز لرئيس الجمهورية تعيين مشرفين للوزارات التي لا وزير لها ولمدة أقصاها ثلاثة أشهر. (مادة 135).

ل. عزل الوزراء وفي هذه الحالة يطلب إلى المجلس منح الثقة للوزير الجديد أو الوزراء الجدد، وفي حالة تغيير نصف أعضاء مجلس الوزراء ـ بعد منحهم الثقة من قبل المجلس ـ فإن على رئيس الجمهورية أن يطلب إلى المجلس منح الثقة لمجلس الوزراء من جديد. (مادة 136).

نواب الرئيس:

من التطورات اللافتة التي أدخلت على تشكيل السلطة التنفيذية بعد التعديلات الدستورية في عام 1989، التوسع في حق رئيس الجمهورية في تعيين معاونين ونواب له، مع اختصاص النائب الأول بوضع متميز. ومن المفهوم أن هذا التوسع ارتبط بإلغاء منصب رئيس الوزراء، والحاجة بالتالي إلى التخفيف من المسؤوليات التنفيذية الكثيرة على عاتق رئيس الجمهورية، وفي هذا السياق، وبعد أن نص دستور 1979 في مادة واحدة هي (مادة 125)، على دور محدد للنائب القانوني لرئيس الجمهورية يتمثل في النيابة عنه في التوقيع على

المعاهدات والاتفاقيات الدولية، واتسعت مهام النواب على نحو ما سلفت إليه الإشارة في المواد الخاصة باختصاصات رئيس الجمهورية وصلاحياته، أما أبرز المهام فهي أوكلت إلى النائب الأول الذي أصبح هو المخول بأداء وظائف رئيس الجمهورية والتمتع بصلاحياته في حال وفاة الرئيس أو عزلة أو استقالته أو غيابه أو مرضه لأكثر من شهرين، وذلك بعد موافقة القيادة، فإذا توفي المعاون الأول أو النائب الأول، أو أظهرت أمور أخرى تحول دون قيامه بواجباته، وكذلك إذا لم يكن للرئيس معاون أول، تعين القيادة شخص أخر مكانه، وفي كل الأحوال تشكل على التوازي هيئة ثلاثية من رئيس مجلس الشورى، ورئيس السلطة القضائية، والمعاون الأول لرئيس الجمهورية، حتى تعد الأمور ليتم انتخاب رئيس جديد للجمهورية خلال فترة خمسين يوما على الأكثر (مادة 131).

الوزراء:

في نظام الجمهورية الإيرانية الإسلامية رئيس الجمهورية هو رئيس مجلس الوزراء وهو الذي يختار وزراءه ويعرضهم على مجلس الشورى ومجلس الشورى يمنحهم الثقة أولا، فنصت المادة الثالثة والثلاثون بعد المائة "يعين رئيس الجمهورية الوزراء ويطلب إلى مجلس الشورى الإسلامي منحهم الثقة ولا يلزم طلب الثقة من جديد عند تغيير مجلس الشورى الإسلامي ويعين القانون عدد الوزراء وحدد صلاحيات كل منهم، وكما نصت المادة الرابعة والثلاثون بعد المائة "تستند رئاسة مجلس الوزراء إلى رئيس الجمهورية الذي يشرف على عمل الوزراء ويقوم ـ عبر اتخاذ التدابير اللازمة ـ بالتنسيق بين قرارات الوزراء

ومجلس الوزراء، ويعين بالتعاون مع الوزراء السياسات العامة لعمل الدولة ونهجها وكما يقوم بتنفيذ القوانين".

ومع أن مجلس الوزراء يمثل أحد الأقطاب النظام، إلا أنه يتبع سلطات رئيس الجمهورية، يستطيع بوصفه شخصية قانونية أن يتخذ القرارات بشأن السياسة الخارجية ويخطط لها، حيث يتم ذلك بشكل بيانات وقرارات يتخذها في اجتماعاته، يحيط بها وزارة الخارجية للتنفيذ، بعد أن يقدمها لمجلس الشورى الإسلامي، طبقا للوائح كي يصدق عليها أولاً.

السلطة التشريعية:

وقوامها جهازان هما مجلس الشورى الإسلامي من جهة، ومجلس صيانة الدستور من جهة أخرى.

مجلس الشورى الإسلامي:

هو المجلس التشريعي في إيران وعد أعضائه حاليا (293)عضوا ينتخبون كل أربع سنوات بالاقتراع الشعبي المباشر بحسب عدد السكان، ولا يمكن حل هذا المجلس وفقا لنصوص الدستور، لهذا المجلس سلطات واسعة ورددت في المادة (48) من الدستور سواء في مجالات الأمن القومي (إعلان الحرب – إعلان حالة الطوارئ – التصديق على المعاهدات) وفي المجالات الاقتصادية (كالقروض) أو مجال الرقابة ومحاسبة المسئولين، فإن الطابع الإيديولوجي لا يزال يتحكم في تقييم المرشحين لعضوية هذا المجلس من قبل مجلس صيانة

الدستور، فضلا عن حق هـذا الأخـير في الاعـتراض عـلى مقـررات مجلـس الشـورى بحجـة مخالفة الشريعة الإسلامية أو أحكام الدستور فإذا ما تمسك مجلـس الشـورى برأيـه أحيـل الموضوع لمجلس تشخيص النظام للبت في ذلك.

مجلس صيانة الدستور:

هو المجلـس المخـتص بالرقابـة عـلى القـوانين، وهـو أعـلى هيئـة تحكـيم في إيـران ويتكون من (12)عضوا مـنهم (6) أعضـاء فقهـاء دينيـون يعيـنهم المرشـد الأعـلى للثـورة، والسـتة البـاقون مـن الحقـوقيين يعيـنهم مجلـس الشـورى بتوصـية مـن رئـيس السـلطة القضائية، تتبع للمجلس لجان مراقبة تشرف على تطبيق وتنفيذ صلاحياته.

أما صلاحيات المجلس كالتالي:

ا- ضمان مطابقـة مـا يصـادق عليـه مجلـس الشـورى الإسـلامي مـع الأحكـام الإسلامية والدستور.

ب- تلقي جميع ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع الالتزام بدراسة وتقرير مدى مطابقته مع الموازين الإسلامية ومواد الدستور.

ج- تقرر أغلبية الفقهـاء في مجلـس الصـيانة عـدم تعـارض مـا يصـادق عليـة مجلس الشورى الإسلامي مع إحكام الإسلام، بما تقرر الأكثرية جميـع أعضـائه مسـألة عدم التعارض مع مواد الدستور.

د- من حق أعضاء مجلس الصيانة حضور جلسات مجلس الشورى لمتابعة مناقشة اللوائح ومشروعات القوانين.

هـ- تفسير الدستور بعد تصديق ثلاثة أرباع الأعضاء.

و- الإشراف على انتخابات مجلس القيادة ورئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشورى الإسلامي، وعلى الاستفتاء.

السلطة القضائية:

في الجمهورية الإيرانية الإسلامية السلطة القضائية سلطة مستقلة تدافع عن الحقوق الفردية والاجتماعية وعليها مسؤولية إحقاق العدالة، ومسؤولية السلطة القضائية تتمثل بما يلي:

1- التحقيق وإصدار الحكم بخصوص التظلمات والاعتداءات والشكاوي والفصل فيها في الدعاوي والخصومات والتدابير اللازمة في ذلك القسم من الأمور الحسبية الذي يعينها القانون.

2- صيانة الحقوق العامة "بسط العدالة "

3- الإشراف على حسن تنفيذ القوانين.

4- كشف الجريمة ومطاردة المجرمين ومعاقبتهم وتنفيذ الأحكام الجزئية المعروفة

5- اتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون وقوع الجريمة والإصلاح المجرمين.

وقد نصت المادة السابعة والخمسون بعد المائة بهدف زيادة أداء مسؤوليات السلطة القضائية في جميع الأمور القضائية والإدارية والتنفيذية إلى" أن يعين القائد شخصا مجتهدا عادلاً ومطلعاً على الأمور القضائية ومديراً لمدة خمس سنوات باعتباره رئيساً للسلطة القضائية ويعد أعلى مسؤول في السلطة القضائية.

أما بالنسبة لأنواع القضاء الموجود في إيران، فإنه يتوزع مابين القضاء العام والقضاء الثوري، والقضاء الخاص.هذا علما بأن بعض هذه الأنواع نشأ وتطور خارج إطار الدستور، ثم صارت له صلاحيات تجب صلاحيات القضاء المنشئ بحكم الدستور.

مؤسسات عابرة للسلطات:

المقصود بها تلك المؤسسات التي تتعايش في إطارها السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، في التشكيل والوظائف، وبالتالي تصعب نسبتها إلى من ثلاثتها بشكل منفرد. وينطبق هذا الوضع على مجمع تشخيص مصلحة النظام ومجلس الأمن القومي الأعلى. ونبينهم كما يلي:

مجمع تشخيص مصلحة النظام:

تأسس عام 1988بأمر الأمام الخميني كمؤسسة دستورية تتكفل بحل القضايا التي تحال لحل النزاعات التي تنشب بين رئيس الوزراء والبرلمان ويضم (32) عضوا يعينهم المرشد الأعلى.

ويقوم بثلاث مهام رئيسية هي:

أ- الفصل في النزاع الذي ينشب بين مجلسي (الشورى والبرلمان) ومجلس صيانة الدستور، وتصبح قراراته بشأن هذه النزاعات نافذة بعد مصادقة المرشد الأعلى للثورة.

ب- تقديم النصح للمرشد الأعلى للثورة في المشاكل المستعصية على الحل والمتعلقة بالسياسات العامة للدولة.

ج- اختيار أحد أعضاء مجلس الخبراء ليكون ضمن مجلس الشورى المصغر الذي يتولى مهام المرشد الأعلى في حال وفاة المرشد أو تنحيه أو عزله حتى يتم الإعلان من المرشد الجديد وفقا لنص المادة (111) من الدستور.

مجلس الأمن القومي:

يتم تشكيل هذا المجلس من رؤساء السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية القضائية)، ومن رئيس هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة، ومن وزراء

الخارجية والداخلية والأمن، بالإضافة إلى مندوبين يعينهما القائد ويرأس رئيس الجمهورية هذا المجلس.

وقد نص دستور جمهورية إيران الإسلامية في المادة السادس والسبعين بعد المائة من الفصل الثالث عشر، والذي يحمل عنوان "مجلس الأمن الوطني على: "يتم تأسيس مجلس الأمن الوطني برئاسة رئيس الجمهورية بهدف تأمين المصالح الوطنية وحراسة الثورة الإسلامية ووحدة أراضي البلاد والسيادة الوطنية"، وللقيام بالمهام التالية:

ا- تعيين السياسات الدفاعية – الأمنية للبلاد في إطار السياسات العامة التي يحددها القائد.

ب- التنسيق بين الأنشطة السياسية والمخابراتية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ذات العلاقة بالخطط الدفاعية – الأمنية العامة.

ج- الاستفادة من الإمكانات المادية والمعنوية للبلاد للمجابهة التهديدات الداخلية والخارجية.

المؤسسات العسكرية:

تتكون القوات المسلحة الإيرانية من ثلاثة عناصر أساسية هي: الجيش، والحرس الثوري الذي يعبر عنه بالمصطلح الفارسي بـ "الباسدران " وقوات التعبئة أو النفير التي تتداول بالمصطلح الفارسي بـ"الباسيج "في الإشارة إليها، وإذا

كان العنصران الأول والثاني قد ورد النص عليهما في دستور 1979 وتعديلاته في عام 1989، فإن العنصر الأخير نشأ واستمر خارج إطار الدستور.

وللقوات المسلحة الإيرانية دور هام في مجال السياسة الخارجية كإحدى القوى الفاعلة والمؤثرة فيها في ظل مفهوم تصدير الثورة، أو في ظل الآليات الجديدة التي استحدثتها المؤسسة العسكرية الإيرانية بعد الثورة، وهي على النحو التالي:

1- الجيش:

من حيث تكوين الجيش الإيراني، ففي عام 1996، كان عدد أفراد الجيش 345 ألفاً حوا 250 ألف مجند، وأربع فرق مدرعة، وفرقتان من القوة الخاصة، وسبع فرق مشاة، ولواء محمول جواً، وبعض الفرق والتائب المستقلة من المشاة ووحدات الكوماندز والمدفعية. ويتألف الجيش من عدة قوات برية وبحرية وجوية.

2- الحرس الثوري:

إن نشأة الحرس الثوري هو امتداد لتلك اللجان الثورية والميلشيات العسكرية شبه النظامية التي تشكلت أثناء الأشهر الأولى للثورة. وطبقا لدستور الحرس الثوري، فقد حدد مهامه في: حماية الثورة وأمنها، وقمع كل القوى المناوئة لها، ودعم حركات التحرير في العالم، وحراسة الثورة وقادتها وأهدافها من العدو الأمريكي والصهيوني وعملائهم في المنطقة، والحفاظ على الحدود من

تسلل الأسلحة والجواسيس والعملاء، وإقامة الدوريات على الطرق والمدن لتأمين الأمن والحفاظ على الأموال والأرواح، وضرب الانفصاليين، أما من حيث أعداد وتوزيع الحرس الثوري فطبقا لأرقام 1995، فقد وصل عدد الباسدران إلى120 ألف، يتوزع على النحو التالي: 100الف قوة برية، 20 ألف قوة بحرية، والقوة البرية موزعة على كتائب ليس لها حجم ثابت، وتتجمع في 13 فرقة مشاه، وفرقتين مدرعتين، ووحدات أخرى مستقلة.

3- قوات التعبئة أو النفير:

أولت قيادات الثورة الإيرانية أهمية كبيرة للمنظمات التطوعية شبه العسكرية ففي 26 نوفمبر 1980، أصدر الخميني - باعتباره القائد العام لكل القوى- أمراً بالتعبئة العامة، وإنشاء جيش شعبي قوامه 20 مليون فرد، على أن يكون هذا الجيش تابعا لجيش حرس الثورة.

المجتمع المدني:

لا يمكن الأخذ بمشاركة شعبية نشطة وفاعلة بعيدا عن حركة حقيقية لمؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في جانب مدخلات النظام السياسي بصورة غير رسمية تكتلاً لمصالح الجماعات السياسية المختلفة، وتجنيدا لرموز النظام السياسي وقيادته، ودعما لآليات الاتصال بين فعاليات النظام السياسي المختلفة انعكاسا لظروف التعددية السياسية السائدة في المجتمع. وضماناً لتحكم أكثر لمؤسسات السلطة في الدولة من قبل القاعدة العريضة للأمة.

ومن بين مداخل عديدة للتعامل مع قوى هذا المجتمع ومؤسساته، سوف نتناولها في شكل خمس فئات أساسية تشمل: القوى الدينية، والقوى الاقتصادية، والتجمعات السياسية، والصحافة، والمرأة.

القوى الدينية:

للقوى الدينية مصادر قوتها، التي تبدأ هيبتها من العلماء وتمر بتلقي المراجع منهم زكاة الخمس الواجبة على الشيعي، وتنتهي بالقدرة على التعبئة والتحريك باليات مختلفة وفي مناسبات وساحات متعددة، وفي ما يلي تتعرض هذه الجزئية لكل من مؤسسة الحوزة والأمانة الدائمة لأئمة الجمعة والجماعات كإطارين من أطر ممارسة القوى الدينية وتأثيراتها:

أ- مؤسسة الحوزة:

الحوزة هي المكان الذي يؤمه طلاب التعليم الديني على أيدي علمائها، ويتدرجون في مراتبها من مستوى إلى أخر: ثقة الإسلام، فحجة الإسلام والمسلمين، فآية الله، فآية الله العظمى، ينتظم في الدراسة في الحوزة العلمية زهاء 30,000 شخص، غير أن من يصل إلى مرتبة آية الله قليلون، وأقل منهم من يبلغ مرتبة آية الله العظمى التي تفترض في شاغلها أن يكون الأعرف والأعلم والأفقه، والتي تهيئ لصاحبها إصدار الإحكام فعلا عن الفتاوى، وبين كل الحوزات الدينية تحوز الحوزة الدينية في قم شهرة خاصة، فهي التي خرجت

للمؤسسة الدينية آياتها العظام أمثال منتظري، كلبايكاني، وشر يعتمداري، والخوئي.

ب- الأمانة الدائمة لأئمة الجمعة والجماعات:

وهي أمانة أشار بها آية الـلـه منتظري وعقدت أول اجتماع لها في يونيـو/ حزيـران 1983، وضمت في عضويتها خمسة من رجال الدين بتعيين مباشر من المرشد، وهولاء هم: علي خامنئي، وعلي مشكيني، ومحمد خاتمي، ومحسـن ملكـوتي، وجـلال الـدين ظـاهري، وهم خطباء الجمعة في كل من طهران، وقم، يزد، تيريز، وأصفهان على التوالي، أي في أكـبر المـدن الإيرانيـة، وتـولى رئاسـتها عـلي خـامنئي في الوقـت نفسـه الـذي كـان فيـه رئيسـا للجمهورية، الأمر الذي كفل التنسيق بـين الجهتـين، ويرجـع الاهـتمام بصـلاة الجمعـة إلى خصوصية منزلة يوم الجمعة عند الشيعة بما يفوق أهميتها عند المسلمين.

القوى الاقتصادية:

في إيران قوتان اقتصاديتان رئيستان هما: البازار والمؤسسات الخيرية، وبين الطرفين أوجه شبه كثيرة ومصالح مشتركة.

أ- البازار:

يسيطر البازاريون وهو التعبير الشائع المشتق من اللغة الفارسية للدلالة على التجار - عـلى 75 بالمائـة مـن التجـارة الداخليـة في إيـران وحـوالي نصـف

الـوردات، ويقومـون بـدور أسـاسي في عمليـة الإقـراض، ويضـاربون في السـوق العقاريـة، ويضعون أيديهم عـلى مفـاتيح القـرارات الاقتصـادية مـما يـفسر حرصـهم عـلى الـوزارات التقليدية (مثل وزارة التجارة) دون الوزارات الفنية والتقنية.

ب- المؤسسات الخيرية:

يمكـن تقسـيم المؤسسـات الخيريـة الموجـودة في إيـران إلى ثلاثـة فئـات كـما يـأتي: مؤسسات عامة ومؤسسات خاصة ومؤسسات خيرية إسلامية، ولهـذه المؤسسـات ولاسـيما الخاصة والخيرية، تاريخ عريق في إيـران ولا تشـكل ظـاهرة جديـدة، إلا أنهـا لم تكتسـب الأهمية الاجتماعية والاقتصادية التي غدت لهـا الآن إلا بعـد قيـام الثـورة 1979، وتتسـم هذه المؤسسات بأنها هيئات خيرية غير حكومية في الأساس، وتدعي كلهـا أنهـا مؤسسـات غـير ربحيـة، وهـو ادعـاء تحـوم حولـه شـكوك كثـيرة في معظـم الحـالات وتمـارس هـذه المؤسسات نشاطات كثيرة، وهي معفاة من الضرائب وتتبع المرشد الأعـلى مبـاشرة، وتمتـد هذه النشاطات من التجارة إلى التصنيع والإنتاج الصناعي، كما تشمل نشر الدعوة الدينية - السياسية وتقديم الخدمات الاجتماعية ودعم السفن.

ويرأس هذه المؤسسات بصفة دائمة رجال الدين ذوو نفـوذ أو شخصـيات رئيسـية أخرى من النخبة الحاكمة في إيران، وفيما يأتي ذكـر لـبعض أكـبر وأهـم المؤسسـات، التـي يبقى عددها الكلي غير معروف:

1. مؤسسة المعوقين والمستضعفين.
2. مؤسسة الشهيد.
3. مؤسسة الأمام رضا.
4. مؤسسة الرسالة.
5. مؤسسة الإسكان.
6. مؤسسة الرفاه.
7. مؤسسة الدعوة الإسلامية.

التجمعات السياسية:

ويمكن تمييز أربعة اتجاهات بارزة تتمحور حولها التجمعات السياسية داخل الدولة وهي:

1- **اليمين التقليدي:** ويتألف من جمعية روحانيات مبارز - طهران وجمعية مدرسي الحوزة العلمية - قم وجمعيات التجار وأصحاب المهن الحرة المنضوية في الجمعية الائتلافية الإسلامية.

2- **اليمين الحديث:** أو المسلمون التكنوقراطيون الذين ظلوا على مدى سنوات عدة على تعاون وثيق مع اليمن التقليدي، إلا إنهم بدؤوا في أوائل التسعينات يسعون لكسب مؤيدين خاصين بهم، وفي الانتخابات النيابية التي جرت في صيف 1996، ألّفت مجموعة التكنوقراطين والمسؤولين جمعية عرفت بكوادر البناء اجتذبت الكثيرين من المتعلمين الإيرانيين.

3- **اليسار:** والذي يضم بعض المجموعات البارزة مثل مكتب تعزيز الوحدة بين الحوزة والجامعة، ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية التي أنشئت بعد الثورة مباشرة من ائتلاف منظمات سابقة أخرى، والجمعية الإسلامية للأساتذة الجامعيين، ولقد أنشأ اليسار ائتلافاً جديدا باسم جبهة الثاني من خورداد، ولقد حصلوا على أغلبية المقاعد البرلمانية في انتخابات صيف 2000.

4- **اليمن الراديكالي:** ويتألف من جمعية الدفاع عن قيم الثورة الإسلامية بزعامة حجة الإسلام محمد محمدي ريشهري، وأنصار حزب الله وهي المجموعة الأهم وقد حلت رسمياً، إلى العديد من عناصر الحرس الثوري وقوات الباسيج، وهذه المجموعة تتألف من شكل أساسي من الحرس الثوري والطلاب والشبان وبقايا قوات الباسيج في الحرب الإيرانية العراقية 1980- 1988 وأصبحت هذه المجموعة أكثر انخراطاً في العمل السياسي ويشعر هؤلاء أنهم يحملون مسؤولية رفع لواء المبادئ الإسلامية والثورية.

الصحافة:

في الجمهورية الإسلامية سقف واسع من حرية الرأي، فالصحف والمجلات منتشرة انتشاراً واسعاً في إيران وهناك أعداد لا حصر لها من الصحف اليومية والأسبوعية والدوريات وقد كفل الدستور هذه المهنة وكفل حرية الرأي "ضمن المعايير الإسلامية "أي عدم التعرض بالقذف أو الشتم أو نشر الفكر الهدام أو الخليع ولا تتماشى مع العقيدة الإسلامية، أما الانتقاد للحكومة وأداء الوزارات وغير ذلك فهذا أصلا من مهمة الصحافة ومهمة مجلس الشورى إذ يتم انتقاد الوزراء علنا، وكذلك أداء مجلس الوزراء (الحكومة) وجميع أوجه الحياة السياسية في إيران لأن ذلك كله قد كفله الدستور، وقد حث أيضا أبناء الشعب على تقديم أفكارهم البناءة لتطوير الحياة السياسية والاجتماعية.

ومن الممكن التمييز بين مجموعتين من الصحف في إيران، ويمثلان التيارين بكل التنويعات داخلهما:

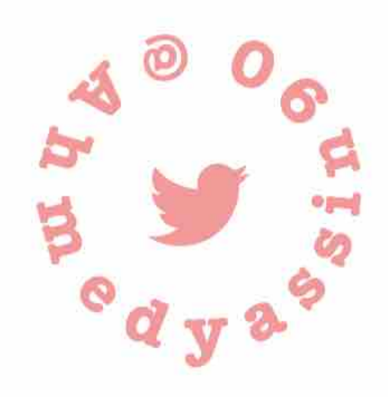
أ- **المجموعة الأولى:** تنسب إلى تيار التشدد، وتشمل صحف جمهوري إسلامي، ورسالت، وكيهان.

ب- **المجموعة الثانية:** تنسب إلى تيار الاعتدال أو الإصلاح، وتعرف إعلاميا (أو بعض منها في واقع الأمر) باسم صحف الثاني من خرداد، تاريخ انتخاب خاتمي رئيسا، وتدخل فيها سلسلة الصحف التي أصدرها ماشاء الله شمس الواعظين، وصبح امروز، وراه نو، خرداد وزن وسلام.

المرأة:

تتمتع المرأة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية بكافة حقوقها السياسية والمدنية، فهي تشارك في كل المجالات وكل الميادين السياسية، فهي برلمانية ومشاركة بفعالية فتراها تحتل الصفوف الأولى في مجلس الشورى الإسلامي وتشارك في صنع السياسة العامة للبلاد، وتناقش القوانين وتبدي رأيها وتصوت على القرارات وتمارس الحياة الشورية البرلمانية بحرية تامة فتشاهدها ترتدي الزي الإسلامي المحتشم وتتبع القواعد الإسلامية في تصرفاتها والمرأة تمارس حقها الانتخابي بحرية تامة.

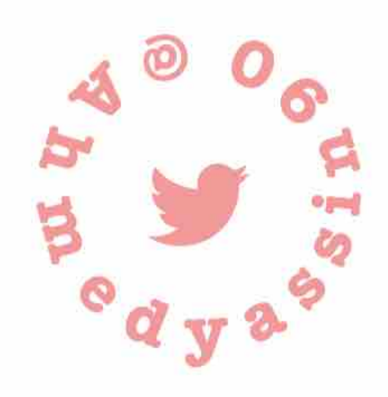
ومع تعمق الهوة بين المجتمع المدني والدولة المنبثقة عن الثورة، أصبحت المرأة الإيرانية من أولى المطالبين، بتحديث الفكر الديني والاعتراف في حقوقهن وخلق مناخ للمناقشات بين المثقفين العلمانيين وبعض الإسلاميين المتنورين من جهة ضد المحافظين والمدافعين عن المفهوم الظلامي والمتخلف للإسلام، وبرأيهن فإن المعركة النسوية قد شهدت انطلاقة وجدية لم يسبق لها مثيل تقودها بشكل خاص أكثر من 60 منظمة غير حكومية ذات انتماءات فكرية مختلفة ومتنوعة، إسلامية، علمانية، معتدلة، متطرفة، تلتقي أهدافها جميعا وكلها تمارس ضغوطا لدى البرلمان والبرلمانيين ووسائل الإعلام والوزارات المعنية، بغية الإيحاء بتقديم تعديلات وإصلاحات قانونية تشريعية.


@Ahmedyassin90



الفصل الثاني

العلاقات العربية ـ الإيرانية


@Ahmedyassin90

الفصل الثاني

العلاقات العربية الإيرانية

أيديولوجية الثورة الإيرانية وأهدافها:

نرى في كافة الثورات البارزة في التاريخ الإنساني إن كل ثورة احتوت على اتجاهين فيما يخص نشر أفكارها خارج الحدود، وهما:

1) اتجاه بناء الدولة النموذج من خلال محاولة الوصول ببناء الدولة إلى مرحلة الكمال من وجهة نظر إيديولوجية الثورة بما يجذب تأييد شعوب أو قوى محيطة تكون مشاركة في خصائص معينة مع شعب الدولة الذي قامت به الثورة.

2) اتجاه تصدير الثورة وهو يناصر فكرة دور خارجي فعال للنظام الثوري في مساندة قوى تتبنى نفس أفكاره، وإحدى حجج هذا الاتجاه هي أفضل وسائل الدفاع هي الهجوم، فعندئذ يعتبر الدور الخارجي الفعال والمتدخل في شؤون الدول الأخرى إجراءً وقائياً يخدم كمقدمة لاحتواء أي هجوم على الثورة من القوى الإقليمية والدولية التي تعتبرها هذه الثورة معادية لها، والحالة الإيرانية ليست استثناء من هذه القاعدة، بل إن كون الثورة الإيرانية رفعت شعارات إسلامية أعطت مبرراً إضافياً لأنصار الاتجاه الثاني.

وإن إيديولوجيـة الثـورة الإسـلامية في إيـران لم تـأت مـن فـراغ ولا تكونـت بفعـل العوامل الداخلية والخارجية التي كانت تعيشها إيران نفسها، بل لها منطقاتهـا التاريخيـة وأسسها الدينية منـذ وفـاة الرسـول محمـد- صـلى اللــه عليـة وسـلم- مـروراً بصراعـات المسلمين على الخلافة وصولاً إلى الغيبة الكبرى للإمام المهـدي المنتظـر ومـا تـلا ذلـك مـن استحداث نظرية ولاية الفقيه التي كرسها ومارسها نظريا الإمام الخميني.

ومنذ بداية انتصار الثورة الإيرانية عام 1979 طالب التيار الـداعي لتصـدير الثـورة باعتبار تصدير الثورة أحد سبل حمايتهـا في الـداخل، وبعـدم الاكتفـاء بالدعايـة للنمـوذج الإيـراني بـل بتقـديم مسـاعدات ودعـم القـوى السياسـية خـارج إيـران، وخاصـة القـوى الراديكالية المعادية للنظام القائمة في العالم الإسلامي لإنشاء حكومات على الخـط الإيـراني، واعتبر الإمام الخميني إنشاء الحكومات الإسلامية في إيران مجرد خطوة أولى تجاه الدولـة العالمية، كما حث إيران بعد الثورة على دعم المستضعفين "وحركـات التحريـر عـبر العـالم ورفض الخميني الإقـرار بالحـدود الجغرافيـة فـيما بـين الـدول، واعـترف فقـط بمـا اسـماه بالحدود الإيديولوجية، وأكد إن خلاصة البشرية تكمن في تطبيق قوانين اللـه والشريعة.

فالإمام الخميني الذي يعتبر من أكثر فقهاء الشيعة تعمقاً في نظرية "ولاية الفقيه "وباعتباره أول من مارسها فعلياً فيقول: "وإذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه حاكم عادل، فإنه يلي من أمور المجتمـع مـا كـان يليـه النبـي (ص) مـنهم،

ووجب على الناس أن يسمعوا له وأن يطيعوه....ولا ينبغي أن يساء فهم ما تقدم، فيتصور أحد أن أهلية الفقيه للولاية ترفعه إلى منزلة النبوة أو إلى منزلة الأئمة. فالولاية تعني حكومة الناس، وإدارة الدولة، وتنفيذ أحكام الشرع، وهذه مهمة شاقة، ينوء بها من هو أهل لها من غير أن ترفعه فوق مستوى البشر، بذلك فإن الإمام الخميني صاحب نظرية "ولاية الفقيه "يكون قد وظف النظرية الشيعية التقليدية في الإمامة، لمصلحة إقامة حكومة الفقيه والتي يعتبرها أنها الحكومة المهيأة لإدارة شؤون المسلمين في ظل استمرارية غيبة "المهدي "، ويعتبر أنها تستطيع أن تحقق بعض العدالة بانتظار أن يعود صاحب الزمان لتحقيق العدالة المطلقة والحرية المطلقة، بذلك فإن الإمام الخميني يضع قيماً ثورية وأهدافاً تقدمية في وعاء قديم ومحافظ.

وقد انعكست هذه الآراء في الدستور الإيراني. فقد حددت ديباجة الدستور الإيراني ضمن أهداف الجمهورية الإسلامية ـ السعي مع الحركات الإسلامية والجماهيرية الأخرى لبناء الأمة العالمية، إنقاذ المحرومين في كل مكان في الأرض، ما أكدت المادة الثالثة من الدستور الداعم المطلق لمستضعفي العالم كهدف من أهداف الجمهورية الإسلامية، أشارت المادة 154 إلى التزام إيران العمل على إقامة حكومة الحق والعدل في إرجاء الأرض، حماية الكفاح الشرعي للمستضعفين ضد المستكبرين في أي مكان في العالم.

ويمكن تلخيص الأهداف التي أراد الإيرانيون لثورتهم سلوكها كالتالي:

1. إقامة حكومة إسلامية تستند إلى مبدأ ولاية الفقيه الذي أعطاه الخميني بعداً سياسياً ودينياً مطلقاً، والفقيه في الحكومة تمثل ظل الإمام المنتظر على الأرض.
2. الإطاحة ببقية الحكومات الإسلامية الراهنة وتشكيل حكومة إسلامية واحدة.
3. افتتاح وغزو البلدان إذ لابد من إزالة جميع الحكومات الرجعية ونشر الشريعة الإسلامية في أنحاء العالم كافة.
4. العمل على بناء دعائم حكومة العدل الإسلامي في أنحاء العالم كافة ويتم ذلك بحد السيف، لذلك فأن مجيء وقف إطلاق النار بعد منتصف 1988 إنما جاء لا رغبة في السلام من جانب إيران وإنما بحكم الظرف العصيب الذي واجهته إيران خاصةً في جانبها العسكري في الأيام الأخيرة من الحرب، وهو الذي اجبرها على القبول مرغمة كما وصفها دجالهم بأن ذلك القرار قرار وقف إطلاق النار كان أصعب من تجرع كأس السم، ذلك دليل قاطع على النوايا الحقيقية للنظام الإيراني اتجاه الحرب والسلام واتجاه التعامل الإيراني عموماً.

مراحل الثورة الإيرانية:

هناك أربع مراحل رئيسة يحمل كل منها دلالات خاصة فيما يتعلق بتطور الثورة الإيرانية وتطور تأثيرها على الصعيدين الإقليمي والدولي وهي كما يلي:

المرحلة الأولى: من عام 1979وحتى عام 1989، وكان التأثير الإيراني خلالها في حده الأدنى بفعل مجموعة عوامل أبرزها الانشغال بحرب الخليج الأولى لمدة ثماني سنوات والحصار الدولي الذي فرض على إيران بحيث يمكن القول أن التأثير اقتصر بالنسبة للشعوب العربية على استلهام مبدأ وليس نموذج التغيير الذي بمقتضاه نجحت حركة شعبية بإطاحة نظام متسلط في الداخل ومدعوم من الخارج وبطبيعة الحال فأن استلهام المبدأ كان يتعذر أكثر كلما كانت البيئة المعنية بيئة دينية محافظة ناهيك عن اشتراكها في مذهب إيران، وفي هذا الإطار شاع الحديث عن تحرك شيعة الخليج للتعبير لأول مرة بأشكال مختلفة عن حقهم في نصيب عادل من الثورة والسلطة.

وظهرت توجهات نظام الثورة الحقيقية في عدم تسامحه بالمساومة على منطق الثورة وإن حركة مؤسسات الدولة والمجتمع يجب أن تخضع لمنطق الثورة وقيمها الدينية، وسرعان ما سيطرت على مؤسسات الدولة والمجتمع والفعاليات الدينية الموالية للإمام الخميني مثل الحرس الجمهوري واتحادات الطلاب والمحاكم الثورية المتحولة تطبيقا لنظرية "ولاية الفقيه "في الحكم إلى أن نجحت هذه الفعاليات في إزالة أي مظهر عصري أو ليبرالي لنظام الثورة حاولت الثورة أن تتزين به في البداية، وسرعان ما بدأت الثورة الإسلامية في إيران بعد نجاحها في

الاستيلاء على السلطة وتهميش العناصر الليبرالية التي استخدمتها في بداية عهدها طموحات على المستوى الإقليمي والدولي وقالت بأممية فكرها وعالمية ثورتها وعكست مسؤولية نظامها في ما سمي بمشروع تصدير الثورة....ومعادة الامبريالية الأمريكية بقيادة الولايات المتحدة التي حملتها مسؤولية استبداد حكم الشاه للشعب الإيراني وإفشالها ثورة مصدق في الخمسينات..واستغلالها لثروات إيران النفطية في عهد الشاه لتمويل مشاريعها التوسعية الإقليمية، ولم تمض سنة على الثورة إلا ودخلت إيران في حرب ضروس مع العراق استمرت ثمانية أعوام في ما كان تطبيقا عمليا لمبدأ تصدير الثورة بمستوى العنف الذي تفاعل من قبل الثورة في داخل إيران بحجة دك أسس نظام الشاه العلماني وبناء مجتمع يقوم على النقاء الثوري، ويؤمن بسيادة قيم الإسلام كما جاء في نظرية ولاية الفقيه.

المرحلة الثانية: من عام 1990 وحتى عام 2002، وبدأ يتنامى فيها الدور الإيراني على الصعيدين الإقليمي والدولي نتيجة ما اعتبر في حينه أنه موقف محايد من حرب الخليج الثانية، وعلى الرغم من أنه لم يكن وارداً بالنسبة لإيران دخول الحرب إلى جانب العراق لأسباب مفهومة إلا أنه على أية حال فإن الترحيب بما وصف بحياد إيران قد انعكس عربياً في شكل استئناف للعلاقات الدبلوماسية مع كل الدول العربية على مستوى كل السفراء عدا مصر، وفي إبرام العديد من الاتفاقات التجارية مع الجمهورية الإسلامية، كما انعكس دولياً في شكل تطبيع علاقات إيران الدولية، عدا علاقاتها مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

بانهيـار الكتلـة الشـيوعية انهـارت معهـا المدرسـة والفكـر الاشـتراكي في التنميـة الاقتصادية والاجتماعية وبدا أن الحـل للمشـكلة الاقتصـادية في إيـران لا ينفـك عـن حـل معضلة المشكلة السياسية فيها فأخـذ تيـار الإصـلاح الليـبرالي يتنـامى في مواجهـة مقاومـة شديدة من قبل التيار الديني المحافظ الذي شعر بما كان يسميه بإرهاصات الثورة المضـاد التي كان يمثلها التيار الإصـلاحي المتنـامي الـذي اتهـم المحـافظين بمحاولـة عـودة عقـارب الساعة إلى الوراء بإحياء فلسفة وفكر وسلوك الخيار العلماني بهـدف إعاقـة جهـود التيـار الـديني في إعـادة البنـاء بعـد الحـرب وحـل المشـكلة الاقتصـادية في الـبلاد، وكانـت إدارة رافسنجاني تميل إلى التغيير والبعد عن القوالب الإيديولوجية الجامدة لفكر وحركة الثورة والاقتراب أكثر وأكثر نحو تأسيس شرعية برجماتية للنظام تقوم على منطـق الثـورة خاصـة بعد رحيل الإمام الخميني الذي كان حجر الزاويـة ومهـد الشرعيـة الوحيـد لنظـام الثـورة الإسلامية في إيران.

ولم ينفتح النظام في عهد رافسنجاني على الـداخل فقـط بـل عـلى الخـارج أيضا باتباع سياسة خارجية أكثر برجماتية بعد تخلي نظـام الثـورة عـن القوالـب الإيديولوجية الدينية الجامدة التي كانت تـتحكم في حركـة السياسـية الخارجيـة لجمهورية إيران الإسلامية وفي مقدمتها شعار تصدير الثـورة، وتحسـنت علاقـات إيران مع جيرانها خاصة دول الخليج العربية في هذه الفـترة وكـذلك الكثـير مـن الدول الأوروبية التي وصلت العلاقـات معهـا في بدايـة الثـورة إلى مرحلـة قطـع العلاقات، إلا أن العـداء للولايـات المتحـدة الأمريكيـة لم ينتـه وإن كانـت لهجـة التطرف اتجاه الولايات المتحدة في تلك الفترة قاصرة على المنتمين للتيار المحافظ

المتشدد دون أن تنعكس في الخطاب السياسي الإيراني لإدارة رافسنجاني، ولكن حتى ذلك الوقت كان التيار المحافظ على درجة كبيرة من القوة إلا أن ذلك لم يحل دون تطور حركة إصلاحية من الداخل رغم فعاليّات النظام الدينية بدأها رافسنجاني وترسخت بانتخاب خاتمي والانتقال من عهد القائد الكاريزمي إلى عهد الإدارة الشعبية، فالأول مرة تواجه النخبة الدينية بتحدٍ حقيقي بإعطاء خاتمي الأولوية لقضايا المجتمع المدني، وحكم القانون.. واحترام التعددية...والحوار مع العرب.

المرحلة الثالثة: من عام 2003 وحتى عام 2005، وميّزها تكريس الدور الإيراني في إطار الوطن العربي بفعل احتلال العراق وعلى الصعيد الدولي بفعل احتلال أفغانستان وقد شهدت هذه المرحلة تركيز إيران على برنامجها النووي الذي قد كشف النقاب عن مساعيها لاستئناف العمل به عام 2002.ومع أن هذه القضية خلافية بامتياز في علاقات إيران الإقليمية والدولية، إلا أنها لم تصعد آنذاك إلى مستوى التلويح الأمريكي باللجوء إلى الحل العسكري أولا: لأن إيران تعاونت مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطاحة نظام صدام حسين بواسطة القوى الشيعية الموالية لها، وكذلك في دفع ما عرف بالعملية السياسية، وثانياً: لأنه لم يكن قد تبين بعد فراغ القوة في العراق إثر إطاحة حكم البعث سوف يملأ بواسطة إيران سياسيا وأمنياً، وليس فقط اقتصادياً وثقافياً.

المرحلة الرابعة: من عام 2006 إلى الآن، وميزها تعزيز النفوذ الإيراني في ساحتين عربيتين، هما الساحة اللبنانية من أثر فشل حرب إسرائيل في تموز/ يوليو 2006على لبنان، والساحة الفلسطينية بفضل الحصار الذي ضرب على غزة منذ الفوز الانتخابي لحماس وبشكل خاص بعد الهجوم الوحشي على غزة اعتبارا من 27 كانون الأول ديسمبر 2008، فكما كان الحال في العراق أدى التخلي العربي عن دور فاعل على الساحتين إلى انفراد إيران في الساحة الأولى والتأثير العميق في الساحة الثانية، من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي واللوجستي وإن كان بدرجات متفاوتة من حالة إلى أخرى وبشكل عام دخلت إيران بقوة على خط الاستقطاب العربي الحاد منذ عام 2006 حيث وقفت في المعسكر الذي ضم سوريا وحزب الله وحركة المقاومة الوطنية الفلسطينية ومؤخرا قطر في مواجهة المعسكر الذي ضم مصر والسعودية والأردن.

مراحل العلاقات العربية الإيرانية:

ظل تاريخ علاقات إيران بالدول العربية يتأرجح بين التقارب والتنافر، وظل التعقيد حائلاً دون وصول هذه العلاقات في كثير من الأحيان إلى مستوى التحالف أو التعاون الاستراتيجي، و يرجع جزء كبير من أسباب هذا التعقيد إلى إيران نفسها، والبعض الآخر يرجع إلى الدول العربية، بالإضافة إلى ظروف أخرى أهمها تدخل الولايات المتحدة الأمريكية، استثمارها للظروف والتوترات لأجل خلق نوع من عدم التقارب بين إيران والدول العربية، مصورة للدول العربية أن إيران هي المهدد الأمني في المنطقة ـ لا إسرائيل) مستغلة بعض الأدوار السلبية التي لعبتها إيران في السابق.

ويفسر كثير من الباحثين العرب منشأ التوتر في العلاقات الإيرانية العربية بالإصرار الإيراني على تصدير الثورة من خلال الدعم الذي قدمته إيران إلى قوى وجماعات إسلامية وخاصةً في بلدان الخليج لتحقيق ثورة مماثلة لتلك التي حصلت في إيران، وهذا الربط العربي لتوتر العلاقات الإيرانية - العربية بـ"تصدير الثورة "وإغفال البيئة الإقليمية كأساس لذلك التوتر، يقصد به تحميل إيران وحدها تلك المسؤولية، علما بأن هذه البيئة وتحولاتها هي التي سمحت بشكل رئيسي بذلك التحول في العلاقات الإيرانية - العربية التي مرت في مراحل هي:

1) مرحلة الحرب مع العراق وتداعياتها – مرحلة التوتر (1980 – 1988).

2) مرحلة احتلال الكويت ومؤتمر مدريد للسلام والمفاوضات العربية الإسرائيلية – مرحلة التهدئة (1991- 1996).

3) مرحلة التعثر في عملية التسوية وبدء الانتفاضة في فلسطين عام 2000م - مرحلة الاستقرار (1996-2000).

4) مرحلة ما بعد احتلال العراق(2003 - 2010) استمرار التعاون والاستقرار رغم المخاوف والتنافس.

ففي **المرحلة الأولى:** من العلاقات العربية - الإيرانية حملت القرارات الأولى للثورة، روح العداء لإسرائيل، وتبنيها لقضية فلسطين وبخطوة رمزية حلت سفارة الأخيرة مكان السفارة الإسرائيلية، إلا إن السياسة الإيرانية الجديدة لم تلق ترحيب من الأنظمة العربية الحاكمة باستثناء سوريا، وفي عام 1980 أعلن صدام حسين حربه على الجمهورية الفتية مدفوعاً من الغرب، لتكون الحرب الأطول في تاريخ الحروب الحديثة، إذ استنزفت موارد البلدين، عدا الخسائر البشرية الكبيرة، وتميّز الموقف العربي في ذلك بالجمود اتجاه إيران، ماعدا القيادة السورية التي أدركت أهمية التغيير الإيراني فبادرت إلى تعميق العلاقات على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وفي ما بعد شّكل دعم المقاومة في وجه الاحتلال الإسرائيلي لأجزاء من لبنان، نقطة التقاء قوية بين الطرفين.

ومنذ قيام الثورة الإيرانية عام 1979، عمدت إيران للتعبئة الإعلامية لشيعة دول الخليج للتمرد على أوضاعهم، خاصة أن الشيعة شكلوا 75% من سكان البحرين، و30-40%من سكان الكويت، و30% من سكان المنطقة الشرقية بالسعودية، وقدمت إيران تأييداً معنوياً وإعلامياً لتظاهرات الشيعة بالسعودية في إقليم الإحساء عام 1979و1980م، واتهم الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي الإيرانيين بأنهم إرهابيوا الخليج، كما تفجر العنف بين الحجاج الإيرانيين الموالين للخميني من جهة، ورجال الدين السعوديين وأنصارهم من جهة أخرى، مما أدى إلى مصرع عشرات الحجاج في موسم الحج 1987عام، وواصلت إيران دعم منظمة الثورة الإسلامية في شبه الجزيرة العربية المعارضة للحكم العسكري، والتي تبنت عمليات تفجير مكة في موسم الحج لعام 1989م.

وفي **المرحلة الثانية:** من العلاقات العربية - الإيرانية أدت أحداث الاجتياح العراقي للكويت تحولاً في موقف دول مجلس التعاون الخليجي نحو إيران، خاصة الدولتين اللتين وقفتا بقوة ووضوح إلى جانب العراق في حربه مع إيران، خاصة في العامين الأخيرين من تلك الحرب: السعودية والكويت، فبسبب حرب الناقلات، وجدت الكويت والسعودية نفسيهما طرفين في تلك الحرب، وكان قطع العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران مؤشراً في تردي العلاقات بين البلدين، وهذه العلاقات الصراعية تأثرت بظروف حرب الخليج الثانية، ووجدت دول المجلس أنها مضطرة لفتح صفحة جديدة من العلاقات التعاونية لموازنة الخطر العراقي أو على الأقل لتحييد الخطر الإيراني، والحيلولة

دون تحالف عراقي - إيراني في مقدوره أن يقلب معادلة التوازنات في المنطقة، كما أن الحرص الإيراني على اتخاذ موقف محايد من الحرب ورفض الإغراءات العراقية ساهم بدرجة كبيرة في إنجاح هذا التوجه.

وقد ساهمت العديد من القضايا الخلافية في زيادة التوتر بين إيران ومجلس التعاون الخليجي بعد ذلك، منها اتهام البحرين والسعودية لإيران بالتورط في الاضطرابات السياسية في البحرين ابتداءً من عام 1994، واتجاه إيران في أغسطس 1992 لفرض سيادتها الكاملة على جزر أبو موسى بما يتعارض مع اتفاق عام 1971 بين إيران وإمارة الشارقة، مما دفع الإمارات يساندها مجلس التعاون إلى مطالبة إيران بإنهاء احتلالها لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، وتأكيد التزامها بمذكرة التفاهم لعام 1971 بشأن جزيرة أبو موسى وعدم التدخل بأية طريقة وفي أي ظرف وبأي مبرر في ممارسة دولة الإمارات لولايتها الكاملة على الجزء المخصص لها في جزيرة أبو موسى بموجب مذكرة التفاهم، وامتدت هذه التوترات إلى مسألة الحج بين إيران والسعودية، ابتداءً من موسم الحج عام 1994 بعد أن شهد عام 1993 تفاهماً مشتركاً بين البلدين، إذ عادت السعودية إلى تخفيض العدد المحدد لإيران، وهو 55 ألف حاج وفق الحصة المقررة في اتفاق منظمة المؤتمر الإسلامي، بعد أن كانت تسمح لإيران، ابتداءً من موسم حج عام 1990بضعف العدد، كما عادت السعودية لحظر أي نشاط سياسي للحجاج الإيرانيين، مما زاد من توتر العلاقات، ودفع الجناح المتشدد في السلطة إلى عرقلة مساعي التقارب الإيراني التي كان يسعى لها الرئيس الأسبق رافسنجاني.

وفي **المرحلة الثالثة**: من العلاقات العربية الإيرانية جاءت أحداث التسعينات المتمثلة في تعثر العملية السلمية خاصة مع تولي "نتنياهو "للسلطة في عام 1996 وصولا إلى الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في مايو 2000 ليؤكد مرة أخرى وبشكل واضح على طرح خيار المقاومة مقابل خيار الحل السلمي المطروح لتؤكد إيران بقوة على سلامة موقفها وأهمية خيار المقاومة، ومن خلال احداث 2000 يتضح بقوة طبيعة الموقف الإيراني فيما يخص فلسطين وذلك من خلال متابعة ورصد موقف إيران من انتفاضة الأقصى سواء بشأن النفوذ الذي طرحته إيران لحل القضية أو بشأن الدور الذي مارسته شعبياً ورسمياً كذلك التصريحات والتحركات التي قام بها المسؤولون الإيرانيون اتجاه الرؤية الإيرانية للقضية الفلسطينية خلال عام 2000.

وكما تبين أن "بنيامين نتنياهو "غير مكترث بكل العملية السلمية وغير مستعد لتنفيذ الاتفاقات التي وقعت في أوسلو مع الفلسطينيين(اتفاقية أوسلو عام 1993)، وان الولايات المتحدة الأميركية لا تمارس ضغوطاً على إسرائيل من أجل تنفيذ تلك الاتفاقات في الوقت الذي يستمر فيه حصار العراق، وفي الوقت الذي أيّدت فيه واشنطن ودعمت اتفاق التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي في العام 1996الذي استفز العرب وإيران معا واعتبروه تهديداً لأمنهم القومي، في هذه البيئة الإقليمية، وفي هذا المناخ من التشدد الإسرائيلي والانحياز الأمريكي له، تضاربت المواقف العربية الإيرانية (قبل وصول الرئيس خاتمي للسلطة)، كما أدى التراجع الحاد في أسعار النفط عامي 1994- 1996

إلى دق ناقوس الخطر المشترك في كل من إيران ودول الخليج العربية، التي بـدأت تعـيش معا أزمات اقتصادية وتضخم لم يسبق له مثيل منذ عشرين سنة.

ومثّل انتخاب خاتمي رئيساً جديداً لإيران عام 1997 تطوراً جديداً في منحى السياسة الخارجية الإقليمية لإيران، فهنّأ زعماء الدول العربية بالفوز الساحق للرئيس خاتمي في الانتخابات، وعبّروا في رسائل متفرقة عن أملهم في نمو العلاقات الثنائية بين بلدانهم وإيران مستقبلاً، وبعد أيام قليلة فقط من الانتخابات في إيران درس وزراء خارجية بلدان المنطقة في اجتماع في الرياض نتائج الانتخابات وأعربوا في أن يكون الرئيس الإيراني الجديد رائداً لتحسين العلاقات الثنائية، ورحبت هذه البلدان بحرارة بسياسة الانفراج وبناء الثقة للإدارة الجديدة في إيران ورأت فيها خطوة باتجاه تمتين العلاقات الثنائية.

وفي **المرحلة الرابعة**: من العلاقات العربية - الإيرانية تأتي جولة الرئيس الإيراني محمد خاتمي التي زار فيها الجزائر والسودان وعُمان وسوريا في مطلع أكتوبر 2004 في إطار الانفتاح الإيراني على العالم العربي، والذي بدأ منذ صعود القوى الإصلاحية بقيادة الرئيس محمد خاتمي إلى سدة الحكم في الثالث من أغسطس عام 1997، كما أن هذه الجولة تأتي أيضا استكمالاً لجولة عربية سابقة زار فيها لبنان وسوريا واليمن والبحرين في النصف الثاني من مايو2003 وتعكس هذه الزيارات ملامح الدور الإقليمي الذي تسعى طهران للقيام به خاصةً بعد سقوط نظام صدام حسين وانكسار قوة العراق العسكرية، كما سمح للنظام الإيراني بالتمتع بهامش واسع من حرية الحركة في المنطقة، وثمة دلاله مهمة عكستها جولة خاتمي العربية، هي الرغبة الإيرانية بانتهاج سياسة الانفتاح

على العالم العربي، ومن ناحية أخرى هدفت الجولة بالأساس إلى التخفيف من حدة التهديدات الأمريكية - الإسرائيلية ضد إيران والتي تزايدت منذ سقوط العراق من خلال محور عربي إيراني يؤثر في إعادة تشكيل توازنات القوى داخل المنطقة التي تعيش في حالة من الفوضى الشديدة منذ الغزو الأمريكي للعراق إلى الحد الذي أصبحت كل الأنظمة تشكل خطرا على الأمن القومي لإسرائيل، كما أصبحت المصالح الأمريكية هدفاً مباحاً.

ولقد ساعد على التقارب العربي - الإيراني، التحولات والتهديدات التي أحاطت بالعرب والإيرانيين من تعثر التسوية إلى اندلاع الانتفاضة عام 2000 إلى السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر وما ساعد على هذا التقارب وجعله أكثر استقراراً، أن إيران باتت على استعداد للتعاون مع النظم العربية في إطار تفهم الخلاف، وفي إطار تبادل المصالح قبل الأولويات الإيديولوجية وبات العرب في الوقت نفسه ينظرون إلى إيران كقوة يجب التعاون معها، ولا يمكن تهميشها أو تجاهل دورها.

وفي عهد الرئيس محمود أحمدي نجاد، الذي يعطي الأولوية للتحالف مع القوى الدولية الصديقة، ومقدمتها الدول العربية والإسلامية، أخذت إيران تحرص على تدعيم على علاقاتها مع الدول العربية الخليجية، خاصة مع تفاقم أزمة الملف النووي الإيراني مع الولايات المتحدة. لكن من ناحية أخرى كان تزايد النفوذ الإيراني على في العراق أثره السلبي على العلاقات مع الدول العربية الخليجية، خاصة المملكة العربية السعودية التي وجهت انتقادات حادة على لسان وزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل، للسياسة الأمريكية في العراق التي أدت إلى زيادة النفوذ الإيراني في العراق.

مصادر الصراع في العلاقات العربية الإيرانية:

هناك عدد من القضايا التي تشكل مصدر صراع في العلاقات العربية الإيرانية أهمها ما يلي:

أولاً- أمن الخليج:

في إحدى لحظاته الحماسية (قال الإمام آية الله الخميني رئيس الجمهورية الإيرانية الإسلامية:" إن بإمكاننا أن نحول الخليج إلى كرة من النيران إن جرأ أحد على المساس بنا ")، وسواء وضع هذا التهديد موضع التنفيذ أم لا، فإن أصوات مدفعية الخميني لم تترك أصداء منذرة بالسوء في أي مكان أكثر مما تركت في الخليج، ولقد أتت السياسية الخارجية الإيرانية اتجاه الخليج في عهد رافسنجاني محملة بازدواجية واضحة، فمن ناحية عمدت إيران إلى تهدئة بعض القضايا المثارة في علاقاتها بتلك الدول وغذتها بأسباب التصعيد، ولذلك فقد تراوحت العلاقات الإيرانية مع الدول الخليجية مابين المد والجزر.

وقد أثبتت تجربة حرب الثماني سنوات بين العراق وإيران (1980-1988) إن العالم يمكن أن يتعرض لخسائر فادحة في حال تعرض أمن الخليج للخطر، وعندما تصاعدت وتيرة النزاعات بين الولايات المتحدة وإيران في يونيو 2008، على خلفية الوضع في العراق والاستفزازات العسكرية الإيرانية في الخليج، فإن أسعار النفط في السوق العالمية قفزت إلى أكثر من 140 دولار للبرميل، خاصةً بعد تصريحات محمد علي جعفري قائد الحرس الثوري

الإيراني، بأن بلاده سترد على أي هجوم بإغلاق ممرات تجارة النفط الدولية عبر الخليج العربي، وكانت الحرب بين العراق وإيران في ثمانينات القرن الماضي قد سجلت عمليات عسكرية متنوعة لتعطيل الملاحة في الخليج، منها حرب الناقلات التي وصلت ذروتها في عام 1984، إذ اضطرت دول - مثل الكويت – إلى رفع العلم الروسي على ناقلاتها لتجنب عمليات القصف الجوي لهذه الناقلات، وكذلك استئجار ناقلات نفط أمريكية للغرض نفسه، واستعمل الطرفان المتحاربان (إيران، والعراق) كل الطرق الممكنة لتدمير التجارة البحرية للطرف الأخر، إضافة إلى الأطراف الأخرى الحليفة للعدو، إذ لم تسلم السفن الكويتية والسعودية والإماراتية من عمليات الهجوم والاعتداءات التي شملت القصف الجوي وزرع الألغام البحرية واعتراض السفن والناقلات في البحر، إضافة لإعمال القرصنة.

ويتضح الصراع على قضية أمن الخليج بين إيران والدول الخليجية العربية من خلال طرح كل طرف رؤية خاصة به، وتتمثل هذه الرؤى بما يلي:

الرؤية الإيرانية لأمن الخليج:

مما لاشك فيه أن جغرافية إيران وسكانها يعطيانها موقعاً مهيمناً وعمقاً إستراتيجياً طبيعياً في الخليج، وبالتالي تتحدد الرؤية الإيرانية لأمن الخليج في ضرورة إنهاء الوجود الأجنبي في المنطقة انطلاقاً من قناعتها بأن الخليج ممر محلي وليس دولياً، ومن ثم تضع مسؤولية إقامة ترتيبات أمنية إقليمية على كاهل الدول المطلة على ضفتيه، ولا خلاف في هذا الأمر بين الإصلاحيين والمحافظين،

إلا أنه بعد حرب العراق واجهت إيران مأزقاً جديداً إذ اكتمل الطـوق الأمـريكي حولهـا في أفغانستان والعراق، وهو ما دفع إيران إلى انتهاج عدة آليات لضمان دور فاعل لها في أمن الخليج، أولها:محاولة ممارسة نفـوذ لـدى شـيعة العـراق وذلـك كمحاولـة لإيجـاد أوراق تفاوضية في علاقاتها المتوترة مع الولايات المتحدة وثانيها: تطوير قـدراتها النوويـة خاصـةً بعد تصنيف واشنطن لطهران ضمن محور الشر إلى جانب كوريا والعراق مع وجـود تيـار في الإدارة الأمريكية يدعو لتغيير النظام الإيراني.

الرؤية الخليجية لأمن الخليج:

انطلاقا من التوترات وحالة عـدم الاسـتقرار التـي شـهدتها منطقـة الخلـيج العـربي خلال العقد الأخير من القرن الماضي سـادت لـدى دول مجلـس التعـاون الخليجـي قناعـة مؤداها أن أمن الخليج أصبح شأناً دولياً يجب المحافظة عليه بكافة الوسـائل بمـا في ذلـك اللجوء إلى القوة وذلك في ظل ترسيخ توافق دولي بأن هناك تشـابكاً متينـاً بـين أمـن دول مجلس التعاون الخليجي الست وبين صحة وسلامة الاقتصاد العالمي، ويؤكد هذا التصريح وزير الدفاع الكـويتي الشـيخ جـابر المبـارك الصـباح خـلال شـهر يونيـو 2003 بـالقول إن التواجد الأمريكي في الكويت تحكمه اتفاقات أمنية موقعة بين البلـدين ولا علاقـة لـه بمـا حدث في العراق.وفي هذا الإطار تتحدد رؤية دول مجلس التعاون لأمـن المنطقـة في ثلاثـة بدائل:

البديل الأول: يتمثل في إجماع دول مجلس التعاون الخليجي الست على أهمية الوجود الأجنبي في المنطقة وفقاً لاتفاقيات تم توقيعها بين الجانبين في أعقاب حرب تحرير الكويت 1991.

البديل الثاني: ويتمثل في عملية التنسيق الدفاعي الجماعي الخليجي كأحد البدائل المهمة في الحفاظ على أمن واستقرار منطقة الخليج، وقد اتخذت دول المجلس خطوات جادة في هذا الشأن، ففي الرياض (ديسمبر 1993) تمت الموافقة على تشكيل اللجنة العسكرية العليا لدول المجلس، خلال قمة مسقط (ديسمبر 1990) تم إقرار خطة تطور درع الجزيرة، كما أقرت قمة الكويت (ديسمبر 1997) مشروع حزام التعاون الذي يهدف إلى ربط دول المجلس بشبكة إنذار مبكر وموحدة ومشروع اتصالات مؤقتة، وكانت الخطوة الأهم هي توقيع قادة الدول الخليجية الست في قمة المنامة (ديسمبر 2000) على اتفاقية دفاع مشترك.أما قمة مسقط (ديسمبر2001) فقد أقرت مجلس الدفاع المشترك، ولاشك أن هذا وبالرغم من أهميته إلا أنه يبقى رهنا بالوضع السكاني لدول مجلس التعاون الخليجي حيث يقترب عدد سكان العراق من إجمالي دول الخليج مجتمعة وهو ما يعني إن جهود التسلح الذاتي الخليجي لن تستطيع إحداث توازن حقيقي بين كل دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية، والعراق وإيران من ناحية أخرى. وأمام البديلين السابقين تضاءل الاعتماد على البديل الثالث: وهو إعلان دمشق باعتباره خياراً عربياً للحفاظ على أمن منطقة الخليج، ولكنه لا زال قائماً.

ولهذا تشعر الدول العربية ذات الاهتمام بأمن الخليج بأن السياسة الإيرانية اتجاه أمن الخليج هي بداية الهيمنة الإيرانية على الخليج في ظل غياب توازن استراتيجي عربي - خليجي – إيراني في الوقت الراهن، ومما يزيد من قوة هذا الإدراك العربي اتجاه إيـران إلى تطوير قوتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية، وبينما تـرى إيـران أن هـذه القـوة هـي ضمانة لأمن الخليج فإن العرب يتخوفون من النزوح العسـكري والأهـداف الإيديولوجيـة لإيران، وينعكس مجمل ذلك على العلاقات العربية – الإيرانية بشكل سـلبي حيـث يركـز الفكر القومي العربي على أن إيران تريد كسر حلقة الأمن العربي في الخليج، ويركـز الفكـر الإيراني على محاولة عرب الخليج إنكار المصالح الإيرانية في الخليج.

ثانياً- دور الشيعة في الموقف الإيراني من الدول العربية والخليجية على وجه الخصوص:

تمثل هذه القضية إحدى العقبات الرئيسية في تطوير العلاقات الثنائية، فقد سـبق وأن وضعت إيران الورقـة الشـيعية في حـرب الخلـيج الأولى، ودفعـت بـبعض العنـاصر في الكويت والبحرين للقيام بأعمال شغب واضـطرابات داخليـة للضـغط عـلى هـذه الـدول نتيجة لموقفها المؤيد للعراق، وبعد حرب الخليج الثانية تزداد المخاوف من استغلال إيران هذه الورقة خاصة مع تزايد نفوذ الشيعة في العراق.

وإيران تهتم بشيعة الخليج عامة وتقدم لهم الدعم الذي يساعدهم على الاستقرار في هذه الدول والانخراط في الوظائف العامة وسلك التجارة خاصة، ونشر أفكارهم من خلال بناء المساجد والمراكز والحسينيات والمكتبات ودور النشر وبالتالي توثق ارتباطهم بإيران مما يجعلهم ورقة رابحة في يدها، الأمر الذي زاد من حدة القلق والتوجس لدى دول الخليج.

ثالثاً- احتلال الجزر الإماراتية:

إن الجزر الإماراتية الثلاث تمثل القضية الأهم في العلاقات العربية -الإيرانية بالإضافة لكونها القضية الأعقد، وذلك لأن المتتبع لمسارها يلاحظ تشدداً إيرانياً متزايداً اتجاهها، لذا فإنه من الضروري أن تعي إيران أن حل مثل هذه المشاكل يكون بمواجهتها ومعالجتها القائمة على الإنصاف لكلا الطرفين، لأنها قضية لا تعني الإمارات فقط بل تعني كافة الدول العربية.

فالتعامل الإيراني مع دول الخليج والذي يتمثل في تحريك هذه القضية الجامدة، عبّر بوضوح عن مواقف الجمهورية الإسلامية اتجاه جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، وذلك ليس لإطلالها على مضيق هرمز والذي يتدفق عبره نفط الخليج ولكن أيضاً لأنها تمثل نقاطاً لمؤاخاة سواحل العراق والسعودية وإيران.

الموقف الإيراني

من القضية الفلسطينية و الصراع العربي الإسرائيلي

احتلت القضية الفلسطينية منذ اندلاع الثورة الإيرانية مكانة خاصة في السياسة الخارجية الإيرانية وذلك على مستوى منظومة القيم الإيديولوجية وعلى مستوى السياسات والأدوات المستخدمة للتعامل معها، وظلت القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي أقل القضايا الخارجية تأثراً بغلبة منطق الدولة وعلى كثير من القرارات الخارجية وأكثرها ثباتاً في معالم الرؤية الإيرانية اتجاهها فقد استمرت إيران في موقفها من عدم الثقة في النهج السلمي وقدرة الاتفاقات المبرمة على حسم الصراع لصالح الفلسطينيين أصحاب الحق مع تفضيل أسلوب المواجهة والمقاومة العسكرية وكانت المساندة الإيرانية لحزب الله في لبنان وبعض الفصائل الفلسطينية أبرز دليل على ذلك.

والمتتبع للأوضاع الإيرانية منذ زمن بعيد، قبل انتصار الثورة (1979) وبعده، يلاحظ أن موقف إيران تمثل فيما يلي:

1. قامت إيران بقطع علاقاتها مع إسرائيل مباشرة بعد انتصار الثورة، وأهدت مقر السفارة الإسرائيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية لتقيم أول سفارة فلسطينية في العالم.
2. إيران الآن تقدم الدعم للفلسطينيين سواء من الناحية المالية أو التدريبية أو الاقتصادية، وإنها تقدم الدعم لحركة الجهاد الإسلامي

وللجبهة الشعبية ـ القيادة العامة وللحكومة الفلسطينية، كما تقدم الدعم السياسي والدبلوماسي ما أمكن.

3. إيران تصر على موقفها من الحقوق الفلسطينية وترفض الاعتراف بإسرائيل، وتعتبر فلسطين أرضاً إسلامية مقدسة يقع واجب تحريرها على عاتق كل المسلمين.

كما أن الموقف الإيراني من الصراع العربي ـ الإسرائيلي هو قضية خلافية تقليدية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية منذ قيام الثورة الإسلامية في طهران عام 1979 غير أن التطورات والتحولات الجذرية التي شهدتها تفاعلات الصراع والتوازنات الإقليمية والدولية التي انعكست على مساره قللت كثيراً من حدة السياسات والمواقف الإيرانية الرافضة للسلام مع تل أبيب، ومع ذلك حافظت طهران على استمرار دعمها لحزب الله في جنوب لبنان وحرصت على توثيق تحالفها مع سوريا فيما يمكن اعتباره استمرار للصراع بوسائل غير مباشرة لكنها ربما أكثر فعالية، وقد أصبح الدعم الإيراني لحزب الله وإلى حد ما العلاقة مع سوريا، أبرز النقاط المتبقية من الخلاف حول الموقف الإيراني من إسرائيل، وقد ازداد الاهتمام الأمريكي بعلاقة طهران بحزب الله بعد إحداث 11سبتمبر، كما زاد تركيزها علية بعد احتلال العراق.

ويمكن النظر إلى تبني إيران للقضية الفلسطينية على أنه وسيلة هامة وفعّالة للوصول إلى العالم العربي السني، فمن ناحية أولى، عن طريق وضع تحرير فلسطين كمهمة مركزية إيرانية، شدد الخميني على الرابطة الإسلامية كوسيلة

لتجاوز الخلافات العربية والخلافات السنية ـ الشيعية، ومن ناحية ثانية فإن هذا الالتـزام بقضية فلسطين العربية/السـنية. قـد أفـاد أيضـاً في تأكيـدات مصـداقية اعـتماد السياسـة الثورية لإيران الإسلامية بالمقارنة مع تراضي الدول العربية الأكـثر محافظـة إزاء إسرائيـل ـ بما في ذلك لاحقاً منظمة التحرير الفلسطينية ذاتها، من هنا يبدو أن صورة إيران المنـاصرة للفلسطينيين قد ساعدت في صوغ تحالف سورية المستمر مـع إيـران إضـافة إلى تـدخلات إيـران في السـاحة العربيـة ـ الإسرائيليـة، بمـا في ذلـك علاقاتهـا الوثيقـة مـع الجماعـات الفلسطينية الراديكالية.

موقف إيران من الحروب على المنطقة

الحرب الأمريكية - البريطانية على العراق:

إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية قد أدركت النوايا الأمريكية المختلفة اتجاه العراق ومنطقة الشرق الأوسط ككل، ولذلك فإنها بدأت تدير الموقف بما يحمي المصالح الإيرانية والأمن القومي وذلك عن طريق درء المخاطر بقدر الإمكان والسعي إلى تعظيم المكاسب كلما كان ذلك ممكناً، ولهذا سارعت إيران إلى إعلان سياستها اتجاه الأزمة العراقية - الأمريكية في 2002/9/30 فيما عرفت بسياسة الحياد النشط أو الحياد الفعال اتجاه العراق وتقوم هذه السياسة على الآتي:

1) معارضة القيام بعمل عسكري أمريكي ضد العراق والتأكيد على المخاطر الناجمة عن الإجراءات العسكرية الأمريكية بشأن على المنطقة كلها، ولكن في حال وقوع حرب فإن إيران ستعمل طبقاً لالتزاماتها الدولية.
2) التوصل مع الجهود الدبلوماسية الإقليمية والدولية الرامية إلى حل الأزمة العراقية سلمياً حيث أكد وزير الخارجية الإيراني "كمال خرازي "في إحدى تصريحاته أن الوضع الراهن يتطلب التعددية في اتخاذ القرارات الدولية وليس الفردية مشيراً إلى أن الاختلافات في المواقف الدولية بين الولايات المتحدة وأوروبا ممثلة في فرنسا وألمانيا بشأن الأزمة

العراقية إنما يعكس إيمان أوروبا بالتعددية وليس الفردية موضحاً أهمية الدور الأوروبي الكبير للتأثير في الولايات.

3) ويمكن ملاحظة أن إيران قد عارضت خيار الحرب الأمريكية على العراق ليس فقط إدراكاً منها بطبيعة الخطر الأمني الذي ستكون عرضة له كنتيجة لهذه الحرب، بل لاعتقادها بأن ضرب بغداد قد يكون مقدمة لضرب طهران نفسها.

ومع أن طهران نجحت في الخروج من الأزمة وتفاعلات الغزو وبدايات الاحتلال، دون التورط في استعداء الولايات المتحدة، فإن موقف طهران كان ولا يزال أقل من الحد الأدنى المطلوب لدى الإدارة الأمريكية، فمجرد السكوت وعدم مساندة النظام العراقي السابق على مواجهة الغزو لم يكن كل المطلوب من إيران أمريكياً، وكان ذلك من أسباب ممارسة واشنطن ضغوطاً مختلفة على إيران محاولة استخدام ورقة الشيعة في العراق، وهي ورقة محسوبة في رصيد الإيرانيين وليس العكس، فالنفوذ الإيراني لدى الشيعة العراقيين يعني التأثير في الشأن العراقي أكثر من التأثر به، ورغم أن الملف العراقي يعد وحداً من قضايا الضغوط الأمريكية على إيران فهو في نفس الوقت وسيلة أو أداة لضغط إيراني مقابل على الولايات المتحدة الأمريكية.

واتخذت إيران سياسة الحياد الايجابي فيما يتعلق بالاستعدادات الأمريكية لاجتياح العراق آنذاك، حيث وازن السلوك السياسي الإيراني الخارجي حيال العراق بين طرفين: المصالح الخارجية الإيرانية، والإمكانات الحقيقية لممارسة

الدور الفاعل والمؤثر في ظلّ تواجد أمريكي مكثف في المنطقة، إذ ترى إيران بأن ثمة فوائد عدة ممكن أن تجنيها من تغيير الحكم سواء كان من الداخل أو الخارج وتتمثل الفوائد بما يلي:

1. إيران سعيدة بالتخلص من نظام الرئيس العراقي صدام حسين كونها تعتبره نظاماً يكنّ لإيران العداء، وأدى إلى استنزاف ثروتها القومية وأضرّ بالعوامل التنموية وأضعف دورها السياسي ونفوذها الديني.
2. القضاء على أسلحة الدمار الشامل العراقية يخدم المصالح الأمنية الإيرانية فهي تعتقد أن امتلاك العراق لوسائل الردع في ظلّ نظام حكم معاد لإيران يشكل عاملاً سلبياً مؤثراً في الاستقرار السياسي.
3. انهيار النظام السياسي في العراق يتيح لإيران فضاءً من التأثير والتفاعل الإقليمي ويعزز من الدور الإيراني، خاصة إذا ما أتيحت الفرصة للعراقيين الشيعة للمشاركة في السلطة السياسية وفق معادلة جديدة تأخذ بعين الاعتبار نسبتهم البالغة (62%)من المجتمع العراقي.
4. تتطلع إيران إلى إمكانية تحقيق علاقات وتقارب سياسي فاعل مع أفغانستان والعراق الجديد، خاصة أن إيران تُبدي صراحة مطامحها ومطامعها في ممارسة دور إقليمي خارج الأطر الحاكمة في الشرق الأوسط.

موقف إيران من الحرب الإسرائيلية على لبنان 2006

يتفق معظم الباحثين على أن الحرب الإسرائيلية على لبنان هي حرب بالوكالة، وأنها أصلاً حرب بين الولايات المتحدة وإيران، تنفذها إسرائيل ضد حزب الله، لكن ما أثار الخلافات في التحليلات، والتباينات في الرؤى والتقييمات، هو الجانب المتعلق بأسباب الحرب والطرف المسؤول عنها، حيث رأت بعض الكتابات أن عملية حزب الله في 12/يوليو/2006 لم تكن استدعاءً متعمداً للحرب، وأن حسابات إيرانية تقف وراءها بيد أن موقف إيران من الحرب أو ردود أفعالها المتغيرة بتغير تطوراتها، لا تمثل مواقف أو ردود أفعال طرف خطط وتعمد تفجير الحرب، والأهم من ذلك هو ما كشف عنه أمين عام حزب الله حسن نصرالله بعد انتهاء الحرب، عندما أعلن أنه لو كان يعلم حجم ومدى رد الفعل الإسرائيلي على عملية خطف الجنديين لما قام بها، وهذه دلالة هامة على أن الحرب لم يكن مخططاً لها من جانب حزب الله أو إيران، خاصة بعد تأكيدات مسؤولي حزب الله ـ المدعومة بتقارير غربية ـ أن واشنطن وتل أبيب كانتا تبيتان النية لشن تلك الحرب، لكن بحلول خريف 2006.

ولكن إسرائيل انتهزت فرصة اختطاف جنديّها وشنت حرباً مفتوحة على لبنان، تجاوزت استهداف مقاتلي حزب الله وعتاده إلى استهداف مدنيي لبنان عمداً، ووجدت إيران نفسها في مواقف مشابه لموقفيها غداة الحرب على العراق عامي 1991و2003 لكن مع اختلاف نسبي في ما بينهم، ويبدو الاختلاف في نقطتين أساسيتين أحدهما أن الطرف المستضعف عامي 1991و2003 كان هو

العراق، الطرف الذي دخلت معه حرب السنوات الثماني، والجار الذي تتحسب لنفوذه الإقليمي رغم سنوات الحصار والحظر الجوي على شماله وجنوبه، وبالتالي فإنه مع ظهور بعض مظاهر التأييد الشعبي الإيراني لفكرة التدخل، إلا أنه أمكن استبعادها لقرب عهدهم بحرب الخليج الأولى، والحرص على تحييد القوة الإقليمية العراقية، أما في عام 2006 فقد كان الوضع شديد الاختلاف، فالطرف المستضعف هو امتداد للشيعة في جبل عامل، الذين كرّسوا التشيع مذهباً في إيران في القرن السادس عشر الميلادي، وكما قدّر لإيران أن ترعى تنظيمهم المنسلخ عن حركة أمل عام 1982 تحت مسمى" حركة أمل الإسلامية " والتي تحولت لاحقاً إلى حزب الله، فالعلاقة في حدها الأدنى علاقة أخذ وعطاء، وفائدة متبادلة، وفي حدها الأقصى ـ كما تروّج لها المصادر الإعلامية المختلفة ـ علاقة عضوية يلتزم فيها الحزب بأهداف الجمهورية الإسلامية، وعليه فإن فكرة التدخل لم تكن فقط مطروحة لكنها بدت مطلوبة، مع أن الشيطان الأكبر في خلفية المشهد أكثر تنسيقاً وتسليحاً عام 2006، إلا أنه في الميدان كان الطرف المعتدي هو إسرائيل صنيعة الولايات المتحدة وربيبتها، وإذا كان بوسع أي دولة أن تمنع عن مواجهة القوة الأعظم في العالم لعدم التكافؤ، فإن الحرب على لبنان كانت هي السادسة التي يخوضها العرب مع إسرائيل، ومؤدى هذه زيادة أرجحية التدخل الإيراني وتعزيزها.

وتصرفت إيران في موقفها اتجاه الحرب الإسرائيلية على لبنان بمنطلق الدولة وليس الثورة، وبنت موقفها من الحرب على حسابات وطنية دقيقة للمكسب والخسارة معولة على دعمها الشامل لحزب الله قبل الحرب، ودعمها

السياسي والإعلامي له بعد الحرب وعلى انضمامها إلى جهود المساهمة في إعمار ما خربه العدو الإسرائيلي بعد الحرب، وبشكل عام هناك محورين تحركت فيها الدبلوماسية الإيرانية اتجاه الحرب على لبنان هما:

المحور الأول: هو أن موقف إيران سار في منحنى صاعد، انتقل من رفع مسؤولية إشعال الحرب عن حزب الله باعتبار أن خطف الجنديين لم يكن يستوجب ذلك الرد الإسرائيلي المبالغ فيه، إلى البعد الإنساني في الدمار الناجم عن العمليات العسكرية الإسرائيلية، ثم اتهام إسرائيل والولايات المتحدة بتعمد شن هذه الحرب وأنها كانت معدة سلفاً.

المحور الثاني: هو الإشادة بالمقاومة الإسلامية، والتنديد بالعدوان الإسرائيلي الوحشي على لبنان من جهة، والزيارات المكوكية التي قام بها مسؤولو الجمهورية الإسلامية في كل صوب لتنسيق المواقف وحشدها من أجل المطالبة باستعجال إصدار قرار دولي لوقف إطلاق النار، من جهة أخرى.

موقف إيران من الحرب الإسرائيلية على غزة 2008:

لم تحمل الفترة الممتدة بين النصف الثاني من عام 2009 وحتى الربع من عام 2010 أي استثناء في السياسة الخارجية الإيرانية، عما كانت عليه منذ أن وضعت حرب الثماني السنوات أوزارها ثم بشكل أوضح في أعقاب إخراج القوات العراقية من الكويت ثم غزو العراق ثم الحرب الإسرائيلية على لبنان 2006، لكن ما حدث هو أن بعض الأزمات الإقليمية تصاعدت حدتها اعتباراً من حزيران 2009 ووجدت إيران فرصة لإثبات وجودها وتعزيزه على مستوى الشرق الأوسط، فما كانت إيران لتترك ما حدث من أحداث أن يقع وتقف منها موقف المتفرج، فكان لابد لها من أن توجه رسالة باتخاذها موقفاً يعبر عن مصالحها، وهكذا كان عليها أن يكون موقفها واضحاً إبان العدوان الإسرائيلي على غزة في ديسمبر 2008، خاصة في ضوء رؤيتها للقضية الفلسطينية على أنها قضية كل الدول الإسلامية، ولابد من مواجهة العدو الإسرائيلي وإرجاع الأراضي الإسلامية المحتلة.

وقد برز الدور النشط لإيران إبان العدوان الإسرائيلي على غزة ـ الذي بدأ في كانون الأول/ديسمبر 2008 واستمر في كانون الثاني/يناير 2009 ـ من خلال تحركها على عدة محاور هي:

أولها: تقديم العون لأهل غزة بإرسال سفينة تحمل مساعدات لهم إبان العدوان وإبداء الاستعداد لإقامة مستشفى ميداني قريب من غزة لمعالجة المصابين، وهذا بالطبع غير الدعم اللوجستي والمادي للمقاومة.

ثانيهما: إطلاق حملة دبلوماسية وإعلامية للمطالبة بالوقف الفوري لإطلاق النار ورفع الحصار عن سكان القطاع، انخرط فيه رئيس الجمهورية نجاد ووزير خارجيته "متقي "ورئيس مجلس الشورى الإسلامي "لاريجاني "وحمل لواءها عدد من أبرز الصحف المحافظة: كيهان وجمهوري إسلامي.

ثالثهما: تنظيم المؤتمرات نصرة للقضية الفلسطينية في شهري آذار ومارس 2009 و2010 إضافة إلى مؤتمر القدس الذي عقد كالعادة في الجمعة الأخيرة من شهر رمضان.

رابعهما: التشاور المستمر مع أركان محور الممانعة في سياقات مختلفة، منها مؤتمر الدوحة الذي عقد في كانون الثاني/يناير 2009، ومنها استقبال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل مرات عديدة في طهران والتشاور معه ومع الأمين العام لحركة الجهاد" رمضان شلح" في دمشق، وصولا إلى التباحث مع الرئيس بشار الأسد والسيد حسن نصر الله في العاصمة السورية، وقد جاء اللقاء الأخير رداً على طلب وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" من الرئيس السوري فك ارتباطه مع إيران.

العلاقة بين إيران وسوريا:

يبدو أن سقوط الشاه في كانون الثاني عام 1979 قد مهد الطريق لاصطفاف استراتيجي جديد بين سورية وإيران ومنظمة التحرير الفلسطينية وأطرافاً راديكالية أخرى في المنطقة مثل ليبيا واليمن الجنوبي، وبالنسبة للسوريين فقد كان توقيت الثورة الإيرانية الأكثر ملائمة. فقد تفاقم إحساس سورية بالعزلة وكونها عرضة للخطر الاستراتيجي بشكل متزايد نتيجة لتخلي مصر عن الصراع ضد إسرائيل وتوقيعها على اتفاقية كامب ديفيد عام 1979، كما أن فشل أي تحرك حقيقي باتجاه تقارب سوري ـ عراقي، وتصاعد التوتر مع العراق بعد محاولة الانقلاب المدعوم من سورية في العراق في شهر تموز من ذاك العام، قد وضع حداً للتفكير بأي تجمع عربي جديد من شأنه أن يصلح الخلل القائم في ميزان القوى لصالح إسرائيل، كانت سورية قلقة أيضاً من كون مصر قد أصبحت في المعسكر المؤيد للغرب ومن أنها قد تجر في أعقابها أطرافاً عربية أساسية أخرى بما في ذلك الأردن، مما يؤدي إلى زيادة عزلتها وإضعاف موقفها إزاء إسرائيل.

وبالنسبة لإيران، فقد تحولت مع الثورة الإسلامية من حليف لإسرائيل إلى مناصرة للقضية العربية، الأمر الذي فتح المجال أمام تحالف قوي ـ وإن كان شاذاً ـ بينها وبين سوريا، بعبارة أخرى، إنه تحالف بين النظام الثوري العربي في سوريا والنخبة الميثوقراطية الحاكمة في إيران، ومن هذا المنطلق ساندت سوريا إيران في حربها ضد العراق وذلك بإيقاف ضخ البترول العراقي عبر الأراضي

السورية، وبالتالي إضعاف قدرة العراق على تحويل الحرب، كما شكلت تهديداً لحدود العراق الغربية ومدت إيران الأكراد العراقيين بالسلاح، باختصار أصبحت سوريا مصدر تهديد عسكري للعراق، كما حالت من الناحية الدبلوماسية دون تعبئة العالم العربي مع العراق في مواجهة إيران، بالإضافة إلى عداء سوريا التقليدي للنظام العراقي، فقد أدت سياستها الموالية لإيران إلى تزايد الاستياء من تحويل العراق للطاقات العربية من الصراع العربي ـ الإسرائيلي والعمل على تحييد هذا الأخير على الساحة العربية، ونجحت طهران في استغلال المحور العسكري السوري ـ الإيراني في الضغط على السعودية ودول الخليج الأخرى بغية احترام المصالح السورية.

وتنطلق رؤية إيران لعلاقاتها مع سوريا من أمرين، **أولهما:** قناعة إيران بأن الرؤية الأمريكية للمنطقة لا يمكن أن تجد طريقها إلى الواقع ما دامت هناك مناوأة إيرانية – سورية، ومن ناحية أخرى تدرك إيران أن تحالفها مع سوريا بالإضافة إلى الجماعات الفلسطينية وحزب الله يشكل جبهة موحدة ضد السياسات الإسرائيلية في المنطقة التي تدعمها بالطبع الولايات المتحدة، وهذا الإدراك له ما يؤيده في الواقع إذا ما أخذنا في الاعتبار القدرات العسكرية الإيرانية، مضاف إليها التسلح السوري، أما **المنطلق الثاني** للتقارب بين الدولتين، فهو وجود ما يشبه إجماعا دولياً على عزلهما، إذ تضاءل الدعم الأوروبي لكل منهما، ويؤكد ذلك الدعم الأوروبي الكامل للقرارات الخاصة بسوريا ولبنان، وذلك ضمن توجه جديد للسياسات الأوروبية يقضي بدعم السياسة الأمريكية في المنطقة عموماً مقابل سماح الولايات المتحدة للدول

الأوروبية بالعودة إلى مناطق النفوذ التقليدية، فضلاً عن تطابق وجهات النظر بين الولايات المتحدة وأوروبا بشأن الملف النووي الإيراني، والذي بلغ ذروته بتقديم الدول الأوروبية مشروع قرار للوكالة الدولية بإحالة الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن وهو ما تحقق بالفعل.

إن رؤية سورية وإيران لأهمية الدور الأمريكي في المنطقة قد يكون مقرراً هاماً لعلاقاتهما التالية لتسوية العربية الإسرائيلية: إذ أن علاقات سورية مع إيران قد تزيد الشكوك الغربية بسورية، لكن هذه العلاقات تفيد أيضاً في رفع الاهتمام الأميركي والغربي بدور سورية كملطف ممكن للسياسة الخارجية الإيرانية وكقناة غير مباشرة محتملة مع إيران، وتتشكل هذه الرؤية جزئياً، عن طريق الدور الذي لعبته سورية تماماً إثناء أزمات الرهائن المختلفة في لبنان وهو مشابه لنوع الدور الذي لعبته سورية لبعض الوقت بين إيران والأقطار العربية الأخرى،خاصة دول الخليج. وعلى نحو مشابه، فإن مصلحة إيران بالصلة السورية يمكن رؤيتها كعامل لمصلحتها في الحفاظ على القنوات الرسمية للاتصال مع الولايات المتحدة وما يتمتع به السوريون من إمكانية التعويل عليهم نسبياً في هذا الخصوص بالمقارنة مع القنوات الممكنة الأخرى من وجهة النظر الإيرانية.

وعلى مستوى العلاقة مع إيران ترى سوريا أن الانقسام الذي بدأ عربياً قد دفعها إلى المزيد من الارتباط بإيران، فتحولت العلاقة الوثيقة التي قامت بين الدولتين منذ اندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية إلى علاقة خاصة جداً، غادرت

سوريا في ظلّها موقعها من منظمة النظام العربي، وكرست التباعد الذي فصلها عن شريكيها في هذه المنطقة مصر والسعودية، وعلى الرغم من حدوث توترات عرضية في العلاقات السورية - الإيرانية، خاصة نتيجة دعم سوريا لحكومة مركزية قوية في العراق، علاوة على مشاركتها في مؤتمر السلام الذي رعته الولايات المتحدة الأمريكية في "أنا بوليس "عام 2007، إلا أن كلا من دمشق وطهران قللتا خلافاتهما العلنية ومن ثم أكد المسؤولون السوريون – على غير العادة – أن القطيعة بين البلدين ليست موضوع نقاش في المباحثات غير المباشرة مع إسرائيل، وأن حبل المودة لن ينقطع، فطهران حليف يعتمد عليه وعلى درجة كبيرة من الأهمية لدمشق، ولا يمكن المتاجرة بالعلاقة بين البلدين بين عشية وضحاها للوفاء بالمطالب الأمريكية أو الإسرائيلية.

وإن إدراك إيران للأهمية الإستراتيجية البالغة لتعزيز تعاونها مع سوريا يتبن من خلال اتفاق الطرفين على اتفاقية دفاع مشترك بين طهران ودمشق، على الرغم من أن هذا التحالف بدأ تكتيكياً وليس ميثاقاً إستراتيجياً، والآخر هو البعد التجاري، حيث وقعت إيران وسوريا في فبراير 2006 اتفاقية اقتصادية وتجارية كبيرة من بينها اتفاقية تعاون في مجال الغاز والنفط واتفاقات أخرى في مجال الطرق والربط الكهربائي بين سوريا وإيران عبر العراق

وتتجه العلاقات الإيرانية ـ السورية إلى مزيد من التطور، وتبدو الدولتان حريصتين على توجيه إشارات إلى الخارج بأن تحالفهما الإستراتيجي لن يطرأ عليه أي تغيير في ظل التطورات المتصارعة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط،

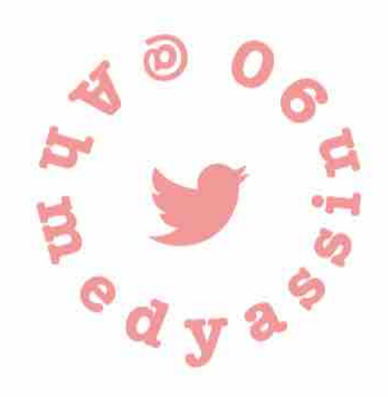
وقد تأكد ذلك في الزيارة التي قام بها الرئيس السوري بشار الأسد إلى طهران في 19 أغسطس 2009 لتهنئة الرئيس أحمدي نجاد بفوزه بفترة رئاسية ثانية، إذ شدد الرئيسان على العلاقات المتينة التي تجمع البلدين في سوريا وإيران وآليات توطيد العلاقات فيما بينهما.



الفصل الثالث

التوجهات الإيرانية

في المنطقة العربية


@Ahmedyassin90

الفصل الثالث

التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية

الأهمية الإستراتيجية للمنطقة العربية:

الموقع والطبيعة الجغرافية لمنطقة الخليج

يعتبر الخليج العربي أحد بحار المحيط الهندي الذي يمتد من مضيق هرمز في الجنوب الشرقي عند خط عرض 26 شمالاً وخط طول 56 شرقاً إلى شط العرب في الشمال الغربي عند خط عرض 30 شمالاً، وخط طول 48 شرقاً، وتمتد مياهه من مضيق هرمز الحيوي إلى شط العرب إلى حوالي 615 ميلاً، أما عرضه فيتراوح بين 21 ميلاً إلى حوالي 22 ميلاً داخل المضيق وعمقه لا يتجاوز 40 متراً، وتوجد أعمق أجزائه كلما اتجهنا نحو مدخله عند التقائه بخليج عمان ويبلغ طول الساحل الغربي 1800 كيلو متر تقريباً، أما الساحل الإيراني فيبلع 1200 كيلو متر، ويطل على سواحل الخليج سبعة أقطار عربية هي: العراق، دولة الكويت، المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية، ودولة البحرين، وسلطنة عمان، ودولة قطر، أما الساحل الشرقي فتطل عليه جمهورية إيران الإسلامية.

يمتد الخليج العربي من بحر عمان فخليج عمان، وتمر مياهه عبر مضيق هرمز إلى شط العرب في أقصى الشمال، لينتهي عند حدود إيران والكويت والعراق، ويبلغ طول الخليج عند حده الأقصى نحو 1989 كيلو متر، في حين يصل اتساعه عند أقصى نقطة إلى نحو 56 كيلو متر، ويضيق في بعض النقاط ليبلغ اتساعه نحو 35 كيلو مترا فقط، ويعتبر الخليج العربي بذلك المنفذ البحري الوحيد لصادرات النفط من الدول المطلة عليه إلى المحيطات المفتوحة وتتشاطأ سواحل ثماني دول هي دول مجلس التعاون الخليجي الست، بالإضافة إلى العراق وإيران، وتشرف سبع دول عربية على السواحل الغربية للخليج قمة الشمالي عند شط العرب، في حين تتفرد إيران بالإشراف على سواحله الشرقية، وتشارك إدارة شط العرب طبقاً لاتفاقية الجزائر 1975 بين شاه إيران وصدام حسين.

وكما يتميز الخليج العربي باعتباره ممراً مائياً هام خالي من العقبات الملاحية، ويتميز أيضاً بكثرة الجزر المنتشرة فيه التي يصل عددها إلى (126)جزيرة تتحكم في جميع الممرات البحرية من المحيط الهندي وحتى شمال الخليج العربي، كما يشمل هذا الخليج منطقة التقاء لطرق المواصلات بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، ويؤلف ما يمكن تسميته بالحدود الشرقية للوطن العربي، إلى جانب سيطرته كممر مائي على أهم المضائق الدولية التي تتحكم في نقل النفط عبر مضيق هرمز الذي يرتبط بخليج عدن ثم ببحر العرب الذي يلتقي بالمحيط الهندي شرقا، وبالبحر الأحمر غرباً عن طريق باب المندب.

الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي:

تنبع أهمية الخليج العربي الإستراتيجية من كونه واحداً من أهم المنافذ المائية التي تتميز بها منطقة الشرق الأوسط الممتدة بين القارات الثلاث:آسيا، وأوروبا، وإفريقيا، وهو أيضاً ممر مهم بين الدول الأسيوية الشرقية وتلك الواقعة في العالم العربي، ولقد برزت أهمية الخليج العربي في العلاقات الدولية خلال هذا القرن، بعد تبلور الصراع التاريخي الطويل بين الدول الاستعمارية الكبرى بهدف السيطرة على أجزائه لأغراض شتى بعضها إستراتيجي والآخر اقتصادي، وإذا كانت الإستراتيجية قد تأكدت في محاولة الاستعمار المتكررة، الحديثة والمعاصرة لربط أقطار هذه المنطقة بسياسته فإن الأغراض الاقتصادية المتعاظمة الأهمية قد برزت عقب اكتشاف المنابع الغزيرة للنفط الذي أصبح العالم المتقدم بحاجة ماسة إليه باعتباره أهم مصادر تنوع الطاقة المتوفرة بأقل التكاليف..

و يمكن اختصار الأبعاد التي تقوم عليها الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج بما يلي:

أ. **الموقع الجيوسياسي:** الذي يشغله الخليج والذي يجعل منه ممراً عسكرياً وتجارياً، حافظت بريطانيا على الإمساك به منذ القرن التاسع عشر، ولأكثر من 150 عاما (1820-1979) ليس بسبب حكمها الهند فقط، فإنها قد استمرت في منطقة الخليج حتى بعد انتهاء حكمها لشبه القارة الهندية.

لقد كان الخليج العربي على مدى التاريخ هو الجسر الذي سهل الاتصالات البشرية بين بغداد وشط العرب من جهة، وإمارات الخليج والعالم الخارجي من جهة أخـرى، وقـد كان ظهور الحركات الوطنية في أجزاء منه من العوامل التي جعلتـه يحتـل مكانـاً لائقـاً في القضـايا العربيـة وسياسـة الشرق الأوسـط، والعلاقـات الدوليـة، ويكفـي أن نـذكر بهـذا الخصوص أهمية هذا الدور ببعض الأحداث المهمة منها:

1. لقد تم احتلاله العراق من قبل بريطانيا مرتين عن طريق الخلـيج العـربي، ففـي عام 1914 انطلقت حملة ديلامين من الخليج لتحتل البصرة أولاً ثم لتندفع بعـد ذلك نحو بغداد وبقية المناطق الشمالية منـه، وفي عـام 1941 انطلقـت القـوات البريطانية من الخليج ثانية لتحتل البصرة وتؤمن سيطرتها على قاعـدة الشـعبية لإنهاء الانتفاضة الوطنية التي اندلعت في أيار مايو/من ذلك العام.
2. لقد تأمنت الاحتياجات العسكرية والاقتصـادية للاتحـاد السـوفيتي مـن الخلـيج العـربي عـبر إيـران عـام 1941؛ فغـزو ألمانيـا للاتحـاد السـوفيتي في حزيـران/ يونيو/1941 لم يوفر للولايات المتحدة الأمريكية سوى فرصـة تقـديم المعونـة لـه عن طريق الخليج، نظراً لأن الاتصال بـين الـدولتين عـبر بحـر الشـمال كـان شـبه مغلق بفضل نشاطات الغواصات الألمانية من ناحية والموانئ السوفيتية الشمالية من ناحية أخرى.
3. لم تتردد بريطانيا في استخدام أو تسخير قواعدها الجوية في منطقة الخليج العربي ضد مصر إبان العدوان الثلاثي عليها 1956.

ب. **الثروة النفطية:** ذلك أن منطقة الخليج تملك أكبر احتياطي للنفط دون منازع، إذ تملك دول المنطقة 64%من احتياطي النفط العالمي وتنتج 40%من الإنتاج العالمي عام 2000، وستكون المصدر الوحيد للنفط في العالم بعد الربع الأول من القرن القادم، وفي المقابل فإن دول الشمال لا تملك سوى 6%من الاحتياطي العالمي وتنتج 28% فقط من الإنتاج العالمي في حين أنها تستهلك 57%من إجمالي الإنتاج العالمي.

وبخلاف هذه الأهمية، فإن للخليج أهمية إستراتيجية وحيوية لإيران، فالخليج هو المخرج البحري الوحيد لإيران، ويبلغ طول سواحلها حوالي 1200كم بدءاً من شط العرب وانتهاء بخليج عُمان، وهو شريان الحياة التجارية للبلاد سواء للصادرات أو الواردات، وكذلك تصدير النفط والمنتجات غير النفطية، وعلى عكس العراق والسعودية لا تملك إيران خط أنابيب للبحر الأبيض المتوسط، وهكذا تعتمد كلياً على تصدير نفطها عبر الخليج، ومن الناحية الإستراتيجية تبدي إيران اهتماماً بالغاً بالخليج لضمان المحافظة على حرية وسلامة الملاحة ولحماية منشآتها النفطية من أي أعمال تخريبية ولمنع قيام أي عمل غير ودي من حركات أو حكومات غير صديقة في الدول الخليجية، وأخيرا فإن الخليج يشكل أهمية لإيران لقربه من آبار النفط الغنية في الجنوب الغربي من البلاد ولوجود النفط في مياهه الإقليمية وفي الجرف القاري.

على أنه يمكن أن نضيف مجموعة أخرى من الأبعاد لا يمكن إغفالها ونحن نتفحص الأهمية الإستراتيجية للخليج في السياسة الغربية، وعلى وجه

الخصوص في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، آخذين بعين الاعتبار المجرى السريع الذي تتدفق فيه التطورات الدولية التي من شأنها أن تؤثر في المكانة الإستراتيجية للمنطقة من منظور غربي، ويمكن إجمال هذه الأبعاد:

1. حماية أمن إسرائيل: فقد أثبتت حرب الخليج الثانية وإطلاق العراق مجموعة من الصواريخ الباليستية على إسرائيل مدى الترابط القوي بين أمن إسرائيل والوضع القائم في الخليج.
2. تحقيق تسوية سلمية في الشرق الأوسط: أو ما يطلق علية بالمصالحة التاريخية بين الجانب العربي والإسرائيلي تمهيداً للتعايش ونشر الديمقراطية والتنمية في المنطقة، والتصدي للتيارات الإسلامية والقومية التي يمكن أن تعطل العملية السلمية الجارية في المنطقة.
3. حفظ توازن القوى بين دول الإقليم: وعدم السماح ببروز أي من القوى الرئيسية في المنطقة من حيث القدرات العسكرية أو التكنولوجية بما يسمح لها بتهديد جيرانها.

وبالتالي إن الخليج العربي ومسألة تأمينه نتيجة لتلك الأهمية يحتل موقعاً متميزاً من اهتمامات السياسة الإيرانية وأولوياتها كحقيقة مفروضة جغرافيا وتاريخياً وثقافياً، وقد زادت الاكتشافات البترولية من تلك الأهمية، ولذلك فإن احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث تأتي في ظل هذه الأهمية الإستراتيجية المتميزة للخليج العربي عموماً، وأهمية هذه الجزر بشكل خاص، مما يصب في اتجاه تقوية المؤهلات الإيرانية وزيادة قدراتها ونفوذها في المنطقة.

الأهمية الإستراتيجية للجزر العربية:

لكي تتضح الأهمية الجيو-استراتيجية لهذه الجزر لابد من التعريف بكل جزيرة وتحديد موقعها وخصائصها على النحو التالي:

1) **جزيرة أبو موسى:**

هي إحدى الجزر التابعة لإمارة الشارقة، تقع على بعد (94) ميلاً من مدخل الخليج العربي عند مضيق هرمز قبالة ساحل إمارة الشارقة، وتبعد عن الساحل العماني (48) كم وتبلغ مساحتها (20) كم مربع بحسب البعض، بينما أورد آخرون أن مساحتها تقدر بحوالي (30) كم وطولها (7) كم وعرضها (4.5) كم وهي أكبر الجزر التابعة لإمارة الشارقة، وهي جزيرة مستطيلة الشكل يتكون سطحها من سهول رملية خالية من الأشجار، ما عدا مساحات بسيطة قريبة من آبار للمياه العذبة التي تمتاز بها الجزيرة عن الجزر الأخرى، كما تنتج نحو (20 .000) برميل من النفط يومياً.

يسكن الجزيرة ما بين (1000-1500) نسمة كلهم من العرب يعتمدون على الصيد والرعي، و بها معادن هامة بما فيها النفط، وشواطئها تصلح لرسو السفن لاسيما في ساحلها الشرقي.

2) **جزيرة طنب الكبرى:**

هي إحدى الجزر التابعة لإمارة رأس الخيمة، تقع على بعد (59)كم جنوب غربي جزيرة قشمة، وعلى بعد (78)كم شمال غربي جزيرة الحمراء، وموقعها إلى الشمال الشرقي من جزيرة أبو موسى، وتبعد عنها (50)كم، وهي دائرية الشكل، ويبلغ طول قطرها حوالي (3.5)كم ومساحتها (9)كم مربع، وهي قليلة الارتفاع، وأعلى منطقة فيها تصل إلى (165) قدماً، وهي عبارة عن قبة صخرية غنية بالمعادن خاصةً التراب الأحمر، وفيها بعض المراعي، كما تتوفر فيها المياه العذبة ويسكنها حوالي (700) نسمة من العرب معظمهما من الصيادين.

3) **جزيرة طنب الصغرى:**

وتبعد هذه الجزيرة عن الساحل العربي مساحة(90)كم، وتقع على بعد(8) أميال إلى الغرب من جزيرة طنب الكبرى، وهي على شكل مثلث ويبلغ طولها ميل واحد من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي، وعرضها ثلاثة أرباع الميل عند نهايتها الجنوبية، وتوجد بها تلال داكنة اللون، وتقع في طرفها الشمالي، ويبلغ أقصى ارتفاعها (116) وهي غير مستغلة، وتكثر فيها الطيور البحرية.

أهداف السياسة الإيرانية في المنطقة

إن الأهداف الكبرى للسياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية تمتد في جـذورها في عمق التراث السياسي والثقافي للثورة الإسلامية عام 1979م، إنها الثقافة التي قـادت إلى انتصار الثورة وتحولت في ما بعـد إلى ثوابـت وهيكليـات يمكـن أن تكـون نفسـها مصـدراً تشـتق منهـا أهـداف السياسـة الخارجيـة للـبلاد وفقـاً للدسـتور الإيـراني وأداء السياسـة الخارجية، ويمكن تقسيم الأهداف الكبرى إلى ثلاثة مستويات:

1. التنمية الاقتصادية والحفاظ على وحدة الأراضي الإيرانية والسيادة الوطنية.
2. الدفاع عن المسلمين وحركات التحرر والتعـارض مـع إسرائيـل والغـرب (ولاسـيما أمريكا)
3. إقامة مجتمع إسلامي على أسس شيعية.

إن الهدف الأول: للجمهوريـة الإسـلامية، أي الحفـاظ عـلى وحـدة الأراضي وتـأمين الحكومة الوطنية، هو عرف عالمي وهدف تنشده كل دولة وشعب...هذا الهدف يعد أمراً طبيعياً، وكل نظام سياسي يهتم بمثل هذه القضايا مهما كانت مجموعة أولوياته.

والهدف الثاني: وهو الدفاع عن المسلمين والثـورات التحرريـة، أي الـدفاع عن مصالح خمس سكان الكرة الأرضية، هو أمر عمـلي، لكنـه يسـتلزم إمكانـات

وقوة وقدرات استثنائية أكثر تعقيداً، ويتصف بأن فيه تباينات بل وجود تناقضات جادة بين الدول والأقوام المختلفة.

والهدف الثالث: رغم كونه داخلياً في ظاهره، لكنه ونظراً إلى الهدف الثاني للسياسة الخارجية، ستكون له آثاراً على الصعيد الخارجي، ذلك أن إيجاد نظام إسلامي في إيران يضفي طابعاً خاصاً على نوعية التعامل الإيراني مع المحيط الخارجي، مما قد يخلق تضاداً مع العالم الذي ينظر إلى الدين على أنه خيار فردي، وكذلك الدول التي يقطنها المسلمون وتحكمها أنظمة ملكية وتدار شؤونها بالقوة.

ويعتقد جواد لاريجاني أن أهداف السياسة الخارجية الإيرانية لا تخرج عن أمرين:

- تصدير الثورة.
- تأمين الاحتياجات الداخلية لأم القرى (أي تلبية الاحتياجات الإيرانية).

بينما يرى الدكتور جواد منصوري أن أهداف السياسة الخارجية الإيرانية هي:

1) إقامة علاقات مع جميع الدول.
2) تنمية هذه العلاقات.
3) تدعيم هذه العلاقات.

4) العمل على إيجاد الوحدة بين الأمم الإسلامية في العالم.

5) حماية استقلال الدولة وسلامة أراضيها.

6) الدعوة للإسلام وفضح ماهية الاستكبار العالمي.

7) الدفاع عن أراضي المسلمين ومصالحهم.

وشهدت إيران تحولاً في سياستها الخارجية منذ قيام الثورة الإسلامية عام 1979م، ومع ذلك فقد ظلّ هاجس الهيمنة والنفوذ في المنطقة هو المسيطر على تلك السياسات بالرغم من تقارب العلاقات الإيرانية - العربية في بعض مراحلها إلا أنها لا تزال قائمة على الشك والتوجس نتيجة للآثار المباشرة للسياسات الإيرانية التي انعكست على أمن الخليج ودول المنطقة في ظل إصرارها على أن تصبح القوة المهيمنة على المنطقة من خلال تطوير قدراتها النووية وتدخلها المباشر في شؤون بعض الدول العربية ودعمها للحركات الراديكالية.

ومن هنا يمكننا الاستنتاج أن السياسة الإيرانية في المنطقة العربية تهدف إلى ما يلي:

أولاً: التأكيد على دور إيران الإقليمي وضرورة احتسابها في المعادلة السياسية الإقليمية ـ الآسيوية والخليجية والعربية، وفي هذا الإطار تطرق الرئيس السابق رفسنجاني إلى إبراز دور إيران عندما أعلن عن مبادرته في استعداد بلاده للتوسط بين أمريكا والعراق وذلك بتاريخ 3 فبراير 1991 والتي رفضتها إدارة البيت الأبيض بعدها بيوم واحد، كما أن احتجاج إيران

المتكرر على إعلان دمشق يدخل في إطار هذه الإستراتيجية، خاصة وأنها قد حصلت على عدة تعهدات دولية متعددة من الولايات المتحدة على أنها سوف تشارك في الترتيبات الأمنية الإقليمية في فترة ما بعد حرب الخليج الثانية.

ولأجل ضمان دور إقليمي في منطقة هامة في الإستراتيجيات العالمية بسبب مواردها من الطاقة وفي غياب زمن السقف الدولي الذي يمكن أن تستظل به الطموحات الإيرانية، فقد هندس صناع القرار في إيران هرماً من الإمكانات والقدرات الذاتية مع وضع الاعتبارات الجغرافية والسياسية والعسكرية في بناء إستراتيجي متكامل، ويفرق المشروع الإيراني الإستراتيجي اتجاه المنطقة العربية، المترابطة لغوياً وثقافياً ودينياً وتاريخياً وحضارياً، بين تكتيكاته في منطقة الخليج وسياساته في منطقة الشرق العربي ضماناً لتعظيم الحضور الإيراني في كامل المنطقة.

وإيران تسعى دوماً إلى أن يكون لها دور إقليمي في منطقة الخليج العربي، لما يضيفه مثل هذا الدور من أهمية فائقة على مكانتها الدولية لذا أصبح الخليج يحتل الدائرة الأولى في اهتمامات الساسة الإيرانيين على مدى حقب سياسية عديدة، ومنها العهد الحالي، وعندما تضيق ساحة اللعب الخليجية أمام إيران، فإنها تحاول أن تذهب شمالاً إلى الجمهوريات الإسلامية الجديدة، أو شرقاً إلى حيث أفغانستان أو باكستان أو غرباً نحو إفريقيا العربية أو الشرقية، ولكن أي حركة إيرانية في أي اتجاه من هذه الاتجاهات ما هي في واقع الحال إلا ورقة

ضاغطة وبديل مؤثر ومؤقت للعودة ثانية أو بقوة إلى ميدان الحركة الأساسية لها، ويعنى بها الخليج العربي، فقد وقفت إيران تاريخياً ضد النظام الإقليمي العربي، وهي تعمل على تقويضه، لأنه يتعارض مع مصالحها وطموحاتها، فإذا كانت إيران قد احتلت طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات، فإنها لم تكف عن ادعاءاتها الإقليمية وتسعى للقيام بدور مهيمن في الخليج العربي، ولاستعادة نفوذها ودورها الإمبراطوري، و تنصب دائرة الاهتمامات الإيرانية على الخليج العربي فهي تردد دائما مسؤولية أمن الخليج هي مسؤولية دولة.

ثانياً: جعل إيران المرجعية الروحية للشيعة: لطالما نظرت إيران إلى نفسها باعتبارها العاصمة السياسية للشيعة في العالم لكنها لم تشكل يوماً مرجعية روحية لا خلاف عليها إذ بقيت عقدة النجف تسيطر على طموحات الإيرانيين وسلوكياتهم، يضاف إلى ذلك ما تمثله الكوفة من رمز عقائدي لكونها عاصمة الخلاص التي سيتخذها الإمام المنتظر منطلقاً بحسب المعتقد الشيعي وهذا ما يجعل المركز يبتعد عن القلب الإيراني. من هنا جاء السعي لربط حيثية المكان الروحي ـ النجف حالياً والكوفة عقائدياً ـ بالقرار السياسي لطهران.

ولذلك اعتمدت إيران منذ قيام الثورة على إيديولوجية عابرة للحدود، واعتبرت نفسها وصية على الشيعة في كل مكان، وبالتالي أصبحت قبلة الشيعة في العالم، واستطاعت توظيف الورقة الشيعية خاصة في دول الخليج العربي كلما

استدعى الأمر ذلك، الأمر الذي جعل من دعم إيران للشيعة وسياسة التشيع التي انتهجتها في المنطقة إحدى أهم القضايا التي شكلت عائقاً مع العرب، وزاد من حدة هذه المشكلة وتأثيراتها الاحتلال الأمريكي للعراق وسيطرة الشيعة على السلطة فيه، وما تقدمه إيران لهذه الطائفة من دعم ورعاية وتأثيرها الواضح في السياسة العراقية، مستغلة تقاطع مصالحها مع الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصدد لاسيما بعد إحداث 11 سبتمبر 2001 وما لحق بالأخيرة من إضرار جراء الأعمال التي قامت بها بعض الجماعات المحسوبة على السنّة.

ثالثاً: العامل الاقتصادي: يعتبر العامل الاقتصادي من أهم العوامل الدافعة لاتجاهات المخرجات السياسية، هذه الحقيقة لا يمكن إغفالها وتجاهلها عند مناقشة سياسة أي دولة مهما كانت طبيعتها وواقعها.وإيران ليست استثناء من هذه القاعدة، إذ يلعب الاقتصاد دوراً حيوياً في الحياة السياسية الإيرانية، خاصة بعد أن تعرضت إيران للحرب مع العراق التي دامت ثماني سنوات والتي جاءت بمشاكل اقتصادية من كل حد وصوب لتؤثر في الواقع السياسي بعد الحرب بشكل درامي كبير، الأمر الذي فرض على الواقع السياسي الداخلي ضرورة حدوث نقلة نوعية في السياسة الإيرانية، خاصة مع وصول خاتمي إلى السلطة وتبني دبلوماسية انفتاحية مع دول العالم، والذي قد أولى أهمية خاصة لدول الخليج وجمهورية مصر العربية وذلك لعلمه المسبق بأن مفتاح العالم العربي يقع في هذين الطرفين.

فقد تمكنت إيران من الفصل بين خلافها السياسي مع بعض الدول العربية وبين علاقاتها الاقتصادية مع تلك الدول، وقد تحقق هذا نتيجة مجموعة من العوامل منها العمالة الإيرانية في الخارج والتغلغل الإيراني في بعض الاقتصاديات العربية وارتفاع حجم المبادلات التجارية بين إيران وعدد من الدول العربية، وليس أوضح مثال على ذلك من نموذج العلاقات الإيرانية -الإماراتية في فصلها بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي.

التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية

أولاً- احتلال إيران الجزر الإماراتية الثلاث:

يعد النزاع بين دولة الإمارات العربية وجمهورية إيران الإسلامية حول الجزر الثلاث (أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى)، التي احتلتها إيران بعد جلاء القوات البريطانية عام 1971 محدداً رئيسياً للعلاقات بين الدولتين وبؤرة للتوتر قي المنطقة كون إيران ترفض حتى الآن مناقشة هذا الموضوع، فقد عرضت أبو ظبي على طهران إجراء مباحثات بشأن هذه القضية وقوبل هذا العرض بالرفض الإيراني، ورُفض أيضاً مقترح تقدم به مجلس التعاون الخليجي بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية، وباءت كافة المحاولات لحل المشكلة سلميا بالفشل.

ولما كان الانطباع في دوائر عربية عديدة في بداية الثورة الإيرانية بأن طابعها الإسلامي سوف يساعد على حل بعض المشكلات الإقليمية مع جارتها العربية وبصفة خاصة مشكلة الجزر العربية المعلقة بينها وبين الإمارات العربية المتحدة، بعبارة أخرى شعر العرب بأن الثورة الإسلامية أسلوب مثالي إلى مثل ذلك الإطار الإسلامي العام الذي تزول فيه خصوصية الإقليم والحدود السياسية على النحو الذي قد يساعد على التوصل إلى حلول لمثل تلك المشكلات الإقليمية، لكن الثورة الإيرانية لم تدع مجالا للشك في إن طابعها

الإسلامي ليس مسوغاً لتغيير موقفها في قضايا تعتبرها منطوية على مصالح إيرانية وطنية حيوية، ورثت الثورة الإيرانية عن الشاه ذات الموقف من قضية الجزر العربية.

وبالرغم من موجة التفاؤل العربي التي سادت مع وصول خاتمي للرئاسة وفوز الإصلاحيين في الانتخابات التشريعية في فبراير 2000 بشأن حل قضية الجزر إلا أن القضية ازدادت تعقيداً عندما رفضت إيران التعاون مع اللجنة الثلاثية التي شكلها مجلس التعاون الخليجي عام 1999 والتي تضم كل من قطر والسعودية وعُمان لبحث قضية الجزر مع إيران، وقد عكست تصريحات المسؤولين الإيرانيين طوال الأعوام السابقة كما هو معتاد ثبات الموقف الإيراني، وكان أبرز هذه التصريحات تصريح المتحدث الرسمي باسم الخارجية الإيرانية بأن الجزر الثلاث جزء لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية.

وبقيت الجزر العربية المحتلة رغم السياسة الإيرانية الداعية للاعتدال دون معالجة ولم تلقَ هذه القضية أي اهتمام من الحكومات الإيرانية المتعاقبة، كما لو أن هذا الاحتلال أمر واقع وأنه مكسب لإيران بل أن تلك الحكومات تبنت نفس الادعاءات التي أطلقها الشاه ومضت على نهجه في تحويل البنية السكانية والطبيعية للجزر العربية الثلاث بما يخالف ما كان متوقعاً من الثورة الإسلامية اتجاه ما ارتكبه الشاه من مظالم وعدوانه الغاشم على جيرانه، بل إنه زيادة على ذلك العدوان حولت الحكومات الإيرانية المتعاقبة تلك الجزر العربية إلى معسكرات للجيش تضم المطارات والموانئ البحرية وانحصرت الردود الإيرانية على الدعوات السلمية للإمارات العربية وللأشقاء العرب وللمحبين للسلام

في العالم، بالموافقة المشروطة للتفاوض الثنائي مع الإمارات العربية باستبعاد بحث قضية الاحتلال الشاهنشاهي لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى، والاقتصار في التباحث على مذكرة التفاهم حول جزيرة أبو موسى فقط، تلك المذكرة التي أجهضتها التجاوزات الإيرانية المتوالية ابتداء من عملية التطهير العرقي بمقايضة سكان الجزيرة العرب ودفعهم إلى الهجرة خارج الجزيرة وانتهاء بعملية الضم الفعلي للجزيرة لتكون خاضعة للحكم الإداري الإيراني، وما القيام بمناورات عسكرية واسعة شملت الجزر العربية الثلاث وتعدت على المياه الإقليمية للإمارات العربية إلا دليل واضح أمام العالم عن سلوكيات إيران تجاه قضية الجزر العربية الثلاث.

وفيما يتعلق بالعلاقات الإماراتية وما تحتله من أهمية خاصة في علاقات إيران الخليجية في ظل الخلاف القائم بين البلدين حول الجزر (طنب الكبرى والصغرى وجزيرة أبو موسى) فلم تشهد أي جديد أو انفراج حقيقي إذ لم يحدث تغير في الموقف الإيراني، خاصة في ظل إهدار إيران فرصة زيارة وزير الخارجية الإماراتي لطهران عام 2003، وهي الخطوة الأولى التي اعتبرها البعض مؤشراً على حسن النية الإماراتية.

خلفية الصراع على الجزر الإماراتية الثلاث:

في أعقاب الحملة البريطانية على القواسم سنة 1819م انقسم الآخرين بدورهم إلى فرعين قواسم الساحل الغربي وقواسم ساحل إيران وجرى في سنة 1835 توزيع لملكية الجزر وتبعيتها بين الفرعين، وقد أبلغت الإدارة البريطانية بهذا التقسيم وفي رسالة بعث بها الشيخ سلطان بن صقر القاسمي إلى "الكولونيل بيلي" في عام 1864م أكد مثل هذه الوضعية بقوله: "في العام الماضي أبلغتكم بتدخل سكان دبي في موضوع جزيرة أبو موسى، وهذه الجزيرة تخصني وتتبعني جزر طنب وأبو موسى وصير بونعير من أيام أجدادي وهو أمر معروف جدا منذ زمن قديم، وصرى تتبع قواسم لنجه وهنجام تتبع السيد ثويني، وفارور تتبع المرازيق وإذا قمتم بتحريكم ستثبت لكم صحة قولي هذا".

وفي الفترة من 1819-1860 أقام البريطانيون علاقات سياسية مع حكام المنطقة عن طريق شركة الهند الشرقية انتهت هذه العلاقات باحتلال منطقة الخليج، وكانت هذه الجزر حينها تتبع الشارقة حتى بعد قيام الاحتلال بحل اتحاد الشارقة ورأس الخيمة بداية القرن العشرين.ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية أخذت الأطماع الإيرانية في منطقة الخليج العربي تتبلور وتتخذ أساليب عده، منها توطين القبائل الإيرانية في الساحل الغربي من الخليج بدعم وتشجيع الحكومة البريطانية التي دعمت هذه الهجرات في حين أوصدت الباب أمام الرعايا العرب الراغبين في دخول المنطقة، وبدأت إيران مطالبتها لجزيرة أبو موسى عام 1887، لكن بريطانيا عبر وزيرها المفوض في طهران رددت على

إيران بالقول "إنها جزيرة عربية يحكمها شيوخ العرب الذين يرتبطون بمعاهـدات خاصـة مع بريطانيا وهم تحت الحماية البريطانية وهي المسؤولة عن شؤونهم الخارجية.

وفي أغسطس 1925، أرسلت السلطات الإيرانيـة بعثـة جيولوجيـة عـلى مـتن زورق تجاري لأخذ كيس من الأكسيد الأحمر من جزيرة أبو مـوسى لفحصـه، وقـد أخـبر الوكيـل البريطاني في الشارقة الشيخ سلطان بـن صـقر القاسـمي (حـاكم الشـارقة) بـالأمر، فكلـف الشيخ سلطان أحد رجاله للـذهاب في قـارب إلى الجزيـرة لمنـع الإيـرانيين، لكنـه وجـد أن الباخرة الإيرانية قد غادرت إلى لنجه قبل وصوله، عندها هـددت بريطانيـا إيـران بإرسـال بارجة إلى الجزيرة للمحافظة على حق شيخ الشارقة فيها.

في مارس 1964بدأت الأطماع الإيرانية تطل برأسها من جديـد، عنـدما نشرت أنبـاء القاهرة أخباراً تفيد بأن قوات إيرانية احتلت جزيرة أبو موسى التابعـة للشـارقة، وقامـت بتأكيد حيازتها لجزيرة صيري، وعلى الرغم من نفي إيران لهذه الأنباء إلا أن التحريات قـد أثبتت أن إيران أنزلت بعض جنودها في هذه الجزر أثناء المناورات الحربية المشـتركة مـع الأسطول الأمريكي في نطاق الحلف المركزي، ثم جلت القوات الإيرانية عن هذه الجزر بعد انتهاء المناورات، إلا أنها قد وضعت على جزيرة أبو مـوسى علامـات إيرانيـة كي تـدخلها في نطاق المياه الإقليمية لإيران، وكتبت على هذه العلامات "مجلس الـوزراء الشاهنشـاهي ـ مصلحة خفر السواحل و الموانئ ".

وما إن أعلنت بريطانيا قرارها بالانسحاب العسكري من الخليج العربي في عام 1970، حتى بادرت إيران إلى اقتناص هذه الفرصة، إضافة إلى انقسام إمارات الخليج إلى دويلات مجزأة تحت السيطرة الاستعمارية وانشغال الدول العربية إما بمشاكلها الداخلية أو بمواجهة إسرائيل بحيث لا يمكنها فتح جبهة ثانية، وهكذا وقبل بدء الانسحاب البريطاني بيوم واحد، أي في 30 نوفمبر 1971 انقضت إيران على الجزر العربية كالوحش الكاسر لتشبع بذلك نهمها المزمن الذي استمر نيفاً ومائة سنة، وهي تدرك تماماً أنه لن يكون ثمة أي تحرك عربي يحسب حيال ذلك، خاصةً وأن العرب مازالوا ينفضون عن أنفسهم غبار نكسة 1967.

وخيمت أجواء من الغموض على المفاوضات التي جرت في نوفمبر 1971 بين ممثلين عن شاه إيران والشيخ خالد بن محمد القاسمي حاكم الشارقة، بوساطة بريطانية، وقد تمخض عن تلك المفاوضات عقد اتفاق بين الجانبين في 29نوفمبر 1971، تضمن ألا تتخلى إيران أو الشارقة عن ادعاءاتهما في أبو موسى، ولا تعترف أي منهما بالإدعاء المضاد وعلى ذلك تمت الترتيبات التالية:

1. تصل قوات بريطانية إلى أبو موسى وتحتل أماكن متفق عليها.
2. في حدود المناطق المتفق عليها والتي تشغلها قوات إيرانية ستكون لإيران ولاية كاملة وسترفع العلم الإيراني على هذه المناطق.

3. تحتفظ الشارقة بولاية كاملة على باقي الجزيرة ويبقى علم الشارقة مرفوعاً على مركز الشرطة.
4. تقر إيران والشارقة على أن الحدود الإقليمية للشارقة هي 12ميلاً بحرياً.
5. يتم استغلال المصادر النفطية في أبو موسى وفي قاع البحر وما تحته ضمن المياه الإقليمية لها وتقسيم العائدات النفطية مناصفة بين إيران والشارقة.
6. ستحصل الشارقة على مبلغ مليون ونصف المليون من الجنيهات الإسترلينية سنوياً من إيران ولمدة تسع سنوات.

ولقد كان توقيع الشيخ خالد القاسمي على هذا الاتفاق خطوة بالغة الخطورة على مستقبل الجزر السياسي، ذلك أن الاتفاق يعد اعترافاً ضمنياً من حاكم الشارقة بأن إيران لها حقوق في أبو موسى.

وفي مارس 1992 اندلعت أزمة الجزر مجدداً حين انتهكت السلطات الإيرانية الإسلامية اتفاقية عام 1971، وذلك باحتلالها كامل جزيرة أبو موسى وطرد سكانها العرب منها، وقد بدأت الأحداث عندما منعت هذه السلطات في أبو موسى رسو سفينة تحمل رعايا مقيمون في النصف الإماراتي للجزيرة بسبب عدم حصولهم على موافقة السلطات المحلية، وعاد الحديث حول تاريخية الجزر وحق كل من الإمارات وإيران فيها، لكن الأمر سويّ بين البلدين، لكنه عاد للظهور ثانية بعد تكرار ظاهرة وصول سفينة تحمل رعايا لدول أخرى إلى

الجزيرة دون الحصول على التراخيص المتبعة، وقد أثيرت هذه المرة ضجة كبيرة، شاركت فيها وسائل إعلام محلية وإقليمية ودولية، ولم يتمكن ممثلا البلدين اللذين اجتمعا في أبو ظبي في 30ديسمبر 1992 من التوصل إلى نتيجة بسبب طرح الإماراتيين قضية جزيرة طنب الكبرى وطنب الصغرى، إضافة إلى أبو موسى ورفض الإيرانيين ذلك، وعلّقت المباحثات وطرح وزير خارجية الإمارات الأمر خلال خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد يوم واحد من فشل المفاوضات الثنائية.

وخلاصة القول إن إيران استكملت احتلالها لجزيرة أبو موسى، فطردت سكانها العرب منها، وبسطت عليها سيطرتها الكاملة وطمأنت الشاه في قبره بأنها نفذت وصيته وحققت طموحاته العنصرية التوسعية، وغدا عندما تسنح الفرصة لإيران ستكون دول الخليج العربية المحطة التالية للأطماع التوسعية الإيرانية.

الموقف العربي من احتلال الجزر الإماراتية

قبل حدوث الاحتلال اجتمع مجلس الجامعة العربية في 1971/11/13م تلبية للمذكرة المقدمة من الحكومة العراقية التي طالبت بتحالف عربي لمواجهة الأطماع الإيرانية قبل أن تتحقق، ولم يتمخض الاجتماع عن أي نتائج ايجابية، وبعد الاحتلال عقدت جامعة الدول العربية اجتماعا طارئا في 1971/12/6 وفي ختام الجلسة أصدر المجلس القرارات التالية:

1) التأكيد على عروبة الجزر الثلاث، أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأنها جزء من الوطن العربي بحكم الواقع والتاريخ والقانون والشرعية الدولية وأن السيادة عليها لأصحابها العرب.

2) إدانة هذا الاحتلال لجزء من الأرض العربية بالقوة مما يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة، ويجافي ميثاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والمعاهدات الدولية.

3) تحميل بريطانيا المسؤولية لتخليها عن التزاماتها الدولية، وإدانتها لتنكرها لارتباطها.

4) إن إيران بهذا الاحتلال تعرّض الصداقة والعلاقات العربية الإيرانية للخطر وتجنبا لذلك، فإن المجلس يكلف الأمين العام للجامعة العربية للاتصال فوراً على أعلى المستويات من أجل إعادة إيران النظر في موقفها.

5) أن يعرض الأمين العام على مجلس وزراء الخارجية في اجتماعه المقبل نتائج اتصالاته.

وتمثل الموقف الإماراتي تجاه هذه القضية كما يلي:

إن الإمارات ومنذ استقلالها لازالت تطالب بحل المشكلة سلمياً، انطلاقاً من رؤيتها أن الحل الأمثل لهذه القضية لن يأتي إلا عن طريق تقديم الأدلة والمستندات القانونية والحوار المشترك الذي يقوم على المنطق ويستند إلى روابط الإخوة والعقيدة المشتركة، ولم تألُ الإمارات جهداً في طرح هذه المشكلة واستمرار المطالبة بحلها في كافة المحافل والمؤتمرات الإقليمية والدولية، وكان آخرها طلب الإمارات إدراج نزاعها مع إيران حول الجزر الثلاث في جدول أعمال مجلس الأمن الدولي لعام 2005في إجراء وصفه مصدر رسمي إماراتي بأنه اعتيادي، إلى جانب المقترح الذي تقدم به رئيس دولة الإمارات الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان في ديسمبر 2006م الذي دعا فيه إيران إلى الحوار أو اللجوء لمحكمة العدل الدولية لتسوية هذا النزاع وهو ما رفضته إيران، الأمر الذي ولّد قناعة لدى الإمارات بأن هذه القضية لن تحل إلا عن طريق المحكمة الدولية.

ثانياً- التمدد الشيعي في المنطقة العربية

على الرغم من أن تعقب الدور الإيراني في دعم العناصر الشيعية أو نشر المذهب الشيعي في بلدان العالم السني، والعربي منه خاصة، ينطوي تحت هاجس ما أطلق عليه البعض الهلال الشيعي، وما سيتبعه من نفوذ سياسي إيراني مرتبط بالبعد المذهبي لمثل هذا المحور، إلا أن هذا الدور قائم فعلاً ويشكل ما يمكن اعتباره أحد المحاور التي تخضع للأغراض السياسية والقومية.

ولقد ارتبط بروز الشيعة كقوة سياسية بحركة التحول نحو الإسلام السياسي في المجتمعات العربية بعد نكسة 1967، وتراجع التيار القومي العربي، وبحدوث الثورة الإسلامية في إيران وقيام نظام إسلامي يعتمد على ولاية الفقيه، واتجاهه إلى ما يعرف بتصدير الثورة إلى المجتمعات الأخرى، بدءاً بدول الجوار العربية، خاصة بعد أن حاول النظام الإيراني الجديد أن يمدّ نطاق ولايته الدينية على الشيعة في كل أرجاء العالم الإسلامي.

ويمكننا أن نتناول التمدد الشيعي في المنطقة العربية على محورين هما: **الأول**: التمدد الشيعي في دول الخليج العربي، **والثاني**: التمدد الشيعي في بعض الدول العربية. وكما يلي:

التمدد الشيعي في الخليج العربي:

لا توجد بيانات رسمية موثقة حول أعداد الشيعة في دول الخليج العربية، إذ تشير بعض المصادر إلى أنهم يشكلون 12% من إجمالي عدد السكان الأصليين في دول مجلس التعاون الخليجي الست، والذي يقدر بـ 32 مليون نسمة، أي أن إجمالي السكان الشيعية في هذه الدول يصل إلى ثلاثة ملايين وثمانمائة وأربعين ألف نسمة، إلا إن نسبتهم من أجمالي السكان في كل هذه الدول تختلف من دولة إلى أخرى, كما أن الشيعة في دول الخليج العربية ليسوا كتلة واحدة، سواء من حيث المرجعيات الدينية أو التوجهات السياسية، أو الأصول التاريخية، فهناك الشيعة من أصول عربية خالصة، وكذلك هناك من الشيعة من هو ذو أصول إيرانية ويطلق عليهم العجم، كما أن هناك الشيعة من أصول أسيوية خاصة من (الهند، بنغلادش، باكستان)، وهم من العمالة الوافدة للعمل في بلدان الخليج العربي.

الشيعة في البحرين:

يلعب الشيعة في البحرين دوراً كبيراً في رسم الأحداث باعتبارهم يشكلون أغلبية السكان في هذه الدول الصغيرة، فهم يشكلون 65% من سكان البحرين، منهم 95%من الشيعة العرب بحسب بعض المصادر بينما تشير إحصائيات أخرى إلى أن سكان البحرين ينقسمون إلى ثلاثة مجموعات هي: الشيعة العرب ويشكلون 45% من مجموع السكان والسنّة العرب ويمثلون45% والإيرانيون يمثلون 8% ثلثهم من السنّة البلوش والثلثان شيعة، ويرجع التواجد الإيراني فيها إلى استيلاء الفرس عليها بعد خروج البرتغال من 1602 وحتى

1773م، وبدأت المعارضة الشيعية في البحرين بتنظيم صفوفها عقب الثورة الإيرانية 1979 والتي كان لها دور كبير في هذه المعارضة، وجرت أحداث دامية بين الشيعة والسلطات البحرينية كان أشدها عام 1994م.

إن البعد السكاني في البحرين والذي يشير إلى زيادة نسبة الشيعة على السنّة، وما ينبه إليه البعض من مخطط لنمو هذه النسبة، وتعميق البعد العرقي لهم من خلال الحرص على طرح ثقافة تاريخية تربط بينهم وبين جذورهم الإيرانية، كل ذلك كان حجّة لإدعاء بعض حكام إيران بأن البحرين إيرانية وأنها إرث فارسي، ومع أن الظروف الدولية المعاصرة لا تسمح بطرح هذا الجانب على الصعيد السياسي حتى بعد قيام ثورة الخميني، لكن ذلك لم يلغ التطلعات الإيرانية اتجاه البحرين سواء من بعد مذهبي أو بعد سياسي، فثورة الخميني، كانت عاملاً أسهم في توجيه شيعة البحرين صوب إيران، فقد تشكلت أول حركات المعارضة البحرينية في أعقاب هذه الثورة باسم "الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين "حركة أحرار البحرين الإسلامية في لندن، وحزب الله البحريني، واصطدم أصحاب هذه التنظيمات بالحكومة بشكل أدى إلى اعتقال وسجن العديد من هذه العناصر.

ولقد انقسم الموقف السياسي لشيعة البحرين بعد الثورة الإسلامية الإيرانية إلى تيارين، الأول: يطالب ببعض الإصلاحات لتحسين أوضاع الشيعة في البحرين، والثاني: طالب أنصاره بالإطاحة بالنظام واستبداله بنظام جمهوري وفقا للنموذج الإيراني، وشهد عقد الثمانينات ظهور العديد من المنظمات الشيعية المعارضة في الداخل والخارج، ووصل بعضها في معارضته إلى التورط في

محاولة انقلابية أعلنت عنها الحكومة في عام 1981، وقد شهدت العلاقة بين القوى الشيعية والسلطات درجة عالية من التوتر، والتي بلغت ذروتها عام 1994، بانفجار أعمال العنف المنظم، واستمرار التوتر حتى بداية عام 1998، عندما بدأت هذه الموجه بالتراجع مع تولي الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة مهام الحكم عام 1999، إذ شهدت العلاقة تحولاً جذرياً نتيجة إطلاقه المشروع الإصلاحي، الذي اتجه إلى توسيع نطاق المشاركة السياسية، ودور المجتمع المدني والمرأة وصيانة وتعزيز حقوق الإنسان، والأخذ بالنظام الملكي الدستوري وبالنظام البرلماني ذي مجلسين: الشورى بالتعيين والنواب بالانتخاب، وبرزت خلال هذه الفترة الجمعيات السياسية المعبرة عن الشيعة، أهمها، جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، وجمعية العمل الإسلامي، وجمعية الرابطة الإسلامية، وقد قاطعت هذه الجمعيات الانتخابات البرلمانية التي أجريت عام 2002، ولجأت المعارضة إلى الخروج عن الإطار القانوني المنظم للعمل السياسي في البحرين، واستخدمت في ذلك عدة أدوات تتراوح ما بين الاعتصامات والمظاهرات والاضطرابات وعقد الندوات والمؤتمرات، واستخدام الصحافة على وجه الخصوص لتوجيه الانتقادات إلى السلطات، كما حدث انقسام بين القوى الشيعية السياسية حول استمرار المقاطعة للانتخابات عام 2006 أو المشاركة فيها.

ومع ذلك يبقى الهاجس الوطني لدى بعض البحرينيين من إن إيران تقوم بمساعدة مجموعات شيعية لزيادة حجمها في الاقتصاد البحريني وفي المؤسسات السياسية بشكل يجعلها أكثر قدرة على الإمساك بزمام أمور البلاد وربطها

بالإمبراطورية الشيعية المرتقبة في إيران وهو هاجس يـراه الـبعض، والآخـر لا يقـف عنـد هذا الحد بل يتعداه إلى كونه أحد الأوراق السياسية التـي تشـكل بعـداً في لعبـة التـوازن الدولي بين الأمريكيين والأوروبيين وإيران، وغيرها من القوى التي تسعى لتحقيق مصالحها من خلال المساومات والتنافس في محور من أهم محاور الاقتصاد العالمي.

الشيعة في السعودية:

يتركز الوجود الشيعي في شرق البلاد، خاصة في مناطق (الإحساء، القطيف، الـدمام، والظهران) وهم من الشيعة الإسماعيلية، وكانت تلك المناطق جزءاً مما كان يسـمى بـبلاد البحرين التي سيطر عليها القرامطة أواخر القرن الثالـث الهجـري خـلال حكـم العباسـين، والذين دخلوا مكة عام 317هـ - 929م وفتكوا بحجاج بيت اللـه الحرام وأخـذوا الحجـر الأسود، ثم استولوا على عُمان، وكانت نهايتهم على يد السلاجقة عام 466هـ وتشير بعض الدراسات إلى أن شيعة السعودية يشكلون حوالي 10% من إجمالي السكان في السـعودية، بيـنما دراسـات أخـرى تقـول أنهـم يشـكلون 30 % مـن إجـمالي عـدد السـكان الأصـليين للسعودية، وأن وجودهم في هذه المنطقة جعلهم على ارتباط بالوجود الكثيف للشيعة في المناطق المجاورة كالعراق والبحرين وإيران وبقية دول الخليج العربي.

ويلاحظ أن علاقة شـيعة السـعودية بالدولـة قـد تـأثرت سـلباً أو إيجابـاً بالأوضاع الإقليمية والتطورات الداخلية، ففـي عـام 1948 انفجـرت مظـاهرات واسعة في القطيف تطالب بالانفصال، ويرجـع ذلـك إلى ظهـور الـنفط في شرق

المملكة وتعاظم أهميته الاقتصادية وفي العام التالي اكتشفت السلطات وجود جماعات ثورية تحت اسم جمعية تعليمية بالقطيف، فقامت بحل الجمعية وإلقاء القبض على زعيمها، ووقعت مصادمات بين شيعة المنطقة الشرقية والسلطات السعودية خلال الأعوام 1953، 1970، 1978، ومع اندلاع الثورة الإسلامية الشيعية في إيران، وقعت اضطرابات واسعة في المنطقة الشرقية عام 1979، استجابة لنداء الخميني لشيعة السعودية بالثورة على النظام الحاكم، واستطاع الحرس السعودي السيطرة على الموقف خلال هذه الفترة، إلا أن التوتر ظلّ سائداً بين الشيعة والدولة حتى نهاية الحرب العراقية - الإيرانية، وشهد عقد التسعينات تقارباً بين المملكة السعودية وإيران، كان له أثره الايجابي على علاقة الشيعة بالدولة السعودية، إلا أنه وبعد الغزو الأمريكي على العراق، قام 450 مثقفاً شيعياً بالمملكة بصياغة وثيقة بعنوان "شركاء في الوطن"صورة طموحات المستقبل وضغوطات الواقع "وطالبوا في هذه الوثيقة بنبذ كافة أشكال التمييز والإقصاء التي يرون أنها تمارس ضدهم، ودعوة الحكومة إلى تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في الوظائف الإدارية والسياسية العليا والسماح لهم بممارسة شعائرهم الدينية دون قيد أو منع, ومن الملاحظ أن الحكومة السعودية اتخذت العديد من الإجراءات التي ركزت حول تنمية المنطقة الشرقية، ووصلت الميزانية المخصصة لمشاريع المنطقة الشرقية خلال عام 2006 إلى 8 مليارات ريال سعودي وقفزت إلى 16.13 مليار سعودي في عام 2007، وهو ما يعكس تركيز من الحكومة السعودية على تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لأبناء هذه المنطقة.

ويرى بعض المحللين الأمريكيين إن إقامة أمريكا لنظام ديمقراطي في العراق يتزعمه الشيعة يشكل مثالاً لدول المنطقة بحيث يمكن لشيعة الخليج بخاصة في السعودية أن يطالبوا بدعم أمريكي كما هو حادث في العراق يمكنهم من تحقيق مكتسبات سياسية وليست اجتماعية واقتصادية فقط، بل ويمكن للأمريكيين مساندتهم في الانفصال بالمنطقة الشرقية التي تحوي منابع النفط، ولعل ذلك يتوافق مع خطة لتقسيم المملكة طرحتها بعض الدوائر الأمريكية من قبل منذ عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، ومن هنا تبرز الورقة الشيعية التي يراها البعض من أهم الأوراق السياسية في يد إيران بالشكل الذي يثير المخاوف من الهلال الشيعي أو الحزام الشيعي من خلال استعادة النجف وكربلاء لمكانتهم الدينية والمذهبية وارتباطهم بالأمريكيين.

الشيعة في الكويت:

يشكل شيعة الكويت ما بين 20-25 %من مجموع السكان الأصليين نصفهم من العرب والنصف الآخر من إيران، ومثل غيرهم من شيعة دول الخليج، فقد مثلت الثورة الإسلامية الإيرانية مهوى أفئدة الكثير منهم وقد انتقدوا حكومة الكويت بشدة لرفضها استقبال آية الله الخميني بعد خروجه من العراق قبل الثورة والذي اعتبروه في منشوراتهم حينها المرجع الأعلى للطائفة الشيعية وذلك من خلال بيان تم توزيعه سراً وبشكل محدود نظراً لما فيه من جرأة وتحدي للسلطة في الكويت، إلى جانب مطالبتهم بتغيير نظام الحكم واستبداله بنظام حكم إسلامي على غرار النموذج الإيراني بعد قيام الثورة، وقد كان للعلاقات المتوترة بين إيران والكويت بسبب تأييد الأخيرة للعراق أثناء

حربه مع إيران أثراً سلبياً على الوضع الداخلي في الكويت، حيث شهدت الفترة من 1980 -1989 أعمال عنف سياسي لم تعرفها من قبل وصلت إلى حد محاولة اغتيال أمير الكويت عام 1986م، وتفجيرات عديدة عام 1987م، وكان وراء تلك العمليات منظمات إسلامية مؤيدة للنظام الإيراني.

يبقى أن نشير – بالنسبة لشيعة الكويت – إلى ظاهرتين أساسيتين، الأولى: تتعلق بتركزهم في مناطق معينة في الكويت، والأمر الذي ترجم سياسيا بالدوائر الانتخابية الشيعية، والأخرى تتمثل في بروز المنظمات الشيعية السياسية في واقع الحياة السياسية الكويتية بالرغم من عدم سماح القانون بالأحزاب السياسية.

الشيعة في عُمان وقطر والإمارات

بالنسبة للشيعة في سلطنة عُمان فإن نسبتهم لا تتجاوز 2% من إجمالي عدد السكان الأصليين، وكما توجد في قطر أقلية شيعية تمثل نحو 16 % من إجمالي عدد السكان الأصليين، وإن كانوا ذوي ثقل اقتصادي وتجاري هام، وفي الإمارات تصل نسبة الشيعة إلى 6% ولا توجد معلومات عن حراك سياسي للشيعة في هذه الدول.

وأما ما يخص قضية الجزر الثلاث بين الإمارات وإيران فتؤكد الإمارات أحقيتها في الجزر الثلاث التي احتلتها إيران قبل قرابة نصف قرن، ولكون إيران لا تؤكد فقط على القرب الجغرافي لهذه الجزر في معرض إثبات أحقيتها فيها بل تضيف عاملاً آخر وهو كون أغلبية سكان الجزر من الشيعة، فإن هذا أمر يثير قدراً كبيراً من القلق حول زيادة نسبة السكان الشيعة في دول الخليج مما يثير

مخاوف البعض من أن تخضع تلك الدول لنفس الادعاء، كما هو الأمر في البحرين مثلاً.

الشيعة في العراق:

بالنسبة لشيعة العراق فقد ظلوا مهمشين سياسياً منذ سقوط الدولة العثمانية وخلال كل الإدارات المتعاقبة، حتى وصلت قمة التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي تحت سلطة نظام صدام حسين على الرغم من وقوفهم ضد إيران في الحرب التي شنها صدام تعبيراً عن مشاعرهم القومية والعربية وعلى حساب صلاتهم المذهبية مع إيران، إلا أن انهيار نظام صدام أتاح الفرصة للقادة والتنظيمات الشيعية التي كانت في المنفى العودة إلى العراق وكان بعضها مثل السيد عبد المجيد الخوئي نجل آية الله الخوئي الذي جرت في عهدة انتفاضة الشيعة بعد حرب الخليج الأولى عام 1991 قد عاد على عجل إلى النجف مركز المرجعية الشيعية ورمز قوتها، وأتاح أيضاً فرصة جديدة لشيعة العراق لترسيخ موقعهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي على خارطة العراق بعد تهميش طال عقود طويلة ولعل أهم فرصة أصبحت في يد الشيعة اليوم هي أنه أصبح بإمكانهم لأول مرة في تاريخ الدولة العراقية أن يمارسوا دورهم كأغلبية عددية وسياسية بإمكانها أن تقوم بدور فعلي في الحكم والسلطة كأكثرية وليس مجرد مجموعة سكانية مهمشة ومهيمناً عليها من الأقلية.

لقد دعمت إيران فكرة وجود حكومة عراقية مركزية تكون قوية بما فيه الكفاية للحفاظ على وحدة الوطن العراقي، ولكن ضعيفة لدرجة لا تستطيع معها أن تشكل خطراً في المستقبل على إيران، وليس هناك من وسيلة لتأمين

إيران في العراق من إقامة حكم شيعي أو حكم يسيطر عليه الشيعة في العراق، ومن هنا جاء الدعم الإيراني لحظة إجراء انتخابات عراقية من شأنها أن تأتي بجمعية وطنية يسيطر عليها الشيعة.

كما أن هناك تداخلاً كبيراً بين القبائل الإيرانية والعراقية، خاصةً أثناء الحرب الإيرانية- العراقية (1980-1988) حيث قام النظام البعثي في العراق بطرد أعداد كبيرة من العراقيين الشيعة، متهما إياهم بكونهم إيرانيين "فارسيين"، وألقى بهم على الحدود دون أوراق ثبوتية، مما حد بهم إلى اللجوء إلى إيران، ولذا لم يكن غريباً أن يعود الآلاف من العراقيين بمختلف أطيافهم إلى العراق بعد سقوط نظام صدام حسين، إذا أشارت تقارير اللجنة العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة في إيران إلى أن عدد العائدين إلى العراق وصل إلى 108 آلاف من أصل 200الف لاجئ وذلك في مارس 2003، وبالطبع عندما عاد هؤلاء كان هناك ادعاءات بأنهم على علاقة بالنظام الإيراني ويعملون لصالح الحكومة الإيرانية، أما بالنسبة للروابط الدينية بين البلدين (إيران والعراق) فتبدو أكثر وضوحاً وتأثيراً، ذلك أن العراق يعد البلد العربي الوحيد الذي يحتفظ فيه الشيعة بالأغلبية، وهو ما يزيد من فرص الالتقاء مع الدولة الشيعية الوحيدة في العالم والمنطقة (إيران) ، والأكثر من ذلك أن جنوب العراق يعرف تاريخياً بأنه مهد العالم الشيعي. وكذلك الروابط السياسية تمثل أهم الحلقات في العلاقات الراهنة بين طهران وبغداد، ويراها البعض مدخلاً هاماً في تحليل التحرك الإيراني داخل العراق من خلال العلاقات القوية التي تربط بين النظام وطهران، والقوى والأحزاب المؤثرة على الساحة السياسية في العراق، مثل القوى الشيعية

كالمجلس الأعلى للثورة الإسلامية بقيادة عبد العزيز الحكيم، وحزب الدعوة الإسلامي بزعامة رئيس الوزراء الأسبق إبراهيم الجعفري، فضلاً عن العلاقة بين التيار الصدري، وآية الله السيستاني، وكذلك القوى الكردية.

الشيعة في اليمن:

يتواجد في اليمن مذهبان هما: المذهب الشافعي، والمذهب الزيدي الذي ينسب للإمام زيد بن علي أحد أئمة آل البيت رضوان الله عليهم، وأحد فرق الشيعة عموماً، ولكنه يختلف عن بقية الفِرَق ومنها الإثنا عشرية في الكثير من الاعتقادات ، حيث يعدّه جمهور العلماء بأنه أقرب المذاهب الشيعية إلى المذاهب السنية، وقد ظهر في اليمن على يد الإمام "الهادي بن الحسين بن القاسم الرسي"، لذلك عرف بـ (الهادودية) نسبة لهذا الإمام، وبعد قيام الثورة الإسلامية الإيرانية واعتماد طهران مشروع "تصدير الثورة" ونظراً لعدم التوافق بين المذهب الإثنا عشري والمذهب الزيدي فقد وجدت إيران ضالتها في بعض العناصر لتنفيذ هذا المشروع في اليمن، مستغلة العلاقات الجيدة مع اليمن التي باركت قيام الثورة الإسلامية رغم أن هذه العلاقات لم تدم طويلاً بسبب الحرب العراقية الإيرانية ووقوف اليمن إلى جانب العراق، فكان أول تحرك في عام 1982 على شكل آراء وأفكار فردية متأثرة بالثورة الإيرانية.

ويعتبر البعض أن الجانب الأهم في دور الشيعة في اليمن لا يقتصر فقط على الأوضاع الداخلية بل في استجابة جناح كبير من هذا التيار للتيار السياسي الإيراني الذي يرتكز على البعد المذهبي والذي يتمثل في التيار الحوثي، ومع أن بروز هذا التيار في صدامه مع الحكومة المركزية في صنعاء كان في السنوات

القليلة الأخيرة، إلا أنه أساساً يرجع إلى السنوات القليلة التي أعقبت الثورة الإيرانية حين قام الشيخ "صلاح فليته" بتأسيس اتحاد الشباب في عام 1986 والذي قيل أنه كان بدعم إيراني، وزاول هذا الاتحاد نشاطاً تعليمياً تضمن مادة عن الثورة الإيرانية، وكان من أبرز من تولى تدريسها الأخ الأكبر لبدر الدين الحوثي، وقد تعددت وسائل الشيعة الزيدية الداعين إلى التحول إلى الإمامية الإثنا عشرية بين المساجد والمدارس والمراكز العلمية، ووصل الأمر إلى حد محاولة أتباع الزيدية السيطرة على مساجد أهل السنّة بالقوة أو من خلال إدخال بعض شعائرهم مما أدى إلى حدوث العديد من المصادمات بين الجانبين، كما استطاعوا أن ينشروا بعض الصحف كوسيلة للترويج للمذهب الشيعي مثل صحيفة الشورى، وكذلك استطاعوا أن يُنشئوا بعض الأحزاب السياسية المؤيدة للقوى الشيعية في الحياة السياسية اليمنية مثل حزب الحق وحزب اتحاد القوى الشيعية.

التمدد الشيعي في بعض الدول العربية:

الشيعة في الأردن:

لا يمكن الجزم بأعداد المتشيعين الأردنيين، وإن كان هنالك اتفاق بين مختلف الأطراف الرسمية والقريبة من الشيعة على أنّ الظاهرة محدودة، لكنّها فاعلة في السنوات الأخيرة، وتصل وفق أغلب التقديرات الرسمية وغير الرسمية، ومنها مصادر من القريبين والراصدين لظاهرة التشيع، إلى مئات الأشخاص، سواء من رجال ونساء أوعائلات، ويؤكد بعض المتشيعين، أنّ هنالك قرابة الثلاثين عائلة في مخيم البقعة تشيّعت في الآونة الأخيرة، كما أن

هنالك ظاهرة محدودة للتشيع في مدينة السلط، بالإضافة إلى عائلة أو أكثر في مخيم مأدبا وحالات في إربد والزرقاء وجرش والكرك، والانتشار الأبرز للظاهرة في ضواحي مختلفة من عمان، وهنالك اتفاق على أنّ المتشيعين يمتازون بمستوى ثقافي جيد، وأكثرهم من المتعلمين والدارسين، مقارنة بجماعات التكفير والقاعدة التي يتسم أفرادها بضعف التحصيل العلمي والمعرفي، ويتسمون في الأغلب بقلّة الاطلاع والدراسة وضحالة الجدل والمحاججة الأمر الذي يكون مدعاة للقلق، خاصةً انه قد ازدهرت ظاهرة التشيع في السنوات الأخيرة، بعد احتلال بغداد، ووفود مئات الآلاف من العراقيين إلى الأردن، وفق تقديرات غير رسمية هنالك عشرات الآلاف من الشيعة، شريحة واسعة منهم من الأثرياء والمثقفين.

وبالنظر إلى أن أغلب العراقيين المقيمين في الأردن هم من الطائفة الشيعية، فلنا أن ندرك حجم تأثير هذه الطائفة ومعتقداتها على المجتمع الأردني السني من خلال سطوة رأس المال، حيث تشير بعض المصادر إلى أن العدد الأكبر من المستثمرين العراقيين الذين حصلوا على الجنسية الأردنية خلال الفترة الماضية، هم من العراقيين الشيعة، قد تبدو رواية التمدد الشيعي في الأردن مقبولة للبعض على أساس تراجع خطاب التيارات الإسلامية السنية وتقليص دورها خاصة جماعة الإخوان وجماعة التبليغ, في حين أن ارتباط اسم الجماعة السلفية بـ"العنف" أثر كثيراً في قبولها والتعاطف معها في الشارع الأردني.

وفق هذه الرؤية السطحية يروج البعض لتغلغل ثقافة "التشيع" في الأردن ويعززها آخرون بحجم الشعبية والحضور الذي يحظى به حزب الله اللبناني

وزعيمه حسن نصر الله في الأردن، خاصة بعد تحرير الجنوب، وبسبب الانحياز الايجابي الواضح للحزب وزعيمه سياسياً وإعلامياً مع القضية الفلسطينية. إضافة إلى تقديم التسهيلات وتخفيف التضييقات التي كانت مفروضة سابقاً على زوّار مقامات الصحابة من آل البيت في الأردن، فخلال السنوات الماضية تم تشييد مسجد كبير عند قبر الصحابي جعفر بن أبي طالب بتمويل من الحكومة الإيرانية، فيما شهدت السياحة الدينية الشيعية إلى الأردن ازدهاراً ملحوظاً، وأصبحت مشاهد اللطم والنواح والدماء أمراً مألوفاً بعد أن كانت مظاهر محظورة.

الشيعة في سوريا:

كان حزب البعث مدركاً منذ وصوله إلى السلطة في عام 1963 للقاعدة الطبقية للنظام، أن علويي سورية كانوا يتهمون تاريخياً بالهرطقة من قبل السنة والشيعة على حد سواء، وسعوا للوصول إلى توازن قلق بين الاعتراف بوضعهم المعلن ذاتياً كفرع من المذهب الشيعي وبين الحفاظ على هويتهم الإثنية - الثقافية ومعتقداتهم السرية، لذا فإن الدور السياسي للعلويين كقاعدة للسلطة الحزبية قد ساعد في إبراز مشكلة الشرعية (إضفاء الشرعية) العلوية وأضاف بعداً إلى السياسية السورية، من هنا كانت أهمية العلاقات مع شيعة لبنان وشيعة إيران على التوالي، ومع ذلك فإن الصلة الشيعية العلوية قد لعبت دوراً هاماً في تطور العلاقات السورية الإيرانية ويمكن النظر إليها كإحدى المحركات الرئيسة لنشوء التحالف بين البلدين ولقد ساعدت هذه الصلة أيضا في تأسيس لبنان

كنقطة تقاطع هامة بين العنصر الاجتماعي – الديني للعلاقات الشيعية – العلوية والمصالح الإستراتيجية لكل من سورية وإيران.

فالمحور السوري الإيراني هو جزء رئيسي في ما يعتبره البعض الحزام أو الهلال الشيعي، خاصة بعد سقوط نظام صدام حسين السني واعتلاء الشيعة الحكم في بغداد تحت ولاية أمريكية، وليس ذلك قاصراً على البعد السياسي فقط فهناك تقارب مذهبي بين الشيعة والعلويين، بل إن التشيع في الشام له عمق تاريخي حيث يعود للعصر العباسي الثاني وحكم البويهيين وما بعدهم. ومع ذلك فالمذهب السني هو السائد عند أغلب سكان سوريا وإن الشيعة كمذهب يرتبط به جزء محدود من السوريين، لكن بعض العوامل قد ساعدت على نشر الأفكار الشيعية بين أهل السنّة السوريين في أعقاب قيام الثورة الإيرانية لعل من بينها انتماء القائمين على النظام السياسي السوري للطائفة العلوية من جهة وارتباط هذا النظام بالمحور الإيراني السياسي من جهة أخرى، فمع تولي بشار الأسد للحكم تغير الحال بالنسبة للشيعة في سوريا تماماً إذ فتح الباب على مصراعيه لحملات التشيع داخل سوريا، وتوسع في منح الجنسية السورية للعناصر الإيرانية والعراقية الشيعية ووصل الأمر – كما أشار البعض – إلى حد إحضار الرئيس السوري لثلاثة آلاف جندي من الحرس الثوري الإيراني لينضموا إلى الحرس الجمهوري السوري لحماية النظام.

ويمكن هنا ذكر بعض أوجه نشاط الشيعة في سوريا بما يلي:

1) إقامة المعارض التي تتضمن كتباً إسلامية ككتب اللغة مثل كتب ابن هشام بأسعار رخيصة (طبعات شعبية) مع وضع كتب الشيعة ضمنها وأحياناً

يضعون معها بعض كتب المنسوبين لأهل السنة التي فيها تأييد بعض دعاويهم ضد الصحابة مثل كتب أبو رية وإضرابه، وهذه المعارض تقام إما في المركز الثقافي الإيراني أو السفارة الإيرانية أو المكتبة المركزية في الجامعة.

2) الندوات التي تقام بين الحين والآخر تارةً في مكتبة الأسد وتارةً في المراكز الثقافية أو في السيدة زينب والتي كان منها واحدة في مكتبة الأسد لوحظ فيها مشاركة واسعة لأساتذة كلية الشريعة ومحاباة واضحة ونفاق وتمييع الخلاف بين السنة والشيعة.

3) المهرجانات الخطابية التي تتم في أعيادهم كذكرى عاشوراء ويتركز نشاطهم في هذه المواسم إما في الست زينب أو في حي الأمين.

4) شراء وإحياء مشاهد موهومة ونسبتها لآل البيت كما حصل في حي العمارة وكما حصل في عدرا وفي داريا.

5) تسهيل وتشجيع الدراسة في حوزات السيدة زينب حيث تكون مجاناً مع راتب شهري للطالب دون اشتراطات.

6) تشجيع المتشيع الجديد بكل الوسائل والمغريات بدءاً من المدّ المالي وتسهيل عمله وانتهاءً بتزويجه أو تمتعيه، وعلى الجملة فالدعم مادي ومعنوي.

7) توزيع بعض البرامج على السيدات التي تحتوي كتب الشيعة بأسعار زهيدة أو رمزية وأحياناً مجاناً مثل السلسلة الإسلامية-المكتبة الإسلامية الشاملة، بالإضافة إلى توزيع الكتب والمجلات والجرائد التي تطعن في الصحابة مثل جريدة جيهان باللغة العربية.

وللشيعة ثلاثة مراكز رئيسية في سورية: مركز الست زينب بدمشق، ومركز المشهد في حلب، ومركز عمار في الرقة.

أما قراهم فهي: نبل، الزهراء، الفوعة، الحميدية، حطلة، وبمستوى أدنى خان العسل، كفرداعل، الحسينية، زرزور، وربما الشميطية، وأساليبهم باختصار: دعوة الناس في الموالد والمناسبات الشيعية إلى مراكزهم لإلقاء شبهاهم وتوزيع الكتيبات والآلات والأشرطة وتقديم الوجبات والحلويات لتشييعهم بشكل مباشر مع الحرص على دعوة الشيوخ الدائرين في فلكهم من أهل السنة لإلقاء محاضرات مؤيدة للشيعة في المناسبات المختلفة للتلبيس على العوام. إعطاء مكافآت لمن يتسمون بأسماء آل البيت. دعوة شيوخ العشائر والمثقفين وطلاب العلم لزيارة إيران أو الدراسة فيها واستمالتهم بالمال والشبهات ليعودوا متشيعين أو مبهورين.

الشيعة في لبنان:

يشكلون حالياً أكثر من ثلث الجمهورية اللبنانية، ويتصرفون كأنهم الطائفة الأولى، ويرجع الشيعة اللبنانيون المعاصرون مأساتهم الحديثة في جبل عامل (جنوب لبنان) إلى عهد أحمد باشا الجزار (1720-1804)، أواخر القرن الثامن عشر، الذي ارتكب بحقهم مجازر كبرى، أحالت الأحياء منهم إلى ممارسة التقية، أي الخروج من الواجهة الاعتقادية العلنية والسياسية للمجتمع، إلى الخفاء الذاتي، كما هو حال الغائب أو المغيب عندهم، وبذلك حُوّلوا قسراً إلى (كتيبة خرساء)، تنتظر غائبها، وتعرف اجتماعيا باسم المتاولة بدلاً من الاسم المذهبي المعروف بالشيعية الأمامية. أما الحراك السياسي الشيعي اللبناني فيعود

إلى العـام 1925 (الثـورة العربيـة السـورية الكـبرى)، وانـدماجهم في مواجهـة الاسـتعمار الفرنسي، إلى جانب أبناء قوميتهم العربية.

كان لانتصار الثورة الإسلامية في إيران, بلا ريـب أثـراً قويـاً جـداً عـلى لبنـان, فلقـد شكل خلع الشاه في كانون الثاني 1979 نموذجاً هاماً، يظهر ما الذي تسـتطيع أمّـة مؤمنـة، حسنة التنظيم ومعبأة أن تنجزه في وجه الظلم والطغيان ناهيـك عـن أن النظـام الجديـد في طهران كان يعد بأن يكون مصدراً هامّاً للدعم المادي والمعنوي. وللـروابط التـي تـربط شيعة جبل عامل وشيعة إيران تاريخ طويل ومتميز, وفي القرون التالية تلقى العديد مـن رجال الدين اللبنانيين تعليمهم الديني في النجف - العراق التي طغـت عـلى جبـل عامـل كمركز للتعليم الديني الشيعي. ثم ومع بروز قم كمركز للتعلـيم الـديني أخـذ عـدد مـن العلماء الشيعة اللبنانيين يتلقى العلم فيها أيضاً، من المهم أن نميز بـين النتـائج السياسـية الخاصة بالثورة الإسلامية التي أنتجت ما أُفضّل أن أسميه بالنموذج الإيراني، وبين الظاهرة الاجتماعية السياسية الأعراض المتمثلة بالتشيع أو الدين بشكل عام كملجأ للذين يجـدون أنفسهم معزولين أو مستثنين من النظام السياسي والذين يجدون في الدين هوية جماعيـة مألوفة, وأداة للنضال من أجل تحقيق أهدافهم السياسية.

أما الشيعية المقاومة للاحتلال الإسرائيلي التي أطلقها السيد موسى الصدر مع أفواج المقاومة اللبنانيـة (أمـل) وطورهـا الـرئيس "نبيـه بـري"، بعـد 1982 تحت شعار (الجنوب قرار أمل)، وارثاً نضال الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية بين عام 1968و1982، فقد انتقلت تدرجياً إلى حـزب اللـــه، الـذي

عـاش في ظـلال السريـة حتـى العـام 1989، متخـذاً مـن المسـاجد إطـاراً مرجعيـاً لتكوّنـه وانطلاقه بجناح عسكري. وفوق ذلك جمع حزب الـلـه في تطوره مابين التلبنن (الشـيعي) والتعريب (السوري) مع التفريس الإيراني، فكـان حالـة لبنانيـة سـورية إيرانيـة عسـكرية وسياسية، وجدت ضرورتها في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي.

وفي الداخل اللبناني تشكل الشيعة اللبنانية حالة سياسـية ضـاغطة، خاصـة بوجـود العلاقة القوية بين إيران وحزب الـلـه اللبناني، على السلطة وعلى الـرأي العـام المتمثلـة في ممارسة أدوار مختلفة لأغراض طائفيـة ومذهبيـة يـراد منهـا جعـل الجمهوريـة اللبنانيـة نموذجاً إسلامياً كما هو الحال في إيران لتحقيـق أهـداف مذهبيـة وأيديولوجيـة ومصـالح مختلفة في المنطقة العربية.

الموقف العربي من التمدد الشيعي في المنطقة العربية:

جاء الموقف العربي من التمدد الشيعي في المنطقة العربية نتيجة للدور الإيراني في العراق، فكانت هناك عدة تصريحات من عدد من الدول العربية تمثلت في الأردن، ومصر، والسعودية كالآتي:

بالنسبة للأردن حذّر الملك عبدالله الثاني ابن الحسين منذ البداية ـ في كانون الأول/ديسمبر 2004ـ من المثلث أو الهلال الشيعي الذي يمتد من إيران عبر البحرين وجنوب سوريا حتى سهل البقاع في الجنوب اللبناني.

وفي مصر أشار الرئيس المصري حسني مبارك، في مستهل العام 2006، إلى الدور الإيراني في العراق وأن ولاء الشيعة العراقيين لإيران أكثر من ولاءهم وانتمائهم الوطني للعراق، وكذلك فإن وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل قد تبنى سلسلة لقاءات دبلوماسية في عواصم عربية وأجنبية للحد من غلواء الامتداد الإيراني في العراق، والتنبيه إلى الإجحاف بحق الطائفة السنية في ظلّ الأوضاع العراقية الجديدة، وهذا التوجس للعيان هو الذي دفع الرئيس العراقي جلال الطالباني لأن يبدي اندهاشه واعتراضه على أن الدول العربية لم تؤيد الحكومة العراقية الجديدة المشكلة في أيار/مايو 2006 برئاسة "نور المالكي"، وقام بالاحتجاج رسمياً لدى جامعة الدول العربية.

ثالثاً- محاولات إيران تطوير قدراتها النووية

خلفية البرنامج النووي الإيراني:

يعود التاريخ النووي الإيراني لعام 1960، حين كانت إيران ذات علاقة قوية وطيبة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ففي غضون عام 1960 وبمساعدة أمريكية أنشأ شاه إيران محمد رضا بهلوي منظمة الطاقة النووية الإيرانية ومركز طهران للبحوث النووية، إلا إن هذا المركز لم يأخذ الدور البحثي المطلوب حتى عام 1967م عندما أُلحق بجامعة طهران وأشرفت عليه منظمة الطاقة النووية الإيرانية، وبمجرد أن بدأ المركز بحوثه النووية في جامعة طهران أهدت الولايات المتحدة الأمريكية للمركز مفاعلاً صغيراً بقدرة 5ميغاوط لأغراض البحث وكان لهذا المفاعل التدريبي قدرة على إنتاج 600 غرام من البلوتونيوم سنوياً من وقوده النووي المستهلك، وتركز طموح الشاه على بناء 23 مفاعلاً نووياً لإنتاج الطاقة الكهربائية وبمدة قصيرة جداً وعلى مرأى ومسمع من الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن العقد الذي أبرمه الشاه مع الشركة الألمانية (كرافت ورك) عام 1975م سبّب إزعاجاً كبيراً للولايات المتحدة الأمريكية، وكان فحوى العقد بناء مفاعل نووي في منطقة بوشهر بقدرة 1200 ميغاوط تنفذه شركة (سمينز) الألمانية، ولإرضاء الولايات المتحدة قام الشاه بتوقيع معاهدة مع معهد (ماسيوشوست) التكنولوجي لتدريب 800مهندس وفني إيراني لإدارة وتشغيل مفاعل بوشهر عند الانتهاء منه، كما تعاقد الشاه عام 1974 م مع الحكومة الفرنسية لبناء مفاعلين نوويين تنفذهما شركة (فرام - اتم) قدرة كلا منهما 50

ميغاوط إلا أن هذين المفاعلين لم يريا النور أبداً نتيجة قيام الثورة الإسلامية في إيران وسقوط الشاه.

ومع قيام الثورة الإسلامية في عام 1979، خاصة في السنوات الأولى من الحكم الجمهوري الإسلامي، استغنت إيران عن برنامجها النووي الذي ابتدأه الشاه، إلا إن نظام الحكم الجديد لم يوقف- فعلياً – الجهود البحثية النووية، بدليل أنه قد أبقى على المفاعل البحثي الصغير الذي سبق وأن وضعه الشاه في كلية أمير أباد التكنولوجية، واستمر هذا المفاعل يعمل لأغراض البحث النووي، وتحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما أن السلطات الإيرانية ومنذ السنوات الأولى للحرب العراقية الإيرانية قد قامت بإخلاء الوقود المستخدم في المفاعلات إلى مواقع أخرى بعيداً عن موقع المفاعلات التي كان يجري بناءها آنذاك، تحسبا لأي هجوم عراقي محتمل على الموقع، إلا أن عدم قدرة النظام الجديد على تحمل التكاليف المالية لإكمال العمل في مفاعلا بوشهر، أدى إلى تجميد العمل بالنشاط النووي خاصة في ظلّ الموقف الدولي ـ وخاصة الغربي ـ من النظام الجديد، وانعكاسه على البرنامج النووي الإيراني، إذ رفضت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والدول الغربية الأخرى التعاون مع إيران في المجال النووي، وفُرض حظرٌ شاملٌ على إيران في مجالات التسليح كافة.

في عام 1984 أيقظت طموحات إيران النووية من جديد، إذ يبدو أن تطورات الحرب العراقية الإيرانية في منتصف الثمانينات قد أدت إلى إحداث تحولات جذرية في التفكير الاستراتيجي الإيراني عموماً، وفي المجال النووي

خاصةً، ووجدت القيادة الإيرانية أنه من الحيوي بالنسبة لها أن تهتم بإعادة إحياء برنامجها النووي فنفذت إيران - وقتذاك - الكثير من الأنشطة المتعلقة بتطوير برنامجها النووي ودورة الوقود النووي اللازمة لهذا، واتخذت قراراً بالاستمرار في بناء محطات بوشهر، وبالفعل فقد استؤنف العمل فيها عام 1984، وبصورة عملية تم إعادة بعث الحياة إلى تلك البرامج بما في ذلك برنامج الأسلحة النووية، إذ افتتحت إيران مركز أصفهان للبحوث النووية، وأُلحق بجامعة أصفهان، وذلك بمساعدة فرنسية.

في منتصف 1990 وقعت إيران اتفاقية تعاون نووي مع الصين قامت الأخيرة بدعم برنامج إيران النووي في المجالات السلمية وذلك وفقاً للتشريعات واللوائح التي وضعتها وكالة الطاقة الذرية، ولكن إيران تكتمت على تزويد الصين لها بأجهزة الفصل الكهرومغناطيسي الخاصة بأغراض إنتاج النظائر المشعة، كما زودتها الأخيرة أيضاً بكمية من الغاز الذي يساعد على تخصيب اليورانيوم، وفي مايو عام 1992 وقعت إيران اتفاقية التعاون النووي مع روسيا الاتحادية التي كانت تعاني من العديد من المشكلات الاقتصادية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وقد ركزت تلك الاتفاقية على الأغراض الصناعية السلمية وبناء المحطات النووية، وقد بلغت قيمة عقود الاتفاقية نحو 650 مليون دولار، ولم يتوقف الرئيس الإيراني عند ذلك الحد فاتجه شرقاً بعد أن فشل نسبياً مع أصدقائه الغربيين واستطاع في نهاية عام 1992 أن يبرم اتفاقاً عسكرياً مع كوريا الشمالية في مجال تكنولوجيا الصواريخ الباليستية، وفي أكتوبر من نفس

العام قام وفد من الخبراء والفنيين العسكريين الكوريين بزيارة عمل إلى إيران للإشراف على تدشين موقع تجارب الصواريخ الباليستية بجنوب طهران.

وفي عام 1994، أدت الضغوط الأمريكية إلى إنهاء المفاوضات التي بدأتها إيران مع شركة (سكودا بليزن) التشيكية للحصول على مكونات مفاعل بوشهر، والتي كانت جزءاً من العقد الأولي مع شركة (كرافت وورك)، وكذلك فشلت المحاولات الإيرانية لشراء مفاعل غير مكتمل البناء من بولندا، غير أن الانجاز الأهم في تاريخ البرنامج النووي الإيراني في عهد الجمهورية الإسلامية كان في كانون الثاني عام 1995 عندما توصلت إيران وروسيا إلى اتفاقية حول تزويد إيران بمفاعليين نوويين بقدرة 1000 ميغاواط يعملان بالماء الخفيف في موقع بوشهر بقيمة مليار دولار، كما نصت الاتفاقية في إحدى فقراتها أن تقوم إيران بإعادة الوقود المستهلك الناتج من المفاعلات إلى روسيا لإعادة معالجته، ولينتزع منه (البلوتونيوم) الذي بإمكان إيران أن تستخدمه في إنتاج السلاح النووي.

وزادت إيران من وتيرة العمل في برنامجها النووي في العام 1999، وفي منتصف العام 2002 انكشف الدافع غير المصرح به للتخصيب أو لامتلاك القدرة النووية من خلال المعلومات المفاجئة التي كشفت عن وجود مرافق غير معلنة لإنتاج دورة وقود نووي في إيران، وهذه المرافق ذات قيمة عالية بالنسبة لتصنيع الأسلحة النووية رغم فائدتها الاقتصادية غير الأكيدة، إذ كانت إيران تسعى لإحداث أمر واقع شبيه بالنموذج الكوري الشمالي، لكنها أخفقت في ذلك بسبب افتضاح أمر أنشطتها النووية في منتصف عام 2002، وهذا وضع

طهران في حالة دفاعية (في وقت كانت الولايات المتحدة الأمريكية تخطط لغزو العراق) مما دفعها إلى محاولة التوصل إلى تسوية مع الترويكا الأوروبية تضمنت قيوداً على أنشطتها، ولم تتمكن طهران من استعادة ثقتها والتحرر من القيود التي قبلت بها في أيلول من العام 2003 إلا بعد سنتين من ذلك التاريخ.

وفي عام 2004 تعرضت إيران لضغط أوروبي كبير بشأن برنامجها النووي، وكان هذا الضغط مدعوماً بالتهديد بإحالة القضية إلى مجلس الأمن الدولي، الذي سيكون عليه أن يقرر إن كان سيفرض عقوبات على إيران بسبب انتهاكها التزاماتها وفق معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. وقد اضطرت إيران تحت هذا الضغط إلى التراجع عن قرارها العلني في شهر أيار من عام 2004 بمواصلة تخصيب اليورانيوم، وهو القرار الذي قوّض التزاماً سابقاً تجاه الحكومات الأوروبية بتعليق الأنشطة، وقد أدى التغيير الأخير في الموقف الإيراني إلى توقيع اتفاق بين إيران والممثلين الرئيسيين للاتحاد الأوربي بتاريخ تشرين الثاني 2004 (اتفاقية باريس)، جددت إيران فيه التزاماتها بتعليق جميع الأنشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وفصل البلوتونيوم، وحسب هذا الاتفاق، سوف يبقى التعليق نافذ المفعول طوال فترة المحادثات المقرر لها أن تبدأ في شهر كانون الثاني عام 2004 بين الحكومة الأوروبية وإيران حول عقد اتفاق طويل الأمد، ويقصد من الاتفاق طويل الأمد أن يضمن أن برنامج إيران النووي سوف يستخدم للأغراض السلمية فقط، كما أنه سوف يتضمن اتفاقات تتعلق بأمور نووية أخرى وبالتعاون التكنولوجي والاقتصادي، فضلاً عن قضايا أمنية.

وفي حزيران من العام 2005، سلّمت إيران إخطاراً بنيّتها استئناف أنشطة التحويل، ورفضت مجموعة واسعة من الحوافز المقترحة من قبل الدول الأوروبية، واستأنفت أنشطتها في شهر آب من تلك السنة، وعلاوة على ذلك تبنّت الحكومة الإيرانية الجديدة لهجة أكثر عدوانية من سابقتها، وفي كانون الثاني من العام 2006، استأنفت إيران أبحاثها في مجال التخصيب متجاهلة قرارات قوية من قبل الوكالة الدولية تهدد بإحالة ملفها إلى مجلس الأمن في الخريف، فقررت الوكالة الدولية أن تحيل الملف إلى مجلس الأمن في آذار من العام 2006.

ولأول مرة منذ عام 2006 أصدر مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 27/ تشرين/نوفمبر 2009 قراراً يدين البرنامج النووي الإيراني، على خلفية الكشف عن قيام إيران بالعمل سراً في بناء منشأة نووية جديدة هي منشأة (فوردو)على مقربة من مدينة قم، ويطالب الجمهورية الإسلامية بالتوقف فوراً عن استكمال البناء، صدر القرار بأغلبية 25 صوتا من أصل 35، حيث امتنعت فنزويلا وماليزيا وكوبا عن التصويت، وتغيّبت أذربيجان، بينما عارضت مصر وتركيا وأفغانستان والبرازيل وباكستان وجنوب إفريقيا، والجديد في القرار هو إدانته للنشاط النووي الإيراني بعد أن حافظت التقارير السابقة على كل ما يمكن وصفه بالصيغة الوسطية إلي تقر بتعاون إيران مع الوكالة لكن في الوقت نفسه تشير إلى أن هذا التعاون غير مكتمل.

بعد ذلك انتقلت بؤرة التجاذب إلى المشروع الذي اقترحه محمد البرادعي ، قبل أيام من تركه العمل في الوكالة بعد اثني عشر عاماً من ترأسها، والذي

يقضي بمبادلة 1200كغ من اليورانيوم الإيراني المنخفض التخصيب بنسبة 5، 3 بالمئة بدفعة مماثلة من اليورانيوم العالي التخصيب بنسبة 20بالمئة لتشغيل مفاعل طهران الطبي، وكان المشروع يقضي بخروج اليورانيوم منخفض التخصيب من إيران لرفع نسبة التخصيب في روسيا، ثم نقله إلى فرنسا لمعالجته وأخيراً إعادته إلى إيران لتشغيل مفاعلها الطبي، وكعادتها قدمت إيران عروضاً مضادة مختلفة المضمون، فبعد استيعاب إيران المفاجأة المتمثلة في تزويدها بحاجتها من اليورانيوم المخصّب وفق هذا المقترح المحدد الذي لم يكن هو الأول من نوعه ولكنه الأكثر تبلوراً، بعد ذلك بدأت إيران في طرح البدائل، فاعترضت على التخصيب في روسيا خاصةً بعد تصويتها المضاد لها في الوكالة، فضلاً عن تحفظ إيران المبدئي على أي دور لفرنسا بسبب العلاقة السيئة مع نظام ساركوزي. وعندما عرضت تركيا استضافة عملية التخصيب تركت إيران الباب مواربباً بحكم علاقتها بأردوغان، ثم تراجعت عن القبول وتمسكت بقرار المرشد وعدم خروج اليورانيوم إلى الخارج، ولم تحسم بعد هذه النقطة الخلافية مع الغرب.

أهداف ودوافع امتلاك إيران للسلاح النووي:

تؤكد إيران بأنها تطور الطاقة النووية من أجل توليد الكهرباء وإتقان دورة الوقود لكي تصبح مزوداً بالوقود النووي في المستقبل، والحجج التي تسوّقها دعماً لهذا الادعاء ذات طابع اقتصادي واستراتيجي في آن معاً، إن إيران واحدة من الدول الكبرى المنتجة للنفط وستكون بعد وقتٍ قصير منتجة أساسية للغاز أيضاً، وهي تبرز اهتماماً بالتكنولوجيا النووية من خلال الإشارة إلى الحاجة إلى تنويع مصادرها للطاقة والحفاظ على تواصلها مع التكنولوجيات

العصرية أسوة بالدول العلمية المتطورة، كما يوضح محسن رضائي، سكرتير مجلس تشخيص مصلحة النظام "القضية الهامة هي أن سلّة الطاقة الإيرانية يجب أن تشمل مزيج من كل أنواع الطاقة وإن التخلي عن البرنامج النووي سيضرّ بمصالحنا القومية" ثم قويت الحجة أكثر بحقيقة أن النمو السريع لعدد السكان في إيران والاستهلاك المحلي للنفط باتا يقللان من عوائد تصدير النفط، وتعتقد إيران حالياً بأنها ستتمكن من إنتاج 7,000ميغاواط من الكهرباء وبناء عشر مفاعلات نووية بشكل أولي، إذاً هذا البرنامج يعني "الاكتفاء الذاتي" في كل مناحي الاستخدام السلمي للطاقة النووية من الاستخلاص إلى التخصيب، وهنا تكمن المشكلة فمن خلال الإصرار على امتلاك دورة وقود كاملة، ستمتلك إيران القدرة على إنتاج المواد اللازمة لتصنيع الأسلحة النووية، وفي الحقيقة تشك الكثير من الدول في حجج إيران المتعلقة بحاجتها للاكتفاء الذاتي في كل جوانب دورة الوقود وحاجتها للطاقة كمبرر لاتساع نطاق البرنامج.

إلا إن إيران لم تتمكن من إقناع الإطراف الأخرى في العالم، أو حتى في الإقليم بحاجتها إلى الطاقة لتوليد الكهرباء، والمشكلة أن النظام السياسي الإيراني لا يتحدث بصوت واحد في ظلّ وجود مراكز قوى متعددة، والنظام السياسي الإيراني يتضمن تياراً أيديولوجياً كان المسؤول عن توجهات متطرفة إزاء الدول المجاورة، وأدى تكشف النشاطات السرية عام 2003، ووصول السيد أحمدي نجاد إلى الرئاسة، إلى تفاقم الشكوك في النوايا والنتيجة أنه كانت هناك دائماً مشكلة ثقة بشأن وجود هدف آخر لبرنامج إيران النووي ، هذا بالإضافة إلى أن التصريحات السياسية المصاحبة للنشاطات النووية الإيرانية لا

تشير بأي صورة إلى أن ما يتم انجازه في إيران هو برنامج نووي مدني يرتبط بمجرد الكهرباء والأغراض السلمية الأخرى، وهناك ممارسات فعلية على ساحة الإقليم تتمثل في سلسلة في المناورات العسكرية واختيار الأسلحة الصاروخية، والتدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية، إضافة إلى العمل المباشر داخل العراق، ومن هنا ارتبطت المخاوف العربية والدولية من القدرات النووية الإيرانية، بما يتجاوز كونها تهديداً دفاعياً، إلى كونها تهديداً للاستقرار السياسي لدول المنطقة، الأمر إلي يشير إلى وجود عدة أبعاد إستراتيجية، واضحة للمشروع النووي الإيراني.

وتتمثل دوافع إيران في امتلاك السلاح النووي بما يلي:

1. إن دافع إيران الأساسي للتطلع إلى امتلاك الأسلحة النووية ذو طبيعة دفاعية رادعة، إذ يبدو أن إيران قررت بدايةً أن تُطوّر قدرات نووية عسكرية كمعادل للقدرات العراقية من حيث ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، وبخاصة بعد الضربة الثقيلة التي تلقتها في الحرب ضد العراق. وفي مرحلة لاحقة، وبالتوازي مع الضعف الذي انتاب العراق منذ حرب الخليج، أصبح الدافع وراء محاولات النظام الإيراني للحصول على أسلحة نووية الحاجة المتزايدة التي رآها لردع الولايات المتحدة ـ وبدرجة أقلّ إسرائيل ـ عن توجيه ضربة لقدراتها الإستراتيجية، فإيران تدرك جيداً ضعفها العسكري مقارنة بالقوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية وآخر سيناريو تريده هو وقوع مجابهة عسكرية بينها.

2. تسعى إيران من المشروع النووي إلى انتزاع دور إقليمي – تراه إيران حقّاً لها – من القطب العالمي الأوحد الولايات المتحدة الأمريكية، باستغلال غياب المشروع الإقليمي العربي وتخبّط السياسة الأمريكية في حساسيات المنطقة، فهو يقدّم مثالاً جديداً في نظام العلاقات الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي، عن كيفية انتزاع دور القوة الإقليمية دون أن تستظل طموحاتها تلك بالقوة العظمى، فقد جرت التجارب التاريخية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وظهور النظام الدولي ثنائي القطبية في منطقتنا على قاعدة أن الدول الإقليمية المعترف بدورها تمتلك بالفعل المقومات الأساسية للعب ذلك الدور، ولكن بالتحالف مع أحد القطبين الدوليين.

3. يمنح امتلاك إيران التكنولوجيا النووية قوة إضافية لحماية النظام الإسلامي فيها، بما في ذلك توجهات النظام والثورة الداعية لتعزيز السيادات الوطنية واستقلال شعوب المنطقة في مواجهة الغزو الغربي الإسرائيلي، ومن هذا المنطلق، كان عنوان الهجمة الغربية اليوم البرنامج النووي لإيران ثم سياستها.

4. القدرة النووية سوف تعزز وضع إيران كدعامة أساسية للعناصر الراديكالية داخل المنطقة وخارجها، كما أنها من المحتمل أن تجعل الأنظمة المعتدلة في المنطقة تسوّق سياستها بصورة أوثق مع السياسة الإيرانية، وتقوية العناصر الراديكالية يمكن بدوره أن يضر بالعلاقات السلمية التي تسعى إسرائيل جاهدة لبنائها مع العالم العربي.

5. التهديد المباشر لامتلاك إيران للقدرة النووية يكمن في التأثير الذي سيشكّله هذا الأمر على ما يلي:

أ. الالتزامات الأمنية الأمريكية، وهذا ما أوصى به الرئيس بوش قبل 11/ 9 بقوله إن الدول المنتهكة لمعاهدة حظر الانتشار للأسلحة النووية تسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، من أجل منع الولايات المتحدة والدول المسؤولة الأخرى من مساعدة الحلفاء والأصدقاء في المناطق الإستراتيجية في العالم، أي أن إيران النووية ستعيق التدخلات التي تهدف إلى المساعدة، وتثير جو من عدم الثقة والاطمئنان، وتتصرف كدولة معيقة، خاصةً في رفض إيران الاعتراف بإسرائيل ومعارضتها لعملية السلام في المنطقة.

ب. إن إيران الراعية الرسمية الأكثر نشاطاً للإرهاب في العالم – من وجهة نظر أمريكية – وبالتالي فإن تقدمها باتجاه امتلاك قدرة نووية يجعلها أكثر خطراً من أي دولة أخرى، بالنسبة للولايات المتحدة، إن الدول المارقة وأسلحة الدمار الشامل لا تتميز عن الإرهابيين وأسلحة الدمار الشامل، فالمهم هو طبيعة الأنظمة المطورة للقدرات النووية وليس الأسلحة، وبما أن السياسات الإيرانية تهدد بشكل مباشر المصالح الأمريكية في المنطقة وما وراءها، فستشكل إيران تحدّياً لها على عدة مستويات، فيما ذلك سيتغير التوازن العسكري في المنطقة، ويمكن أن تفرض تحديات جديدة على الولايات المتحدة

في ما يتعلق بالردع والدفاع، خاصةً في قدرتها للوصول إلى القواعد الثابتة في المنطقة.

ج. إن الظروف التي تجري فيها محاولات إيران لامتلاك قدرات نووية سبب إضافي للقلق: فهناك منطقة غير مستقرة، وتنافس، وحروب تدور، ونظراً للصراعات المتداخلة، عربية - إيرانية، وعربية - عربية، وسنية - شيعية، ووطنية داخلية، إلى جانب المسافات القصيرة بين الدول، سيكون من الصعب تحديد مصدر أي سلاح مستخدم بدقة.

الموقف العربي من البرنامج النووي الإيراني:

إن الموقف العربي إجمالاً تجاه هذا الملف يبرز من خلال موقف مجلس التعاون الخليجي، ومن خلال قرارات مجلس جامعة الدول العربية، وفي الإطار العام هما موقفان متقاربان تماماً.

موقف مجلس التعاون الخليجي:

هناك اتفاق بين دول المجلس حول مبادئ عامة حاكمة للموقف الخليجي من الملف النووي الإيراني، وعلى الأخص قناعة هذه الدول بوجود أرضية مشتركة ومصلحة عليا موحدة في دعم سياسات الدول الغربية الهادفة إلى تجريد إيران من قدراتها النووية والتدميرية الراهنة أو المستقبلية (الكامنة أو المحتملة) وهذا الموقف يتركز على المواقف التالية:

1. إن دول المجلس تتبنى موقفاً يـؤمن بمبـدأ وجـوب قيـام اتفـاق إقليمـي يشمل دول منطقة الخليج، وربما منطقة الشرق الأوسـط عامـة، ويشـمل إسرائيل بشكل خـاص، هدفـه ترسـيخ الأسـس القانونيـة لإعـلان المنطقـة "منطقة منزوعة السـلاح النـووي أو "منطقـة خاليـة مـن أسـلحة الـدمار الشامل" وأن تلتزم دول المنطقة بتطبيق هذا المبـدأ، وأن تسـتحدث آليـة دائمة وفعالة لتنفيـذ الاتفـاق ومراقبـة الـدول التـي تمتلـك بـرامج نوويـة لأغراض سلمية.
2. أن يتم الضـغط عـلى إسرائيـل للانضـمام إلى معاهـدة الحـد مـن انتشـار الأسلحة النووية، وإخضاع كافة منشأتها النووية لنظـام التفتـيش الـدولي. ويعتبر تخلّي إسرائيل عن قدراتها النوويـة عـاملاً أساسـياً وشرطـاً ضروريـاً لتحقيق مبدأ قيام منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، كما حثّ قرار الجمعية العامة للأمم المتحـدة رقـم 71/49، الصـادر في 15 ديسـمبر عـام 1994، جميع الأطراف في منطقـة الشرق الأوسـط عـلى اتخـاذ الخطـوات الجدية والعملية المطلوبة لتطبيق مشروع إعلان منطقـة الشرق الأوسـط منطقة خالية من الأسلحة النووية.
3. كذلك، تعتقد دول مجلس التعاون أن على إسرائيل العمل الجدي على تطبيق تعهداتها القانونية حول الالتزام بجعل منطقة الشرق الأوسط "منطقة خالية من أسلحة الدمار الشـامل" التـي جـاءت ضمن الفقرة الرابعة مـن معاهـدة السـلام الأردنيـة- الإسرائيليـة

لعام 1994 (اتفاق وادي عربة)، وقد تعهد فيه الطرفان على العمل لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، التقليدية وغير التقليدية، ضمن إطار عادل ودائم ومستمر.

ومنذ أواخر العام 2005، أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي أكثر وضوحاً في معارضتها للبرنامج النووي الإيراني، في البداية كانت هذه الدول حريصة على التركيز على مخاطر البيئة والأسلحة النووية الإسرائيلية، لكنها الآن أصبحت صريحة في التعبير عن قلقها من البرنامج النووي الإيراني، فقد انتقد السكرتير العام لمجلس التعاون الخليجي صراحة البرنامج النووي الإيراني، كما رفض أعضاؤه في القمة الخليجية التي انعقدت في كانون الأول 2005، التركيز على التهديد الإسرائيلي، بدلاً من التركيز على إيران، والأهم من ذلك هو أن مجلس التعاون الخليجي يشدد الآن على مسألة إخلاء منطقة الخليج من أسلحة الدمار الشامل، كخطوة أولى باتجاه إخلاء منطقة الشرق الأوسط الأكبر، وهذه المعارضة العلنية لبرنامج إيران النووي تمثل تحذيراً لإيران من العواقب الإقليمية التي ستترتب عليها إذا ما واصلت برنامجها، بعيداً عما يمكن أن يصدر عن مجلس الأمن.

موقف الجامعة العربية:

يتضح الموقف العربي من الملف النووي الإيراني من خلال قرارات القمة العربية التي انعقدت في الرياض (28-29مارس 2007)، حيث أكدت قرارات القمة على ضرورة بلورة موقف عربي موحد لاتخاذ خطوات عملية لإخلاء

منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، والتأكيد على تنمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في الدول الأعضاء بالجامعة، ووضع برنامج جماعي عربي لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

سيناريوهات الملف النووي الإيراني:

لا تخرج سيناريوهات المستقبل بين الولايات المتحدة وإيران عن مجموعتين، الأولى هي سياسة التصعيد التي قد تصل إلى حد توجيه ضربة عسكرية أمريكية للمنشآت النووية الإيرانية وعدة أهداف عسكرية مختارة داخل إيران، أما السياسة الأخرى، فهي سياسة التهدئة لبحث قضايا المنطقة والملف النووي الإيراني كمحاولة من الولايات المتحدة لتكثيف ضغوطها على إيران إقليمياً ودولياً ومطالبتها بالتوقف عن أنشطتها النووية كشرط مسبق للبدء في أي حوار أو مباحثات معها، إلا أن الموقف الإيراني يزيد عناداً وتقلباً لشعور المسؤولين الإيرانيين بأنه من حق إيران استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

ونتيجة للتصعيد المستمر وحدّة المواجهات والتصريحات الإعلامية لا زالت أزمة الملف النووي الإيراني تتأرجح بين التهدئة والتصعيد الذي ينذر باستخدام القوة العسكرية كأحد السيناريوهات المرتبطة باستراتيجيات طرفي الأزمة الرئيسية (أمريكا وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى)، وبالعديد من العوامل المؤثرة فيها لصالح أي من الطرفين، وبما لدى كل طرف من أوراق يمكن استخدامها، فضلاً عن حسابات الآثار والنتائج المترتبة عن أي من هذه

السيناريوهات. لذلك سنتناول إستراتيجيات طرفي الأزمة ومن ثم السيناريوهات المحتملة لها. وعلى النحو التالي:

استراتيجيات طرفي الأزمة:

1-إستراتيجية إيران:

لا زالت إيران متمسكة بموقفها ومصرة على المضي قدماً نحو امتلاك البرنامج النووي الذي تعتبره حقا مشروعاً لا يمكن المساومة عليه.

أما إستراتيجيتها لمواجهة أي تصعيد محتمل فإنها تعمل على حشد الدعم الداخلي وكذلك الدعم الخارجي لاسيما العربي والإسلامي من خلال تحالفاتها في المنطقة مع الجماعات الشيعية وأحزاب المقاومة (حزب الله وحماس) وتعميق علاقتها بسوريا، واستغلال بعض القضايا المؤثرة على الرأي العام العربي والإسلامي مثل القضية الفلسطينية ومواجهة إسرائيل والتشكيك في المحرقة اليهودية والتنديد بسياسة أمريكا وتواجدها في المنطقة، فضلاً عن كسب الوقت والتسريع بإنتاج السلاح.

ومع أن الولايات المتحدة أصبحت منذ احتلالها لأفغانستان والعراق جاراً لإيران، وهو ما زاد الحصار المضروب على إيران، التي أصبحت محاطة من كل الجهات الجغرافية بقوات أمريكية، إلا أن لهذه الحقيقة بعداً آخر إذ إن نشوب عمليات عسكرية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية سيجعل قوات الأخيرة في متناول الأولى وبشكل غير مسبوق، وعلى ذلك فإمكانات الردّ الإيرانية لا ترتبط فقط بقدرات طهران العسكرية - الصاروخية أساساً، بل أيضا بتنوع هذه

الإمكانات بتنوع الجغرافيا التي تتواجد فيها القوات الأمريكيـة في جـوار إيـران الإقليمـي. ولذلك يمكن إجمال الإستراتيجية الإيرانية في المواضع التالية:

1) استهداف القوات الأمريكية في العراق انطلاقاً من الأراضي الإيرانية والعراقية عـبر حلفاء إيران.

2) استهداف القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج.

3) استهداف حقول النفط والغاز على ضفتي الخليج.

4) استهداف المنشآت العسكرية في شمال إسرائيل انطلاقاً من مواقع حزب اللــه في جنوب لبنان.

وتهدف إيران من هذه الإستراتيجيات إلى:

1. الحصول على اعتراف واشنطن بالجمهورية الإسلامية الإيرانية.
2. الحصول على دور أساسي في المنطقة كقوة إقليمية مهيمنة.
3. إرغام أمريكا وأوروبا على إعطائها ضمانات مستقبلية.
4. امتلاك القدرات النووية دون تصنيع القنبلة النووية حالياً.

2-الاستراتيجية الأمريكية:

من جانب أخر فإن أمريكا ترفض المساومة مع طهران وتعتبر نفسـها في حاله دفاع ضد التوغل الإيراني في العراق ولبنـان وفلسـطين ومنطقـة الخلـيج، وبدأت ببعض الإجراءات والتحركات العسكرية، إذ داهمت ما أسمتها بخلايـا الاستخبارات الإيرانية في العراق، وقامـت بـنشر قـوات بحريـة إضـافية وعـلى رأسها حاملة الطائرات، وعززت انتشارها العسـكري في الخلـيج، وهـي تعمـل حالياً على تشكيل تحالف سياسي- اقتصادي- عسكري بـين مـا تعتبرهـا قـوى

الاعتدال في المنطقة لمواجهة محور سوريا - إيران - حزب الله، فضلاً عن التنسيق المباشر مع إسرائيل وإعادة تجهيز قواتها وتلافي الثغرات التي أظهرتها حرب صيف 2006 مع حزب الله.

والولايات المتحدة تملك خمس خيارات واسعة ومتداخلة في سياستها الخاصة في إيران:

1- المنع: من خلال العقوبات، ومراقبة التصدير، وإستراتيجية الحرمان، واعتراضات تستهدف فرض تكلفة على البرنامج وتأخيره.

2- الاحتواء وتجميد البرنامج عند مستوى معين، الأمر الذي يوحي بالعيش مع مستوى معين من القدرة النووية والتعامل معه من خلال توليفة من الردع والمنع.

3- الإنهاء: ويعني ذلك اتخاذ قرار يمنع امتلاك القدرة النووية من خلال إنهائها قسراً، وهذا الرد يتضمن عناصر عسكرية (هجمات، غزو)، كما حدث في العراق عامي 1991 و 2003.

4- تغيير النظام، الذي يستلزم إسقاط النظام بالقوة على غرار التدخل الأمريكي في العراق، أما بالنسبة لفعالية السياسة كوسيلة لحظر انتشار الأسلحة النووية فهذا غير مؤكد.

5- التبني، عبر القبول بالمحتوم ومحاولة السيطرة على السلامة، وأمن المواد، والتبادل.

لكن، ثمة مشاكل تكمن في كل واحد من هذه المقاربات الخمس، فسياسة المنع، التي اتبعتها الولايات المتحدة في التسعينات تحول دون نجاحها عوائق

كثيرة، مثل العولمة وتسريب المعرفة والتكنولوجيا وظهور أسواق رمادية نووية والتعاون بين الدول المنبوذة، وأما الاحتواء مشابه للتبني، ولكن عند مرحلة مختلفة من التكنولوجيا النووية، فكلاهما يعنيان قبولاً بمستوى معين من القدرة النووية، لكن الاحتواء يحاول حرمان الدولة المعنية من الاستفادة الإستراتيجية من قدراتها النووية وضمان عدم حصول تقدم إضافي، والاحتواء خيار يمكن أن يسير بالتوازي مع المنع أو عندما تفشل سياسة المنع.أما التبني فيحاول تقليص الأضرار المستقبلية إلى أقصى حد ممكن.

أما أحد أهم الأهداف الرئيسية للإستراتيجية النووية الإسرائيلية هو عدم السماح بوجود أي قوة ضمن ما تسمية بـ"المجال الحيوي" لإسرائيل تقوم بتهديد أمن هذه الدولة، وقد تجسد هذا المفهوم بصورة أكثر وضوحاً منذ الثمانينات، طبقاً لمبدأ (مناحم بيغن) الذي أعلنه بعد ضرب المفاعل النووي العراقي في 7يونيو 1981، والذي يحدد فيه المجال الجوي لإسرائيل بجميع الدول العربية، فضلاً عن باكستان وإيران وتركيا وحتى شمال إفريقيا، وينطلق من أن تحقيق أمن إسرائيل يعتمد على حرمان أي من هذه الدول من امتلاك قدرات نووية أو صاروخية بعيدة المدى أو حتى معرفة تكنولوجية متقدمة حتى لو استخدمت إسرائيل القوة العسكرية لتنفيذ ذلك.

وفي نهاية الأمر لن يكون لإسرائيل خيار سوى تنفيذ خيار عسكري لمنع تحقيق كابوس إسلامي متطرف مسلح بسلاح ذري، مع أن قصف المنشآت الذرية الإيرانية من الجو غير عملي، لكن إسرائيل في حساباتها لا تسمح بالمس بأمنها وستعمل على الحد من القدرة النووية الإيرانية.

اتجاهات القضية النووية الإيرانية

يمكن أن تذهب القضية النووية الإيرانية في واحد من الاتجاهات الثلاث هي:

1) نجاح إيران في التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة والقوى الغربية يقضي بتأسيس منشأة لإنتاج الوقود النووي على الأراضي الإيرانية خاضعة لمراقبة دولية، إيران ستحصل في هذه الحالة على دورة الوقود النووي حتى لو لم تكن الأخيرة مستغلة بالكامل، وفي حال معالجة المخاوف الإيرانية فإن النخبة الإيرانية لن تشعر أنها ملزمة بالسعي إلى الحصول على سلاح نووي.

2) فشل القادة الإيرانيين في كسب موقع متقدم من المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية، واستمرارهم في السعي لدورة وقود نووي مستغلة على خلفية مخاوفهم من عدم الاستقرار، من دون أن يلجؤوا إلى تصنيع سلاح نووي، كما هو الوضع في اليابان، ستمتلك طهران عندها القدرة على تطوير سلاح ردعي وبالتالي تتمكن من درء التهديدات المحتملة كمحاولة تغيير النظام أو هجوم عسكري من الولايات المتحدة وإسرائيل لكن هذا الوضع سيشجع على الأرجح على عسكرة متزايدة في الشرق الأوسط.

3) تعرّض إيران لهجوم وقائي من الولايات المتحدة أو إسرائيل أو شعور القيادة الإيرانية بالتهديد بدرجة كافية لدفعها لوضع القدرة النووية العسكرية كهدف للبرنامج النووي، إن عمل كهذا من أيّ الطرفين، سيكون له عواقب تهدد الاستقرار في المنطقة وأبعد.

أدوات النفوذ الإيراني في المنطقة

اولاً- الحركات الإسلامية:

تميزت الثورة الإيرانية منذ انتصارها في فبراير عام 1979 بإعطاء صورة داخلية وخارجية تعكس مساراً داخلياً ودوراً خارجياً شبيهاً بما ميّز الحركتين الوهابية في القرن الثامن عشر، والمهدية في القرن التاسع عشر، وقد اعتبرت إيران تصدير الثورة ومساندة حركات المعارضة الراديكالية -خاصة في الدول المجاورة ذات التوجه الإسلامي وبالذات الشيعية منها - في الدول المجاورة أسلوباً لهذا الهجوم الوقائي مستغلة البريق الإيديولوجي للثورة في سنواتها الأولى، كما هدفت من وراء ذلك إلى استخدام العامل الإسلامي الثوري كعامل توحيدي إقليمي في مواجهة العامل القومي العربي، فالوضع الأمثل لزيادة إيران ثقل زعامتها - على المستوى الإقليمي- هو نظام إقليمي إسلامي وليس قومياً عربياً، وبالتالي توظيف إيران ودعمها للحركات الإسلامية خارج حدودها - حتى لو كان معنوياً وإعلامياً فقط - في علاقتها مع الأطراف الإقليمية والدولية بما يخدم أهداف ومصالح سياستها الخارجية، ويلهي الحكومات المعادية لها عن محاولة التدخل في شؤون إيران الداخلية، واكتفائها بالحد من دور الجماعات الإسلامية لديها، مما يحفظ الزخم الثوري في الداخل الإيراني.

وهي قضية يخالطها كثير من التشويه مبعثه الربط الميكانيكي بين إيران والحركات الإسلامية في المنطقة العربية، والتعامل من ثم مع إيران بوصفها مصدراً رئيساً لدعم التحركات، وساعد على وقوع هذا التشويه كون الحركات

الإسلامية أعربت عن تأثرها بالنموذج الثوري الإيراني، وعدّته نموذجاً قابلاً للتقليد، من جانبها اعتنقت إيران مبدأ العالمية الإسلامية وجاهرت أحياناً بدعمها لبعض الحركات الإسلامية، على سبيل التخصيص، أولئك الشباب في مصر والجزائر والعراق والهند وطاجاكستان وغيرها، ولهذا فإن بقاء الثورة الإسلامية في الحكم في إيران في حد ذاته يمثل مصدر إلهام للعديد من الجماعات الإسلامية المتطرفة خاصة تلك ذات الطابع العنيف، كما أن العديد من هذه الحركات عبر العالم الإسلامي تعتبر إيران الملاذ والملجأ الأخير.

ومن هذه الحركات الإسلامية التي تستخدمها إيران كأداة من أدوات نفوذها في المنطقة ووسيلة لتحقيق أهدافها ما يلي:

أ. حزب الله:

تأسس حزب الله الشيعي في لبنان حزباً سياسياً عام 1985م لكن نشأته الأكيدة كانت عام 1982م، وقد ولد هذا الحزب من رحم حركة أمل الشيعية المدعومة من إيران، وقد تسمى بداية باسم أمه (حركة أمل الشيعية) فتسمى بـ(أمل الإسلامية) رغبة في توسيع نطاقه ليشمل الأمة الإسلامية، ويقتصر دور حركة أمل على النطاق الشيعي السياسي، وتكون (أمل الإسلامية)هي من يتولى نشر التشيع في لبنان والعالم الإسلامي، وأخذ صورة المناضل المقاوم الذي يحمل همّ الدفاع عن الأمة وحماية مقدساتها، ونظراً لما اقترنت به (حركة الشيعية) من وحشية وجرائم بشعة لا تخول وليدها (أمل الإسلامية) من استلام مهام الدفاع عن الأمة، وخشية من هذا فقد كوّن حزب جديد، وهو ما يعرف اليوم بـ(حزب الله).

إيران هي التي رعت فكرة تأسيس حـزب اللــه اللبنـاني منـذ طرحهـا في يونيـو 1980 حتى تنفيذها 1985 ليسير عـلى نهـج الفكـر الخمينـي وبـدعمها، فهنـاك علاقـات وثيقة بين الشيعة في لبنان والشيعة في إيران، وهي علاقات ترتكز على نوع من الارتبـاط الفقهي - الديني والاجتماعي المتبادل، فإيران تحتضن ثاني أهم حوزة دينيـة للشـيعة في العالم في مدينة (قم) بعد حوزة النجف في العراق، مـن هنـا طبيعيـاً أن يترسخ الارتبـاط الإيديولوجي والفقهي بإيران بعد قيام الثـورة، وتشـييد الدولـة الإسـلامية هـذا الارتبـاط الذي سرعان ما وجد ترجمته المباشرة بالدعم السريع والمباشر الـذي قدمتـه الجمهوريـة الإسلامية، عبر حرسـها الثـوري، إلى حـزب اللــه الناشـئ عـلى صـعيد مقاومـة الاحـتلال الإسرائيلي، فقد كان للارتباط الإيديولوجي والديني بين حزب اللـه وإيـران بعـد الثـورة، والموقف المبدئي من إسرائيل، أثره الكبير في دعم حزب اللـه بكل أوجه الـدعم الضروري المادي والمعنوي والقانوني الذي عجّل لاحقاً في تحوّله إلى أبرز حركات المقاومة لإسرائيـل، بل بات في مرحلة من المراحل، لاسيما بعد عام 1985، الحركة الوحيدة على هذا الصعيد، وقد سـاهم نجـاح حـزب اللــه في تحريـر الجنـوب اللبنـاني، في تمكين إيـران - الـداعم الحصري لحزب اللــه - مـن تثبيـت حضـورها عـلى السـاحة الشرق أوسـطية وتسـويق الإنجاز التاريخي لحزب اللـه بوصفه انتصـاراً لهـا، فقـد وجـدت إيـران في حـزب اللــه ضالتها لتحقيق مصالحها الإستراتيجية وتعزيز دور حزب اللـه في الأولويات الإسـتراتيجية بسبب التوافق العقائدي للحزب مع الإيديولوجية الحاكمة، وعلى هذا فإن ارتباط حـزب اللـه بإيران ارتباطاً عقائدياً ومذهبياً في المقام الأول وليس تحالفـاً مرحليـاً أو إقليميـاً أو

حتى تبادلاً للمنافع مما يعني - عملياً - ثباتاً نسبياً في موقف حزب الله اتجاه إيران بمعزل عن تغيير التوازنات في المنطقة.

وقد عانت علاقات إيران مع حزب الله من نكسة بعد أن أخفقت إيران في مد يدها إلى الولايات المتحدة في مستهل التسعينات، فنظرة رافسنجاني المعتدلة، وتلهفه إلى إبرام صفقة مع واشنطن، أثار سخط العديد من العناصر المتشددة في تلك المنظمة اللبنانية وساد إحساس بالهجران في وادي البقاع مع تراجع مستوى التعاون الإيراني مع حزب الله، لكن مؤتمر مدريد ومعاهدة أوسلو عكسا حظوظ حزب الله، ففي ظلّ غياب علاقات متينة مع المنظمات السنيّة الفلسطينية، احتاجت إيران إلى حزب الله لمجابهة النفوذ المتزايد لإسرائيل، فمن خلال المقاتلين الشيعة بلبنان، يمكن لإيران أن تجمع معلومات استخباراتية فضلاً عن إلحاق خسائر كبيرة بالدولة اليهودية؛ بسبب الضغوط التي مارستها على الولايات المتحدة لكي تعمل ضد إيران، الأهم من ذلك أنه باستخدام حزب الله، لن تحتاج إيران إلى صواريخ بالستية متطورة لضرب إسرائيل، ويشرح "بن عامي" هذا الوضع فيقول: "كان حزب الله الذراع الطويلة لإيران، وتمكن مقاتلوه من تحويل إيران إلى دولة محاذية" كانت سياستهم الرئيسية عرقلة العملية السلمية، وأفضل طريقة لعرقلة العملية السلمية كانت مقايضة القوات الإسرائيلية بلبنان، وهذا ما قد وفره الغزو الإسرائيلي للبنان 2006 فرصة لإيران لكي تؤثر في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها في لبنان.

والأهداف المعلنة للحزب:أنه حركة مقاومة إسلامية ضد الاحتلال الإسرائيلي للبنان، ورفع شعار تحرير المقدسات الإسلامية في فلسطين لتقريب المسلمين وصرف أنظارهم عن مخططات الحزب الخفية، ولاستمالة قلوبهم وتعاطفهم، وقد زادت شعبية هذا الحزب بين الناس بسبب ما قدّمه من خدمات اجتماعية وإنسانية بدعم من حكومة إيران، وأما الأهداف غير المعلنة: نشر التشيّع في لبنان، والحفاظ على الوجود الشيعي الدائم في هذا البلد، والسيطرة على منافذ القوة فيه، وتهيئة موطئ قدم لإيران للتدخل في المنطقة متى تشاء لتحقيق مصالحها وأهدافها القومية والدينية، وكذلك ضرب البنية التحتية للبنان، وجرّه إلى حرب ليتسنى لهذا الحزب السيطرة على لبنان وهذا جزء من تصدير الثورة الإيرانية إلى العالم الإسلامي، من أجل إقامة دولة الهلال الشيعي كما يخططون ويسعون له.

ويمتلك الحزب أوجه قوة عديدة بالنسبة لإيران أهمها:

1- في تقرير صادر عن لجنة الخارجية والأمن في الكنيست – وهو الأول من نوعه – تحت اسم حجم تهديد الصواريخ على إسرائيل، أشار إلى أن حزب الله وحده يمتلك ترسانة تشمل 12 ألف صاروخ تهدد إسرائيل بسبب المدى الناري القصير، وتشمل صواريخ تحمل على الكتف وكاتيوشيا (122 ملليمترا ويصل مداها الناري إلى 12 كيلو مترا) وفجر -3 الذي يبلغ مداه 45 كيلو مترا، وفجر-5 الذي يبلغ مداه 75كيلو مترا، أي يمكنها إصابة العمق الإسرائيلي وتعدّ هذه المرة الأولى التي تنشر فيها إسرائيل رسمياً عن طبيعة ترسانة حزب الله

الصاروخية، ويتسق مضمون هذا التقرير مع ما أعلنه الأمين العام لحزب الله في النصف الثاني من عام 2005 بالقول أن الحزب يمتلك ترسانة تتكون من نحو 12 ألف صاروخ على الأقل.

2- يتضح من خلال تطورات الملف النووي الإيراني أن طهران اختارت المواجهة من خلال جبهات خارجية، ابتداءً بالعراق ووصولاً إلى لبنان، وبالتالي فإن ورقة حزب الله التي تحولت من ورقة سورية إلى ورقة إيرانية، ستكون السلاح الأول الذي سوف يستخدمه الإيرانيين في تحدي ومواجهة المشروع الأمريكي.

3- هناك تأثير بالغ من إيران على حزب الله الذي ترعاه في لبنان منذ أوائل الثمانينات وتمده بالمال والسلاح، إذ يمكن للحزب لعب دورٍ هامٍ في حالة إصدار مجلس الأمن قراراً بفرض حصار أو عقوبات على إيران، و ذلك من خلال توتير الجبهة مع إسرائيل في جنوب لبنان، وقد بدأ هذا الدور يتعاظم بعد الانسحاب السوري من لبنان.

4- تقدم طهران الإلهام الروحي لحزب الله بالإضافة إلى الاستمرار في تقديم المساعدات التنظيمية والتوجه الإيديولوجي في الحقيقة، كما أن صداقة إيران لهذه الحركة وضعتها كدولة في مقدمة الدول التي تدرجها الولايات المتحدة على لائحة الدول الداعمة للإرهاب، يخضع حزب الله للأيديولوجيا الإيرانية القائلة بـ (ولاية الفقيه) وطهران من جهتها تقدم حوالي 100مليون دولار سنوياً كمساعدة للتنظيم، كما أن المرشد الإرهابي لحزب الله **(عماد مغنية)** هو عبارة عن مواطن يمتلك الجنسية

الإيرانية ويقوم برحلات دورية إلى إيران وكما ترتبط جميع الكوادر الأولى من الحزب بروابط متينة مع المجمع الثقافي الإيراني، ومع الحرس الثوري الإسلامي، الذي يقع تحت رئاسة المرشد الروحي للثورة الإيرانية (آية الله خامنئي) وكما أن قادة الحزب يستمدون شرعيتهم من الخامنئي ذاته، وعادة ما يقوم هو بحلّ الخلافات التي تقع بينهم، وأيضا تمتلك طهران التأثير والسيطرة على نشاطات حزب الله في ما وراء البحار، على سبيل المثال، فإن خلايا حزب الله توقف نشاطاتها الإرهابية في أووربا عندما تقرر طهران وقف دورة العنف هناك، وفي محاولة من إيران لتغيير الدور الذي تلعبه، أخذت تقدم الأسلحة المؤثرة ليستخدمها حزب الله ضد إسرائيل لزعزعة وضعها الأمني الحدودي، وفي بعض الحالات استخدمت طهران حزب الله في قتل معارضيها وفي توجيه ضربات ضد أهداف أمريكية.

ومع بداية انتصار الثورة الشيعية في إيران، تأسست عدة أحزاب في الخارج تابعة للنظام الإيراني، وذلك من أجل توسيع النفوذ الإيراني من خلال الشيعة في مختلف المناطق؛ ففي البحرين قام الوجيه "الهادي المدرسي" بتكوين الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين ومقرّها طهران، وفي منتصف الثمانينات تم عقد اجتماع لقادة الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين مع المسؤولين في المخابرات الإيرانية، وتم الاتفاق على إنشاء الجناح العسكري للجبهة تحت اسم حزب الله البحريني. ومن خلال بروز الثورة الخمينية والتواصل المنسجم بين إيران والقيادات الشيعية السعودية، فقد عهد إليهم بإنشاء منظمة يكون مرشدها

ومنظّرها الشيخ "حسن الصقار" التي صارت فيما بعد تعرف بمنظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية، وكما نشأ حزب الله الكويتي في بداية الثمانينات، بعد نشأة حزب الله اللبناني، واتخذ هذا الحزب أسماء منظمات وهمية، مثل "طلائع تغيير النظام للجمهورية الكويتية و"صوت الكويت الحر" والقوات المنظمة الثورية في الكويت "وكلها ترجع للحزب المسمى (حزب الله الكويتي) وتأسس هذا الحزب الفرعي، بمجموعة من شيعة الكويت كانت تدرس في الحوزة الدينية في قم، ويرتبط معظم أعضاء الحزب بالحرس الثوري الإيراني، حيث كانوا يتلقوا تدريباتهم عن طريقه.

ب. الحركة الحوثية:

نظرا لما ارتكبه حزب الله اللبناني وفروع هذا الحزب من جرائم واغتيالات، ورفض الشعب اليمني المسلم لمثل هذا الحزب وعقائده وأجندته الهادفة للاختراق الشيعي الإثنا عشري للمجتمع، تم إبعاد هذا الاسم، واستبداله باسم آخر، ألا وهو (الشباب المؤمن) وذلك في تسعينات القرن الماضي، وتم تجنيد عدد من الزيدية الذين تحولوا إلى (شيعة الإثنا عشرية) أو بقوا على مذهبهم الزيدي ولكن غرر بهم، ليكونوا أداة وذراعاً للنفوذ الإيراني الإثنا عشري في اليمن، وعلى رأس هذا الهرم (حسين بدر الدين الحوثي)، إذ أنهم في الأصل من فرقة الجارودية وقد انتقل الحوثي من الزيدية إلى الجارودية إلى الجعفرية الإثنا عشرية مبكراً، وأكد ذلك بذهابه إلى إيران والنهل من منبعها الصفوي.

وقد شهد اليمن منذ عام 2004 مواجهات مسلحة بين الحكومة والجيش اليمني ضد الحوثيين المتمركزين في المحافظات الشمالية، خاصة محافظة صعده، تخللها فترات من التهدئة وبعد إعلان الرئيس علي عبدالله صالح فشل التهدئة بين الحكومة اليمنية والحوثيين في مارس 2009 في محافظة صعده، وتجدد أعمال العنف والمواجهات بين الحوثيين والجيش اليمني، تتصاعد المخاوف من اندلاع جولة جديدة من المواجهات المسلحة، تضاف إلى الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تواجها الحكومة اليمنية، فقد شهدت المنطقة الشمالية، خاصة صعدة، خمس جولات من الحروب والمواجهات المسلحة الدامية بين الجماعة الحوثية والجيش اليمني، وقد بدأ الصراع بمحاولة اعتقال حسين الحوثي بعد خروج جماعة من الشباب المؤمن التي يرأسها الحوثي في مظاهرات، مرددة شعارات معادية للولايات المتحدة وإسرائيل، واستمر القتال بين الحوثيين والقوات الأمنية، وأفضى إلى قتل حسين الحوثي، ولم تنتهِ الحرب بقتل الحوثي، بل استمرت المواجهات المسلحة والحروب بين القوات الأمنية والعسكرية اليمنية من جهة، وجماعة الحوثي بزعامة عبد الملك الحوثي من جهة أخرى، كان آخرها الحرب التي اندلعت عقب الاتفاق المبرم بين الطرفين في فبراير 2008 بوساطة قطرية.

وقد نشبت الأزمة الأخيرة إثر استيلاء جماعة الحوثيين على مواقع تابعة للجيش اليمني في محافظة صعدة شمال البلد (250 كيلو متراً من العاصمة صنعاء) ثم اتهام السلطات اليمنية للحوثيين باختطاف أجانب (أسرة ألمانية وبريطاني واحد) فقام الجيش اليمني بحملة عسكرية واسعة النطاق على مواقع

الحوثيين في مناطق مختلفة في صعدة، بعد يوم واحد من انتقاد حاد لهم وجّهه الرئيس علي عبدالله صالح في 10 أغسطس 2009، حيث وصفهم بأنهم مخربون ودعاة هدم وتدمير فكان هذا التصريح بمثابة إيذاناً ببدء العملية العسكرية ضد الحوثيين، وإطلاق شرارة الحرب السادسة.

دلائل الدور الإيراني في دعم الحركة الحوثية في اليمن:

1) العلاقة القوية التي تربط بين الثورة الإيرانية والعائلة الحوثية التي ازدادت عقب الإقامة القشرية "لـ بدر الدين الحوثي" في طهران في قم، بعد خلافه مع علماء المذهب الزيدي حول قصر الإمامة في البطينين الهاشميين "الحسن والحسين" دون غيرهما، وهو ما كان يعتقد بصحته مقابل اجتهاد آخرين رأوا أن الزمن قد تجاوز هذه المسألة، وذلك تفادياً للحرج مع حكام صنعاء الجمهوريين، ولم يعد إلى اليمن إلا عقب قيام الوحدة اليمنية بعد وساطة عدد من علماء الزيدية لدى الرئيس اليمني.

2) ما أثير عن زيارات قام بها "حوثيون " إلى إيران بهدف التنظيم والتدريب ناهيك عن الزيارات السرية لخبراء عسكريين إيرانيين تضمنت لقاءات سرية مع جماعات مرتبطة باتحاد الشباب المؤمن، ناهيك عن الدعم الإعلامي الإيراني الواضح، خاصة من جانب وسائل الإعلام المحسوبة على تيار مرشد الثورة، وكذلك الآلة الإعلامية لحزب الله في لبنان، فقد كشفت دراسة أن قناة العالم الإيرانية بثت 47 برنامجاً عن الحوثيين في سبعة أشهر.

3) تجمع مئات من علماء الدين في إيران أمام السفارة اليمنية في طهران إبان الجولة الثالثة بين الحكومة والحوثيين في أواخر عام 2005 للتعبير عن احتجاجاتهم على ما أسموه بالمجازر التي ترتكب ضد الشيعة في اليمن، مطالبين بطرد السفير اليمني من طهران، وتغيير اسم الشارع الذي تقع فيه السفارة اليمنية إلى اسم الحوثي.

من هنا تتضح حقيقة الدور الإيراني فيما يجري في اليمن، فبعد أن وجدت لها موطئ قدم في العراق، تسعى بشكل حثيث أن تجد لها مكاناً في اليمن، فما هي مصلحة إيران من ذلك؟ يكشف الواقع عن أن الوجود أو الدعم الإيراني يمكن أن يفسر في ضوء تسويق المشروع الإيراني الساعي إلى هدفين، الأول:مد مظلّة الثورة الإسلامية والحضور والتمدد والاختراق الإيراني الكامل داخل المنطقة العربية بحجة غياب مشروع عربي، والثاني هو تسويق معادلات سياسية جديدة بوجود فراغ في المنطقة، وبالتالي تعتبر إيران هي الأقرب والأقدر على ملء هذا الفراغ، وتقوم إستراتيجيتها في هذا الشأن على الربط بين الشيعة في مختلف أنحاء المنطقة، بل العالم أجمع، بحيث يكون للشيعة مرجعية واحدة في طهران، ولما لم يكن للإثنا عشرية موطئ قدم في اليمن، فقد سعت إيران للتقارب مع الزيدية ودعمها لتكون ذراعها في اليمن.

ج. حركة حماس:

يمثل الحديث عن حماس إشكالاً كبيراً مـن حيـث التوقيـت الزمنـي لهـذه النشـأة، فحماس التي ولـدت عملياً مـع بدايـة الانتفاضـة الفلسـطينية الأولى وبالتحديـد بتـاريخ 1987/12/14 تطرح نفسها من خلال بعدها الزمني والمكاني، كما ورد في المـادة الخامسـة من ميثاقها "بأن بُعد الحركة يمتد إلى مولد الرسالة والسلف الصالح" حيث تعـود بـدايات جماعـة الإخـوان المسـلمين في فلسـطين إلى أواسـط الثلاثينـات وقـد بـدأ تشـكيل بنائهـا التنظيمي في العام 1946، عندما أنشأت لها فروع عدة في مدن وقرى مختلفـة كـان أولهـا مدينة القدس، وقد شارك المتطوعـون مـن الإخـوان المسـلمين مـن مصر والأردن في حـرب فلسطين عام 1948، مما منح حركتهم بروزاً وأعطاهـا زخـماً مكّـن تنظيمهـا مـن الترسـيخ والانتشار في الضفة الغربية وقطاع غزة.

على الرغم من الاختلاف الإيديولوجي بين إيران وحماس – حيث أن إيران شـيعية، بينما حماس سنّة – إلا أن فـوز الأخـيرة في الانتخابـات التشريعيـة الفلسـطينية، ومـن ثـم تشكيلها الحكومة، جاء في ظلّ ظروف وتحـديات كبـيرة بالنسـبة لطهـران، حيـث تنامـت الضغوط الدولية عليهـا بسـبب ملفهـا النـووي، فضـلاً عـن الوجـود الأمـريكي المكثـف في المنـاطق التـي تحـيط بهـا، وهـو الأمـر الـذي حـتّم عـلى صـانع القـرار الإيـراني أن ينحـي الإيديولوجية جانبا لتتغلب لغة المصالح وقد تمثل هـذا التقـارب في زيـارة خالـد مشـعل، رئيس المكتب السياسي للحركة الذي يتخذ من سوريا مقراً له لطهران مرتين خـلال الأشـهر الثلاثـة الأولى في منتصـف ديسـمبر 2005، والثانيـة في فبرايـر 2006، واتضـحت الدرجـة

العالية من التنسيق الإيراني مع حماس من خلال هذه الزيارات، حيث أكد خالد مشعل أن إيران ستلعب دوراً كبيراً وأساسياً في صياغة مستقبل فلسطين.

وتريد إيران جعل قطاع غزة، على أنه امتداد للنفوذ الإيراني، للتأثير في منطقة النفوذ المصري كما الإسرائيلي - دون أثمان كبيرة، ودون ضرورة التورط المباشر، فتلهي بذلك الدولتين في محيطها المباشر لتتفرغ هي لتثبيت أرباحها في العراق، فالقطاع يعطي إطلالة لإيران على البحر المتوسط، كما يقلق إسرائيل من الداخل، ويهددها، وبالتالي يضعها بين فكي الكماشة، جبهة في الجنوب وأخرى في الشمال، محاولة ضرب النظام في مصر العمود الفقري للمشروع القومي العربي، كما أن ورقة القطاع يمكن التخلي عنها مقابل ثمن أهم في مكان آخر محيط إيران مثلاً، فالإطلالة على المتوسط يؤمنها حزب الله في لبنان، وكذلك الأمر، يؤمن حزب الله تماسكاً مع إسرائيل، وفي هذه المعادلة حزب الله هو الثابت في المعادلة الإيرانية، وحماس هي المتغيرة المؤقتة، خاصة في ظل التجانس الديني، المذهبي والعقائدي مع الحزب عكس حركة حماس.

ولذلك تعتبر إيران التحالف مع حماس ورقة جديدة بحكم التوجهات الإسلامية المشتركة من ناحية، والموقف المشترك من الدور الأمريكي في المنطقة من ناحية أخرى، وبصفة خاصة اتجاه الطرفين، فحماس تصنفها الدوائر الأمريكية بأنها حركة إرهابية أما إيران فهي ضمن محور الشر، وبالتالي فإن التحالف بين الجانبين أضحى ضرورة، ويتضح ذلك من خلال دعوة المرشد الأعلى لإيران الدول الإسلامية إلى مساعدة الحركة للخروج من المأزق المالي، كما استضافت إيران مؤتمراً لدعم الانتفاضة الفلسطينية خلال شهر أبريل

2006 وقدمت دعماً بقيمة 100مليون دولار لحماس، ودعا المرشد الأعلى للثورة الإيرانية خلال المؤتمر دول العالم الإسلامي لاعتبار فلسطين قضيتها الأولى.

ومن خلال الحرب على غزة، أوقفت إيران المسار السوري الإسرائيلي، وهي التي لا توافق عليه حتماً وألهت إسرائيل في الفترة الانتقالية في الإدارة الأمريكية، كي لا تتفرغ لضرب مشروع إيران النووي، وبسبب الحرب على غزة، وضعت إيران الصراع العربي الإسرائيلي تحت العباءة الإسلامية، وكذلك مسخت إيران صورة العرب وأظهرتهم بأنهم عاجزون، وفي نفس الوقت أبعدت الشارع العربي عن حكوماته وأنظمته، وفي نفس الوقت أيضا تبوأ الرئيس الإيراني مقعداً هاماً في الدوحة، في ظلّ غياب أهم دولتين مصر والسعودية.



ثانياً- التشيّع

إن تشييع إيران للسنّة العرب والسعي لاستخدامهم كأداة للتدخل في شؤون تلك الدول هو آلية لتعظيم النفوذ الإقليمي لإيران، بزخم هائل في أعقاب الثورة الإسلامية التي اجتاحت إيران في العام 1979 أضافت أبعاداً ومحاور جديدة لسياستها الخارجية، كان من أبرزها ذلك المتعلق بتوظيف الدين، لاسيما المذهب الشيعي ليعمل جنبا لجنب مع تنمية القوة العسكرية الإيرانية، من أجل توسيع الدور الإقليمي للجمهورية الإسلامية، إلا أن هكذا حديث قد زادت وتيرته واحتدم الجدل بشأنه بعد الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق في العام 2003، والذي مهّد الأجواء لتنامي النفوذ الإيراني في عراق ما بعد صدام حسين وتغلغل هذا النفوذ السياسي والإستراتيجي في المنطقة ليطال دولاً أخرى عديدة, الأمر الذي من شأنه أن يسلط الضوء على العلاقة الارتباطية الجلية بين مساعي نظام ولاية الفقيه في تصدير الثورة وتشييع السنّة العرب والعمل على استمالتهم من جهة، والطموحات السياسية الإستراتيجية للجمهورية الإسلامية من جهة أخرى.

كما عزز ذلك تحوّل الشيعة من مذهب وفرقة تنتسب إلى الإسلام، بما لديها من أفكار ومعتقدات وأهواء، إلى مذهب سياسي له قواعده وأصوله وأفكاره ومناهجه، مما مهّد لثورة الخميني الخميسينية لاجتياح العالم الإسلامي وتشييعه، والدولة الفارسية تتفاخر بأنها فارسية وأنها أصل هذا المعتقد والمذهب كذلك، بل وتسعى بما تمتلك من مقدرات للتدخل الكبير والمباشر وغير المباشر في شؤون المسلمين هنا وهنالك، وتبذل محاولات كثيرة في سبيل ذلك كإطلاق

حزب اللـه، ولم يلبث الشيعة أن سعوا بجهود خفية ومعلنة لتشييع العالم الإسلامي وزيادة المد الشيعي الماكر فيه، وعلى رأسه بلاد الحرمين ومهبط الوحيين السعودية وأرض الكنانة مصر، ومحاولة استرجاع سلطة العبيديين والفاطميين التي اجتاحت العالم الإسلامي منذ قرون ليست بالبعيدة، وانتشرت في البحرين والكويت والإمارات وغيرها من الدول الإسلامية والعربية.

ويعتمد المشروع الإيراني على اختراق القاعدة الشعبية في الوطن العربي سواء من الناحية المذهبية أو السياسية أو الاجتماعية، ومن الطبيعي أن الورقة الأساسية في هذا الاختراق للأسف هي الورقة الشيعية العربية، المبايعة للولي الفقيه بالدرجة الأولى، ولكن بما أن هذه الورقة لا تستطيع التأثير على مجمل القرار في الوطن العربي فإنه لا بد من الاستفادة من مكونات المجتمع الأخرى الأكثر عدداً وتأثيراً، ويتم ذلك باللعب على أوتار المقدسات التي تلغي عند حدودها بالنسبة للمواطن العربي القومية أو سنية المذهب أو التقسيمات والتساؤلات والتشكيكات والتناقضات، بل وحتى طعنات الأمس وخدع اليوم.

وهنا بالذات يأتي دور حزب اللـه اللبناني في الاختراق، ولا نحتاج إلى جهد كبير لإثبات مدى نجاح الحزب في جر عدد كبير من العرب والمسلمين باتجاه البوصلة الإيرانية و لو على الصعيد الإعلامي والدعائي.

وبدورها، تتبنى التجمعات الشيعية في العالم العربي النهج ذاته الذي تنتهجه الجمهورية الإسلامية حيال الاتهامات التي تواجهها والخاصة بتشييع السنة العرب لاستمالة التجمعات الشيعية العربية وكسب ولائها لطهران توطئة لاستخدامهم كأداة لتعزيز النفوذ الإيراني وخدمة مصالح إيران وتطلعاتها

الإقليمية، حيث كشفت بعض المصادر السنية المطلعة عـن خطـة أعـدها آيـات اللـــه في طهران عرفت باسم "الخطة الخمسينية" لنشر التشـيع في منطقـة الخلـيج خاصـةً والشرق الأوسط عموماً، وسميت كذلك لأنها سـتنفذ عـلى خمـس مراحـل عمـر كـل مرحلـة عشر سنوات، وقد أكدت الخطة في مقدمتها على أن "تصدير الثورة هو مبدأ أسـاسي في سياسـة إيران "وقد امتدت مجالات تطبيق الخطة لتشمل المناطق السنية وغير الشيعية في إيـران ومن بعدها الدول الإسلامية العربية منها وغير العربية.

لقد استطاع حزب اللـه اللبناني عن طريق قناة المنار التي هي منبر لـنشر التشـيع المبطن بالتقية - استطاع نشر معتقـد الإماميـة بـين أهـل السـنة في العـالم الإسـلامي، فـلا يظهرون أي أمر يخدش مشاعر طوائف أهل السنة (تقية)، بل لا يتكلمون إلا عـن وحـدة المسلمون وقتال اليهود المحتلين، حتى زعيمهم حسن نصر اللـه كان يتجنـب الخـوض في المسائل الخلافية بين السنة والشيعة الإمامية، لأنه أظهر نفسه كحامـل للـواء الـدفاع عـن لبنان وتحرير الأقصى من اليهود، فانخدع كثير من أهل السنة وأصـبحوا ينظـرون إلى هـذا الحزب على أنه المخلـص لهـم مـن دولـة إسرائيـل كـما يتوهمـون، كـما اسـتخدم الحـزب العمليات التي ينفذها والصواريخ التي كان يطلقها في الدفاع عـن نفسـه لـنشر عقيدتـه، فأصبح قائدهم يترحم على الخميني وهو الذي قتل أهل السـنة في إيـران، ويـدعو للسـير على خطاه والتأسي بمنهجه، ويجدد البيعـة للخـامنئي المرشـد للثـورة الإيرانيـة بعـد وفـاة الخمينـي، حتـى ظـن كثـير مـن أهـل السـنة أن الخمينـي والخـامنئي ممـن ينـاصرون الدين الإسلامي وأهله، ولذلك ترى صـورة الخمينـي والخـامنئي في كـل زاويـة مـن زوايـا

حزب الـلـه، بل أن الحزب قام بنشر كتبهم ومؤلفاتهم وطباعتها بطباعة فـاخرة لتوزيعهـا على المسلمين في بقاع العالم.

ثالثاً- القوة العسكرية الإيرانية:

رغم حقيقـة المسـاعي الإيرانيـة لبنـاء قوتهـا الشـاملة (الاقتصـادية، الدبلوماسـية، الاجتماعية، الثقافية، العسكرية) إلا أن الطموحات العسكرية الإيرانية تعتبر أكثر المسـائل إثارة للجدل عند تقييم القدرات الشـاملة لهـا. فـرغم الصـعوبات التـي تواجـه الإيـرانيين لتقوية جيشهم سواء القيود الدولية أو العقوبات الاقتصادية، ورغم أن القوات الإيرانية ما زالت في حاجة أكثر إلى التدريب والتأهيل وإعادة التنظـيم والى كثـير مـن أنـواع الأسـلحة المتطورة، إلا أن القوة العسكرية الإيرانيـة تشـمل حـوالي 513 ألفـاً مـن القـوات العاملـة، و350 من قوات الاحتياط موزعة كالآتي:

1- **قوات برية تضـم 345 ألـف فـرد** مـوزعين عـلى أربـع قيـادات جيـوش تشـمل 4 فـرق مدرعـة، و7فـرق مشـاة ولـواء محمـول جـواً، وفـرقتين مـن القـوات الخاصـة، وبعـض الوحدات المستقلة الأخرى، و5 مجموعـات مدفعيـة، ذات تسـليح يضـم 1440 دبابـة قتال رئيسية من طرازات مختلفة غربية وشرقية، 1995 قطعة مدفعية مجـرورة، 664 قطعة مدفعية صـاروخية متعـددة المواسـير، 3500 مـدفع هـاون، 80 منصـة صـاروخ باليستية متنوعة، حوالي 500 طائرة هليكوبتر.

2- **قوات بحرية 18 ألف فرد** (منهم 2000 فرد للقوات الجوية البحرية ومشـاة الأسطول) و6 قواعـد بحريـة (بنـدر عبـاس، بوشـهر، خـرج، بنـدرى أنـذلى، بندرى خوميني، شاه بحر) ويضم التسلح البحري الإيراني غواصتين روسيتين

طـراز كيلـو اس اس، ومـدمرتين، و3 فرقاطـات، وطـرادتين، و20 زورق صـواريخ، و7 كاسحات ألغام، 8 قطع برمائية، و20 طائرة هليكوبتر، و9 طائرات نقل، ولواءين مشاة أسطول.

3- **قوات جوية تضم 30 ألـف فـرد** (مـنهم 12 ألـف فـرد تـابعين لقـوات الـدفاع الجـوي) وتشمل 295طائرة مقاتلة قاذفة ومنها 60 طائرة طراز إف -14، 60 طائرة طـراز إف -7، وحوالي 60 طائرة نقل، وطـائرة هليكـوبتر بالإضـافة إلى 100طـائرة للتـدريب، و10 طائرات للتزود بالوقود في الجو لزيادة مدى عمل الطائرات المقاتلة والقاذفات.

4- **الحرس الثوري:** وهي القوات التي جرى تشـكيلها بعـد قيـام الثـورة الإيرانيـة وتطـورت خلال سنين الحرب ضد العراق لتصبح جهازاً عسـكرياً ذو توجهـات راديكاليـة للـدفاع عن المبادئ الثورية للخميني في الداخل وتصدير الثورة إلى الخارج، ويتكون حاليا مـن 120 ألف فرد موزعين على قـوات بريـة (100الـف فـرد) في 13 لـواء مشـاة، وفـرقتين مدرعتين والعديد من الألوية المستقلة، وقوات بحرية (20 ألف فرد) موزعة في خمسة موانئ ولواء مشاة أسطول.

كـما أن إيـران أعـادت بنـاء بعـض تلـك القـدرات، واسـتناداً إلى المعهـد الـدولي للدراسـات الإسـتراتيجية، وصـلت قـوة الجـيش النظـامي عـام 1995 إلى مـا يعادل 12 فرقة و40 لواء متحركاً تقريباً (وتضمنت تلك التشـكيلات 4 فـرق مدرعة) فرقتان تتكـون كـل مـنهما مـن ثلاثـة ألويـة وفرقتـان مـن 4 ألويـة (بالإضافة إلى 7 فرق مشاة وفرقة للقوات الخاصة مكونة من 4 ألويـة) كـما يبدو أن إيران تملك لـواءين عـلى الأقـل وربمـا سـتة ألويـة منـاورة مسـتقلة

تتضمن لواء أو لواءين محمولين جواً و4 ألوية قوات خاصة ولواء صواريخ أرض – أرض ولواء لوجستياً، ويشعر بعض الخبراء أن إيران تملك أعداداً كبيرة من التشكيلات العسكرية الأصغر حجماً، التي تتضمن 25-28 فرقة، وأكثر من 100 لواء "وفوج"، وتشير هذه التقديرات إلى أن إيران تملك 5-6 فرق مدرعة، و3-6 فرق ميكانيكية، و13- 14 فرق مشاة، وفرقة واحدة للقوات الخاصة تتكون من 4 ألوية.

ولعبت التطورات الجارية على المستويين الإقليمي والعالمي دوراً بالغ الأهمية في إعادة تشكيل وصياغة المكونات الرئيسية للسياسة الدفاعية الإيرانية، وبدا ذلك واضحاً في إعادة بلورة أغراض الأمن القومي الإيراني بحيث تصبح أكثر توافقاً مع حركة التطورات الجارية، وما سيتبعه ذلك بالضرورة من تطوير الإستراتيجية القومية الإيرانية لتحقيق الأغراض الجديدة، وقد أفضى هذا التطوير بدوره على المستوى الأدنى إلى العمل على تحديث العقيدة العسكرية الإيرانية، سواء للإفادة من الدروس المكتسبة من حربي الخليج الأولى والثانية، أو للتكيف مع التطورات الجارية وما تنطوي علية من احتمالات المواجهة والصراع المسلح، ولهذا تعمل القيادة الإيرانية على تنفيذ برنامج شامل لإعادة بناء قواتها المسلحة وتحديثها على نطاق واسع، وذلك مع التركيز على عدد من المجالات أبرزها:

1. توسيع نطاق أعمال الاستيراد الخارجي للأسلحة والمعدات، عبر الإفادة من حالة السيولة وتناقضات المصالح المميزة للعلاقات الدولية في الوقت الحالي، ومحاولة الحصول على نوعية متقدمة من الأسلحة

والمعدات بكميات يعتد بها، مع الاعتماد بصفة خاصة على روسيا والصين وكوريا الشمالية، وتذهب بعض المصادر إلى إن القيمة الإجمالية للصفقات التسلحية مع هذه الدول الثلاث تبلغ 12 بليون دولار تقريباً.

2. العمل على توسيع نطاق صناعتها العسكرية، إذ يعتقد بعض الخبراء أن ما تنفقه إيران على تصنيع الأسلحة التقليدية يصل إلى مئات الملايين في السنة الوحدة، بينما تنفق مبالغ أكبر على الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل، ووفقاً لما أدلى به "أكبر توركان" الوزير الإيراني السابق للدفاع وإمداد القوات المسلحة، فقد دمجت إيران مصانع الحرس الثوري ومصانع القوات النظامية الإيرانية في نظام واحد لكي تصبح أكثر كفاءة، كما أنها ضاعفت إنتاجها من الأسلحة ثلاث مرات منذ عام 1979.

3. بناء قوة من أسلحة الدمار الشامل في المجالات النووية والكيماوية والبيولوجية، لاستكمال أعمال البناء التسلحي الإيراني، واستخدامها في التعويض عن طول المدى الزمني اللازم للانتهاء من أعمال التسلح التقليدي.

ومن خلال رصد واستقراء تنامي القدرة العسكرية الإيرانية نصل إلى عدة حقائق إستراتيجية أهمها:

1) إن إيران تسعى لامتلاك قدرات عسكرية تقليدية تفوق احتياجاتها للدفاع عن نفسها وحماية مصالحها الحيوية، بما يؤكد ضمنياً وجود نوايا الهيمنة وفرض سياسة الأمر الواقع.

2) سعي إيران لامتلاك قدرات عسكرية هجومية في القوات الجوية ومنظومة الصواريخ الباليستية ذات المدى المتوسط والمدى البعيد يشير إلى كبر المجال الجوي الذي تسعى إيران لفرض سطوتها العسكرية عليه، وهذا يعني محاولتها أن تصبح قوة إقليمية عظمى تفرض مصالحها الخاصة، فضلاً عن محاولة إيران امتلاك قدرات عسكرية نووية وأسلحة دمار شامل رغم تصديقها على معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيماوية ورغم عدم وجود تهديدات أو توجهات عدائية ضدها، وهذا السلوك يخلق خللاً استراتيجياً في التوازن العسكري في المنطقة لصالح إيران، ومن ثم يدفع المنطقة إلى متاهات صراع التسلح، وتكريس حالة عدم الاستقرار في منطقة الخليج العربي، ويدفع إلى الحاجة للتواجد العسكري الأجنبي حتى يمكن ردع القوة العسكرية الإيرانية ومنعها من فرض إرادتها على المنطقة.

ولذلك أضحت هناك العديد من المخاطر والتهديدات الإيرانية على الأمن العربي الخليجي سواء على المدى المباشر أو المتوسط كالآتي:

1- إن إيران أعطت لنفسها حق الفيتو في أي ترتيبات أمنية في منطقة الخليج العربي بما يخدم مصالحها الأمنية فقط.

2- اعتناق إيران لإيديولوجية متطرفة تدعم من خلالها حركات التطرف والعنف التي تلجأ لاستخدام القوة للتخلص من الحكومات الشرعية بإقامة العديد من معسكرات التدريب للمتطرفين خاصة العرب منهم

(معسكر الإمام علي شرق طهران، معسكر فاتح غني حسين ويقع في مدينة قم، ومعسكر ابيسك في منطقة قزوين).

3- استمرار الحكومة الإيرانية في تنفيذ إجـراءات ترمـي إلى تكـريس احتلالهـا لجـزر دول الأمارات العربية المتحدة (طنب الكبرى وطنب الصغرى وجزيرة أبو موسى) إمعانا في إتباع سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة مما يشكل إصراراً على الاستمرار في خطواتها الاستفزازية غير المبررة ويدعم عدم الاستقرار في المنطقة.

4- تهديد إيران المستمر بإغلاق مضيق هرمز، خاصة وأن الحرس الثوري الإيراني قـد قام بإجراء مناورة عسكرية متوسـطة وكبـيرة الحجـم في الخلـيج ومضـيق هرمـز خلال الفترة من 1992 وحتى منتصف 1997 من قواعد الحـرس الثـوري في جـزر موسى وبوشهر ولنجه وبندر عباس للتـدريب عـلى أسـلوب غلـق مضـيق هرمـز والسيطرة على الملاحة في الخليج.

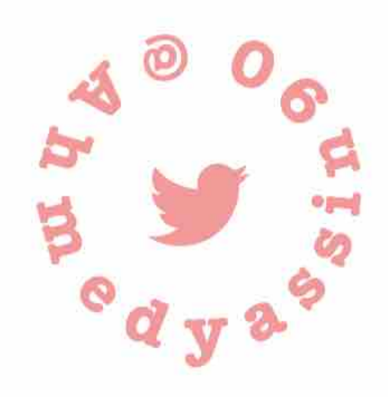
5- القيام بتنفيـذ عمليـات إرهابيـة باسـتغلال الشـيعة المنـتشرين في بعـض الـدول العربية مما يهدد الاستقرار والأمن في هذه الدول.

6- امتلاك قدرات صاروخية هجومية ذات مدى يغطي كامل المنطقة، شبة الجزيـرة العربية والأهداف الحيوية لـدول الخلـيج العـربي، الأمـر الـذي يزيـد مـن حـدة التوترات في المنطقة.



الفصل الرابع

التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة


@Ahmedyassin90

الفصل الرابع

التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة

محددات الرؤية الأمريكية للمنطقة:

يمكن إلقاء الضوء على طبيعة التحولات التي طرأت على الرؤية الأمريكية اتجاه المنطقة العربية من خلال تحديد أهم محددات الرؤية وهي:

❖ المصالح كمحدد للرؤية الأمريكية:

الواقع أنه يمكن للفاحص المدقق للسياسة الخارجية الأمريكية أن يلاحظ بسهولة إن اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط تركز على موضوعين رئيسين هما:

أولاً: المشروع الصهيوني الرامي لإقامة دولة يهودية في فلسطين.

لا يختلف أحد على وجود التزام أمريكي ليس فقط بالمحافظة على أمن إسرائيل في المنطقة، وإنما إمدادها بكل أسباب ووسائل التفوق على الدول العربية مجتمعة، وبالتالي يوجد إجماع على أن إسرائيل هي مصلحة أمريكية، وليست مجرد أداة وظيفية تستخدمها الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية؛ والسياسة الأمريكية الموالية لإسرائيل هي نتاج نفوذ اللوبي الصهيوني وجماعات الضغط اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية، فإسرائيل

أثبتت فعاليتها كحليف للولايات المتحدة الأمريكية في مقاومة أعدائها المشتركين: الاتحاد السوفيتي السابق والنظم الراديكالية ذات التوجه القومي والإسلامي في المنطقة، كما إن إسرائيل هي نواة لمشروع صهيوني أكبر لم يكتمل بعد وما تزال مستمرة في العمل لاستكماله وفق أساليب وآليات ومعدلات تحرص على أن لا تضعها في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة، وفي المرات القليلة التي حدثت فيها خلافات كبيرة وعدائية بين البلدين حول قضايا بعينها ثبت إن إسرائيل كانت هي الأقدر دائماً على تطويع واحتواء الخلاف وسحب الموقف الأمريكي في اتجاهها ولصالحها وليس العكس، فإسرائيل نجحت نجاحاً باهراً في استغلال التناقضات العربية - العربية والتناقضات العربية - الأمريكية من ناحية أخرى، وتوظيفها لصالحها والحيلولة دون بناء علاقات عربية - أمريكية قوية وصحيّة، وكان من أهم الانجازات التي حققتها في هذا المجال نجاح شارون في إقناع الولايات المتحدة في أن الإرهاب العربي - الإسلامي الذي ضربها في 11سبتمبر ليس إلا شكلاً من أشكال الإرهاب الذي تتعرض له يومياً من جانب الفصائل الفلسطينية.

ونظراً لذلك تم صياغة الأوضاع في المنطقة بما يلائم المصالح الأمريكية على أساس التطورات الجديدة، ويتناسب مع التصور الأمريكي للدور الإسرائيلي فيها، وتحديد ترتيب الدول العربية في سلم اهتمامات الولايات المتحدة على أساس فعاليتها في خدمة مصالح الولايات المتحدة، وقدراتها على الاستجابة لمتطلبات السياسة الأمريكية في المنطقة، وايجابية دورها في التأثير على محيطها العربي لتسويق هذه السياسة من خلال:

أ. منح إسرائيل صكاً أمريكياً باعتبارها القوة الإقليمية الكبرى في المنطقة، والحليف الإستراتيجي الوحيد للولايات المتحدة الأمريكية فيها، والتعامل مع القضية الفلسطينية من منطلق التوازن الجديد الذي فرضته نتائج الحرب في المنطقة.

ب. فرض نظام حليف للأمريكيين في العراق ليكون مركز الثقل في المنطقة العربية، ومثالاً لنمط العلاقات بين الولايات المتحدة ودولها، ونموذجاً لإمكانية التغيّرات المطلوبة في الدول العربية، بما يستلزمه ذلك من إقامة علاقات رسمية ومتعاونة مع إسرائيل، ومن إعادة صياغة الأدوار التقليدية لبعض الدول العربية سواء بالنسبة للعلاقات مع الولايات المتحدة، أو لتسوية القضية الفلسطينية.

ج. فرض العزلة على إيران وتطويقها بالنفوذ الأمريكي، والتلاعب بميزان القوى داخلها بما يفرض عليها إما الإذعان أو التعاون مع السيناريو الأمريكي في المنطقة، وإما تعريضها لضغط عنيف يؤدي إلى خلل في الأوضاع الداخلية وتشجيع قوى سياسية بديلة للحكم الإسلامي فيها.

ثانيا: النفط

تنطوي مصالح الولايات المتحدة النفطية في المنطقة على عناصر وأبعاد مركبة أهمها:

ـ أولاً: البعد الاقتصادي الخاص بمصالح شركاتها النفطية التي استثمرت، وما تزال أموالاً ضخمة في مجالات استكشاف وإنتاج وتصنيع وتسويق النفط العربي، وتحقيق أرباح ضخمة من وراء ذلك.

ـ ثانياً: البعد الأمني الخاص بضمان استمرار تدفق النفط العربي إلى الولايات المتحدة وحلفائها بأسعار معقولة.

ـ ثالثاً: البعد الاستراتيجي الخاص بالنفط كآلية من آليات التحكم والسيطرة على النظام الدولي، والذي قد يغزى في ظروف معينة، بمحاولة السيطرة علية أو الاقتراب منه، ولم تواجه الولايات المتحدة، حتى عام 1973، عقبات تذكر دون تحقيقها لمصالحها النفطية على كافة المستويات غير أن هذا الوضع تغير جذرياً بعد اندلاع حرب أكتوبر 1973، بعد أن تمكنت الدول العربية ولأول مرة، من استخدام النفط كورقة ضغط سياسي في صراعها مع إسرائيل بتخفيض معدلات تصديره للدول المؤيدة لإسرائيل، كما نجحت في الوقت نفسه، في مضاعفة أسعاره محققة فوائض مالية هائلة، وهذا التطور الخطير لعب دوراً محورياً في إعادة تشكيل رؤية الولايات المتحدة للمنطقة.

لذلك سيبقى النفط دائماً الهدف الرئيسي ونقطة التلاقي لكافة الخطط والسياسات والاستراتيجيات الأمريكية تجاه المنطقة، وهذا ما أكده المفكر الاستراتيجي الفرنسي (الكسندر دي لوفال) في كتابه (حروب أمريكا ضد أوروبا) إذ يقول: "إن الإستراتيجية الأمريكية بشأن العالم الإسلامي تتأسس بالسيطرة على الاحتياطي النفطي وأنابيب تجارته، وحماية طرق شحنه".

وفي هذا الإطار يمكن أن نصنف ركائز الإستراتيجية للولايات المتحدة النفطية في منطقة الخليج بما يلي:

1) الوجود العسكري في منطقة الخليج ومواجهة أي محاولات، لاسيما من إيران، لإغلاق مضيق هرمز عند مدخل الخليج العربي بين عُمان وإيران أو تعريض شحن النفط في الخليج للخطر.

2) حرب الولايات المتحدة ضد العراق مفهومة فقط في ضوء ما تملكه من طاقات نفطية، أما ما يقال بشأن الإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل، فقد ثبت أنه لا وجود لها إلا في رؤوس قادة السياسية الأمريكية.

3) إن التخلص من نظام صدام حسين سيتبعه محاولات التخلص من أنظمة أخرى في المنطقة مثل إيران وسوريا، وحمل(عصا التأديب)ضد الدول العربية وغير العربية التي تعلن العصيان على الإدارة الأمريكية، خاصة وأن الأهمية الإستراتيجية للشرق الأوسط وتاريخ الأزمة المتواصلة فيه يلزمان الولايات أن تنظر له كعنصر حاسم في رسم الإستراتيجية الاقتصادية والعسكرية العالمية.

❖ خصائص النخبة الحاكمة

يتميز النظام السياسي الأمريكي باستقرار ينـدر وجـوده في نظـام سـياسي في العـالم، فتداول السلطة يجري بسلاسة وانتظـام بـين حـزبين كبـيرين لا ثالـث لهـما، والتبـاين بـين إيديولوجيات وبرامج وسياسات ومواقف هـذين الحـزبين يبـدو واضـحا بالنسـبة لقضـايا الداخل بأكثر مما يبدو بالنسبة لقضايا الخارج، كما أنه لا توجد فجـوة واسـعة بـين رؤيـة الحزبين للمصالح الأمريكية الوطنية في العالم أو في منطقة الشرق الأوسط، غير أن ذلـك لا يعني تطابق أداء السياسة الخارجية للإدارات الجمهورية والديمقراطية، فقـد يتبـاين هـذا الأداء من إدارة إلى أخرى، لكن التغيير في التوجهات لا يتم فجأة وإنمـا بطريقـة متدرجـة، كما إن التباين في السياسات يكون في العـادة عـلى القضـايا الثانويـة أو الفرعيـة ولا يمـس القضايا الأساسية أو الجوهريـة، ويتصـل بالوسـائل والأدوات ولـيس بالأهـداف والغايـات، ويعكس خلافات في وجهات النظر وزوايا الرؤية بأكثر مما يعكـس اختلافـات عقائديـة أو إيديولوجية، وليس معنـى ذلـك أن السياسـة الأمريكيـة لا تعـرف التحـولات أو التغـيرات المفاجئة والجذريـة أو إنهـا بمنـأى عـن الاختلافـات الأيديولوجيـة بـين الحـزبين الكبـيرين، فالتحولات المفاجئة في توجهات هذه السياسة قد تحدث في حال انتقال السلطة من إدارة يقودها الجناح الأكثر ليبرالية في الحزب الديمقراطي مثلاً إلى الجناح اليميني الأكـثر تطرفـاً في الحزب الجمهوري، أو العكس. وهذا ما حدث بالفعل حين انتقلت الإدارة مـن الحـزب الديمقراطي بقيادة كارتر إلى الحزب الجمهوري بقيادة كلينتون، ثم مرة أخرى إلى الحـزب الجمهوري بقيادة بوش الابن.

ومما يوضح المرونة في صنع السياسة الخارجية في الإدارة الديمقراطية قيام الـرئيس أوباما فـور تسـلمه السـلطة في ينـاير 2009 بعمـل نقطـة تحـول في العلاقـة مـع العـالم الإسلامي، والدعوة إلى فتح صفحة جديدة تقوم على الاحـترام المتبـادل، كـما بـدأ الـرئيس حملة للضغط على إسرائيل بشأن وقف المستوطنات في الضفة الغربية، وذلك كبداية لحل الصراع العربي - الإسرائيلي.

❖ مجالات الدور العربي في السياسة الأمريكية:

لأكثر من 50 عاماً، والولايات المتحدة تمارس على أرض عالمنـا العـربي كجـزء مـن العالم، إستراتيجية المائدة الصينية تحرك بها الأحداث، وهي متخفية وراء ستار، بحيـث يظهر وكأن الأحداث تتحرك ذاتياً، والنتيجة أنها تفرض على دول المنطقة شـكل ترتيـب أولويتها، دون تـدخل مبـاشر، يسـتنزف جهـدها وطاقتهـا في حـروب إقليميـة وأهليـة وسباق تسلح ومنازعات واشتباكات وفوق ذلك كله تجميد عمليـة الإصـلاح السـياسي، وحريـة الشـعوب، لكـن مـن المؤكـد إن هـذه مرحلـة مـن عصر لـه فكـره وفلسـفته واستراتيجياته وظروفه، ونطاقه، وأدواته السياسية، ولأن تتـاح لهـذه المنطقـة العربيـة فرصة تاريخية نادرة لتشد خيوطها إلى أصابع يدها، تمسك بهـا هـي، ولا تـترك لغيرهـا تحريكها وتتحكم هي بوضع أولوياتها، وتغير المسار القديم، لأن تغيرات كثيرة وعميقة في العالم في فترات السنوات العشر الماضية، من شأنها إضعاف ماكينـة المائـدة الصـينية وربما إيقاف عملها وتعطيلها، ووجه التشبيه هنـا أن إسـتراتيجية الولايـات المتحـدة في عدد من مناطق العالم الثالث، وعلى رأسها الشرق الأوسط، في سـنوات الحـرب البـاردة

كانت تمارس دورها بصورة متشابهة، فالأحداث الإقليمية تقع، وأبطالها يتحركون، وهم أطراف في هذه الأحداث لكن حركتهم تجري فوق أرضية صنعتها السياسة الأمريكية وخططت لها، وتتحكم في حركتها مثل القرص الدوار على المائدة الصينية، وتتحكم في لحظة إيقافها، ويظلّ الذين يتحركون فوقها مقتنعين بأنهم هم صانعوا هذه الأحداث وهم إبطالها، بينما الحقيقة خلاف ذلك تماماً، وهي طريقة كانت تجري ممارستها في إطار الصراع الذي كان دائرا بين الغرب والشرق في سنوات الحرب الباردة، وكجزء من نظرية "الاحتواء" التي شكلت الفلسفة السياسية للولايات المتحدة والغرب، ويكمل هذا ممارسات الأبواب الخلفية للسياسة الخارجية، أي عمليات الاغتيالات والانقلابات وإشعال المنازعات بين الدول أو داخل الدول بين طوائفها وتياراتها الدينية والسياسية.

ومع الحادي عشر من أيلول سبتمبر2001 وجدت الولايات المتحدة نفسها أمام تحدي حقيقي وجّه إستراتيجيتها نحو إعادة رسم الإستراتيجية الأمريكية على أساس تطوير التدخل الانتقائي، خاصةً أن 40 دولة قد أيدت هجومها على أفغانستان بالمقارنة مع 28 دولة في حالة العمل العسكري ضد العراق عام 1991، كما أن هذا التأييد جاء بعد 26 يوماً من هجمات 11 من سبتمبر بالقياس إلى 165 يوما كما حصل بعد غزو العراق للكويت، الأمر الذي سهّل استصدار الإستراتيجية الأمريكية الجديدة التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في العشرين من أيلول 2002 وتم وضعها في تقرير البيت الأبيض، وقد تبين أن التقرير يرسم نقطة انعطاف بين سياستين: الأولى

سياسة الاحتواء والردع والثانية: سياسة القضاء على الأعداء، إلا أن التقرير المذكور لم يجعل إستراتيجية التدخل المباشر مطلقة، إذا اعترف بضرورة الردع أولاً ثم الانتقال للقضاء على العدو إذا فشل الردع. لكن رائحة البارود وتواشيح الدم تظهر واضحة في تلك الإستراتيجية عندما نقرأ فيها "إن الولايات المتحدة أصبحت تتمتع بوضع لم يسبق له مثيل في التاريخ، عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، والآن تجد نفسها أمام واجب أخلاقي ومسؤولية تاريخية." ويتجسد هذا الوضع بأن الولايات المتحدة قد وجدت نفسها أقوى دولة في تاريخ العالم، فرأى بعض الذين يقومون على رسم سياستها بأن لها فرصة أن تسيطر على العالم، وهذا ما لم يكن موضوع متوافق عليه ويفسر خلفية انتقاد الرئيس الأمريكي السابق (بيل كلينتون) للرئيس جورج بوش في إستراتيجيته الجديدة عندما قال: "ثمة فرق بين أن تدير العالم وأن تسيطر عليه "وهنا نلاحظ كيف أن الإستراتيجية الجديدة تفضل السيطرة على الإدارة.

وبعد تحقيق النصر في العراق تحدث وزير الخارجية الأمريكي "كولن باول" عن بيئة إستراتيجية جديدة في منطقة الشرق الأوسط على أنها أحد الأشياء الهامة التي يتضمنها هذا النصر...والقوة العسكرية الأميركية هي التي خلقت هذه البيئة.وأن الخطوة الرئيسية المتعلقة بتغيير معالم منطقة الشرق الأوسط قد بدأت فعلياً مع عملية تحرير العراق وقد تعتبر واقعياً كما وصفها "باول "بأنها بيئة إستراتيجية جديدة أو من الأفضل اعتبارها زلزلاً إقليمياً أحدث تبديلاً عميقاً في المعالم السياسية في المنطقة. وكنتيجة لنجاح عملية تحرير العراق من الممكن أن

تنجذب أمريكا إلى إحداث تغييرات في منطقة الشرق الأوسط وينبغي لهذه التغييرات أن تكون وفقاً لما يلي:

1) يجب أن تُمنح الأنظمة المعارضة لمصالح الولايات المتحدة الفرصة في إصلاح موقفها أو تُزال نهائياً.
2) يجب أن تسعى إلى نشر الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط حيث يمكن تطبيق ذلك دون المساس بالأنظمة الحالية.
3) يجب أن تسعى الولايات المتحدة إلى إحداث تغيرات في أنظمة الحكم وتغيرات إقليمية، وتعزيز الديمقراطية التحررية.
4) يعتبر الإرهاب تهديدا جدياً وهاماً ويرتبط بشكل لا سبيل للخلاص منه مع المشاكل المتعلقة مع إيران وسوريا.

إلا أن الأحداث الدامية التي شهدتها المنطقة العربية نتيجة الغزو الأمريكي لكل من العراق وأفغانستان والتي أدت إلى انتشار الفوضى والاضطراب، وأسفرت عن انتشار الإرهاب، وساهمت في تفجير الأزمات واختلال التوازنات وتنامي الأصوليات، وتسببت في زيادة مشاعر الكراهية ونوازع العداء تجاه السياسية الأمريكية في الشارعين العربي والإسلامي، وأوضحت للأمريكيين محدودية القوة العسكرية الأمريكية بالرغم من ضخامتها وسطوتها، وقصور سياسة تغيير النظم وتعديل ثقافة المجتمعات باستعمال وسائل القوة وأساليب الضغط، وصعوبة الوصول إلى "عقول وقلوب" الشعوب

بتحركات إعلامية وليس بقرارات سياسية، قد دفعت الحكومة الأمريكية إلى إجـراء بعـض التغيير في الخطوط العامة لتوجهاتها في المنطقة في الاتجاهات التالية:

أولاً: التراجع عن فكرة تغيير الأنظمة الحاكمة في المنطقـة العربيـة، وذلـك توجسـاً من أن يكون البديل قوي ذو توجهات معادية للولايات المتحدة، ونظـم عسـكرية وطنيـة قليلة الخبرة، وذات ردود فعل متهورة وعنيفة لكسب الشـارع السـياسي، خاصـة في ضـوء تمتع الأمريكيين بعلاقات طيبة مع نظم الحكم العربية، وتجربة طويلة في معرفة مسالكها ووسائل الوصول إليها وأساليب الضغط عليها، وهو توجه لعبت إسرائيل دوراً هاماً لتثبيته في السياسة الأمريكية لمصلحتها في الحفاظ على التركيبة الحالية لـنظم الحكـم في المنطقـة، وإن هذا لا يعكس بالضرورة اتجاهاً أمريكياً بتجنب الضغوط على الأنظمـة العربيـة عنـد الضرورة، أو عدولاً عن سياستها في إعادة رسم الخريطة السياسية والجغرافيـة في المنطقـة وتغيير توازنات القوى داخلها.

ثانياً: الكف عن محاولة فرض الديمقراطيـة بـالمفهوم الغـربي "المتكامـل "عـلى دول المنطقة، وإبداء الاستعداد لتفهم خصوصية الظروف الداخلية لهذه الـدول، وتقبـل فكـرة التدرج في إجراء التغيرات المطلوبة، وأسلوب ممارسة العملية الديمقراطيـة عـلى خطـوات، مع دفع هذه الـدول - في نفـس الوقـت - إلى الحفـاظ عـلى الشـكل الـديمقراطي لـنظم الحكم وعدم المبالغة في استعمال أدوات السلطة القمعية تجنباً لإحـراج الإدارة الأمريكيـة في ضوء التزاماتها المعلنة بنشر الديمقراطية.

ثالثاً: قيام الإدارة الأمريكية بتسريب معلومات عن إجراء دراسات لبحث إمكانية انسحاب القوات الأمريكية تدريجياً من العراق؟؟؟، واتخاذ بعض الإجراءات على الساحة العراقية التي تشير إلى تحركاتها في هذا الاتجاه، والاتصال ببعض الدول العربية لإقناعها بإرسال قوات إحلال عربية تؤمن انسحاب الأمريكيين وتساعد القوات العراقية على حفظ الأمن بالبلاد وتساهم في دفع العملية السياسية، وذلك دون الإفصاح عن خطة مفصلة للانسحاب ومؤيدة ببرنامج زمني لتحقيقه، تجنباً لكشف نواياها الحقيقية أو أجندتها الخفية في هذا الشأن، وتفادياً لإعطاء الانطباع بهزيمة القوات الأميركية أمام عمليات المقاومة العراقية.

يمكن القول أن السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية في فترة رئاسة بوش الابن انطلقت من ثلاثة ركائز أساسية:

أولاً: العمل على إعادة رسم الملامح والخصائص السياسية في دول المنطقة لكي تصبح أكثر ديمقراطية وانفتاحاً.

ثانياً: الحيلولة دون ظهور أية تيارات أو قوى سياسية مناوئة للولايات المتحدة فكرياً وإيديولوجياً، والضغط للتخلص منها إن وجدت وذلك تحت دعوى الحرب على الإرهاب.

ثالثاً: الحفاظ على التفوق الإسرائيلي في المنطقة، وضمان استمراريته، حتى وإن تم ذلك على حساب واشنطن من الدول العربية، وهذه الركيزة وإن

كانت تشكل ملمحاً ثانياً في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة، إلا أنها اكتسبت أبعاداً جديدة، دشنها وصول إدارة بوش للبيت الأبيض، وانتقال العلاقة بين واشنطن وتل أبيب كي تأخذ شكل "التوأمة السياسية " بديلاً عن التحالف الإستراتيجي.

ويتبع الإطار الحاكم لهذه الركائز الثلاث في أن الولايات المتحدة لم تعد تنظر للعالم العربي باعتباره شريكاً إستراتيجياً بقدر ما هو امتداد للأمن القومي الأمريكي، والفرق بين الحالين كبير بالطبع، فاعتبار العرب شريكاً إستراتيجياً يوفر فرص لالتقاء الطرفين عند مصالح ورؤى مشتركة، وربما يقلل من التخوف العربي من انحرافات السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه المنطقة، في حين اعتبار المنطقة امتدادا لأمن الولايات المتحدة يجعل العلاقة بين الطرفين علاقة تبعية لمصلحة الجانب الأمريكي بالطبع، ما قد ينبئ باستمرار حال التوتر المسيطر على الطرفين، دون أن يقلل هذا من محاولات تضيق جسر الهوة الناشئة بين العرب والولايات المتحدة.

وعندما جاء أوباما إلى القاهرة لإلقاء خطابه الموجه إلى العالم الإسلامي في الرابع من يونيو 2009، وذلك لأنه يؤمن تماماً بأن سياسة بلاده اتجاه العالم الإسلامي قد ثبت فشلها، وأنه آن الأوان لتجربة سياسة جديدة تقوم على رؤية مختلفة، بعبارة أخرى، فإنه جاء للقاهرة من أجل هدف واحد فقط هو مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية ولاشيء غيرها، وإن خطاب أوباما حمل عدداً من التحولات الهامة في التوجهات السياسية، بل وانتقادات للسياسة الخارجية

الأمريكية في عهد بوش بدءاً من العراق، ومروراً بالحريات المدنية، ووصولاً إلى جوهر التعامل مع العالم الإسلامي، وإذا كان الأمر كذلك، فإن إلقاء الخطاب في جامعة القاهرة وليس بالكونجرس الأمريكي يصبح أقوى بكثير وليس العكس، فلعلها المرة الأولى التي يقف فيها رئيس أمريكي خارج أرض الولايات المتحدة الأمريكية ويوجه انتقادات لسياسة بلادة الخارجية في عهد سلفه، وتلك مسألة غير مألوفة، بل ومستهجنة داخل الولايات المتحدة، بل وثقافات أمم أخرى أيضاً، ومن هنا فإن ما فعله أوباما شجاعة استمدها من شعبيته التي كانت مرتفعة وقت إلقاء الخطاب، ومن وجود رغبة تعكسها استطلاعات لرأي العالم الأمريكي في تغيير السياسات التي انتهجها بوش.

ولعل أسوء النتائج التي خلفتها إدارة بوش لأوباما هو إن المنطقة العربية باتت إزاء المشهد إقليمي مغاير تماماً لما ورثه بوش عشية وصوله للسلطة عام 2000 فهو ترك خلفه شرق أوسط يخرج من ثلاثة حروب جرت في أقل من ست سنوات، حرب العراق 2003، وحرب لبنان 2006، وحرب غزة 2008، وما خلفته هذه الحروب من إعادة للأدوار والأوزان في المنطقة بحيث أعطت الأفضلية، ليس فقط لقوى إقليمية لطالما كانت تبحث عن موطئ قدم لها في الفناء العربي، وإنما أيضا لقوى وجماعات لا تحظَ بإجماع عربي وتسعى للقفز فوق أطروحة الدولة الوطنية، وكما أنه شرق أوسط تتراجع فيه فرص وخيارات السلام مع إسرائيل وتتزايد فيه أفضلية للمقاومة والنزاعات والصراعات الأهلية. وعلى هذه النتيجة المنطقية لمجمل هذه الأوضاع يمكن رصد ملمحين من ملامح رئيسة لهذا النظام الإقليمي الجديد في المنطقة أهمها:

أولا: انتقـال مراكـز الثقـل في تفـاعلات النظـام الإقليمـي مـن القلـب (مصر، والسعودية، والعراق) إلى الأطـراف (إيـران وتركيـا) بالإضـافة إلى انتهـاء أسـطورة التـوازن العربي مع إسرائيل، فالتفاعلات الرئيسية في المنطقـة هـي بالأسـاس تفـاعلات غـير عربيـة، وهي موزعة على النحو التالي:تفاعلات أمريكية - إيرانية، وتفاعلات إيرانيـة - إسرائيليـة، وتفاعلات إسرائيلية - تركية وفي كل هذه التفاعلات لا تقـوم الأطـراف العربيـة إلا بـأدوار المحفز (سوريا) أو المسهل (قطر وحزب اللـه وحماس)، والولايات المتحدة لا ترى تهديـدا لمصالحها في المنطقة أكثر من بروز إيران قوة إقليمية ذات ثقل، ويبدو أن إصرار واشـنطن على استرضاء طهران بمثابة اعتراف صريـح بمـدى نفوذهـا الـذي تمتلكـه الأخـيرة، وترسـيخ ضمني لدورها كطرف أصيل في إدارة التفاعلات العربية -العربية، في حـين تبـدو إسرائيـل مفزوعة من الخطر الإيراني الذي بات يطوقها بأذرعه الممتدة إلى قلـب المنطقـة العربيـة، وأما تركيا فتلعب على أنغام التوتر القائم في المنطقة، وتقوم بتوظيفـه لخدمـة مصـالحها، سواء من خلال القيـام بـدور "الوسـاطة " للخلافـات الإقليميـة والعربيـة (كالوسـاطة بـين دمشق وتل أبيب، أو بين حماس وفتح) أو من خـلال المزايـدة عـلى القضـايا العربيـة عـبر استنفار الروح العثمانية في مواجهة تل أبيب وذلك على نحو ما يردد رئيس وزراها دائما.

ثانيا: حدوث تحولات إستراتيجية في منظومة الأمن الإقليمي، هي تحولات تجسد عملياً انتهاء أطروحة الأمن الإقليمي العـربي، لـكي تحـل محلهـا أطروحـة الترتيبات الأمنية الثنائيـة وفي هـذا السـياق يجـب الإشـارة إلى ثلاثـة أنمـاط مـن الترتيبات الأمنية الجديدة، أولها: ترتيبات إقليميـة عربيـة تظهـر جلياً في صـيغة

التحالف السوري -الإيراني وثانيها: الترتيبات الأمنية وتتجسد حالياً في علاقة التحالف بين طهران والفاعلين الجدد "حزب الله و"حماس" وثالثهما: ترتيبات إقليمية دولية سواء من خلال الصيغة الإسرائيلية - الأمريكية التي تمت بلورتها في الاتفاق الأمني بين تل أبيب وواشنطن، التي تقوض الأمن العربي من باب المندب وحتى البحر المتوسط، ومن خلال صيغة التحالف الأمني بين إسرائيل والقوى الأوروبية الرئيسية مثل فرنسا وألمانيا من أجل وقف تهريب الأسلحة لحركة حماس.

وأسفرت هذه التطورات التي شهدتها المنطقة عن تبلور اتجاهات متعارضة في السياسة العربية يتميز بتصادم المفاهيم، وتصارع الإرادات، وتنافس المحاور، وتباين الآراء حول وضع نشاط المقاومة في موقف متعارض مع مسؤوليات الدولة، واختلاف التقدير بالنسبة لاعتبار النشاط الإيراني مصدر التهديدات الرئيسي للدول العربية، وتراجع الدور الإسرائيلي في التصور العربي إلى ترتيب متأخر عنه، وهو الأمر الذي ضاعف من مظاهر الانقسام والتشرذم في الصف العربي، وزاد من أجواء التوتر والتجاذب في العلاقات الإقليمية، وذلك في نفس الوقت الذي تتحرك فيه سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة في اتجاه مختلف يتمثل في التركيز على خط الانفتاح والتهدئة بالمنطقة، بدءاً من تصعيد علاقتها بتركيا لتكون "منفذاً" لها على العالم الإسلامي، والتعامل معها على اعتبارها الدولة النموذج في ساحته، ومروراً بالتطلع لبدء حوار شامل مع إيران يغطي كافة القضايا الإقليمية، وانتهاء بمحاولات تحريك جهود التسوية السلمية في

القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين، وتناقض واضح مع سياسية الحكومة الإسرائيلية الجديدة.

والتحولات الأمريكية الراهنة لا تعيد فقط صياغة العلاقات العربية - الأمريكية، بل ونظيرتها الإقليمية، وذلك من منظور مختلف تماماً عما قامت به إدارة الرئيس السابق جورج دبليو بوش وذلك من خلال التحولات التي طرأت في السياسة الأمريكية للإدارة الجديدة في ما يلي:

أولاً: انتقلت إدارة أوباما من سياسة التصعيد والمواجهة مع إيران إلى محاولات الاحتواء من خلال فتح حوار مباشر مع طهران، ومع إرسال إشارات كثيرة ترسخ جميعها قطيعة كبرى مع سياسات الإدارات الأمريكية السابقة التي استمرت لنحو ثلاثة عقود، وقد أربك هذا التوجه الأمريكي الجديد حسابات الإطراف العربية التي كانت كثيراً ما راهنت على استمرار التوتر الأمريكي - الإيراني، وما قد يوفر لها من قناعة إقليمية قد تحول دون تزايد النفوذ الإيراني، في حين بنى البعض حساباته على قدرة الولايات المتحدة على ردع طهران وعدم السماح بالتحول إلى قوة إقليمية مؤثرة وقد كان على واشنطن سرعة إرسال رسائل تطمين للأطراف العربية مفادها عدم التضحية بأمنها واستقرارها في أي صفقة يجري عقدها مع طهران.

ثانيا: تبدو الولايات المتحدة مستفيدة من إعادة صوغ العلاقات التحالفية في المنطقة سواء بين الخصوم القدامى مثل سوريا والعراق، أو بين المتنافسين الجدد مثل تركيا وإيران، وهو ما يضع ضغوطاً هائلة على الحلفاء القدامى مثل مصر والسعودية والأردن، ويفرض عليهم إعادة تقويمهم علاقاتهم الإقليمية بالابتعاد عن دائرة الاستقطاب والاحتقان إلى الواقعية والشراكة الإستراتيجية.

❖ مجالات الدور الإيراني في السياسة الأمريكية

مازالت العلاقات الأمريكية – الإيرانية تأخذ شكل المنحى شديد التعرج الذي يتسم بالارتفاعات والانخفاضات المتوالية، والتزام كل طرف في علاقته بالطرف الأخر، إيقاعاً منتظماً، فكلما تقدم طرف خطوة للأمام في علاقته بالطرف الأخر انسحب الطرف الآخر بنفس القدر، وهكذا صارت العلاقات بينهما ـومازالت ـ تكتسي بثوبها العدائي الذي يغلغلها منذ قيام الثورة الإسلامية في عام 1979. فمن وجهة النظر الأمريكية مازالت إيران على رأس قائمة الدول الراعية للإرهاب لمعارضتها عملية السلام، ودعمها لحركة حماس، وحزب الله وحركة الجهاد الإسلامية، وسعيها نحو حيازة أسلحة دمار شامل بمساعدة روسيا والصين، كما تأتي إيران على قائمة الدول المتهمة بانتهاك حقوق الإنسان وعلى الجانب الإيراني: "لازال شعار الموت لأمريكا" يتردد في المناسبات الإيرانية القومية. وعلى الرغم من تحديد العقوبات الأمريكية بشأن الاستثمار في النفط الإيراني لأكثر من 40 مليون دولار سنوياً، وعلى الرغم من مشكلة الأموال الإيرانية المجمدة في البنوك الأمريكية لم تجد حلاً أيضاً، إلا أن عام 2000 شهد خطوات تقارب كثيرة من جانب الطرفين توطئة لمزيد من التطور نحو الانفتاح والحوار.

وبعد تنسيق وتفاهم مشترك بين طهران وواشنطن حول ملفات شتى وخلافات عديدة باتت تثقل العلاقات المتوترة بين الطرفين خلال السنوات التي أعقبت الحادي عشر من سبتمبر 2002، كان من أبرزها ملفا سياسة إيران

الإقليمية مع دول الجوار الجغرافي لا سيما العراق وأفغانستان وسوريا، ثم الملف النووي الإيراني. فيما يخص الملف الأول، لقد نفذت قدرات الإيرانيين على إحداث توازن في العلاقة مع واشنطن بشأن ما يجري في دول الجوار الإيراني، كان هناك تصعيد آخر وسط التهديدات المتبادلة والحوار الذي تفوح منه رائحة التصعيد بين واشنطن وطهران، كانت هناك خطوات متوازية تجري في الاتجاه المعاكس من تحت الطاولة حول ملفات وموضوعات شائكة ومهمة للجانبين كالملف العراقي.

ففي 9 ابريل 2003، أي بعد مرور ثلاثة أسابيع فقط على بدء دخول القوات الأمريكية بغداد، والإعلان رسمياً عن احتلال القوات الأمريكية للعاصمة العراقية، وانتهاء حقبة صدام رسمياً، غير أن هزيمة الولايات المتحدة لأقوى جيش نظامي عربي بهذه السرعة – وهو ما فشل الإيرانيون في انجازه بعد ثماني سنين من الحرب الدموية – أثارت الذعر في نفوس أعداء أمريكا في المنطقة وما وراءها، في طهران واجه رجال الدين حقيقة جديدة وقائمة، لقد اكتمل الحصار الأميركي لإيران، خلال الأربع والعشرين سنة لحكم رجال الدين، نادراً لم يشعروا بهذا القدر من الضعف، قبل أيام من إعلان بوش عن أن المهمة قد انتهت على ظهر حاملات الطائرات الأميركية "إبراهام لينكولن "في 1 مايو/أيار، عرفت إيران بأنه ينبغي القيام بمحاولة أخيرة لمد اليد إلى الولايات المتحدة الأميركية، بعد أن رأى الإيرانيون أن بقاء النظام الإيراني نفسه بات على المحك، ووضعوا كل شيء على الطاولة، حزب الله، والصراع العربي

الإسرائيلي الفلسطيني، بما في ذلك حماس والجهاد الإسلامي والبرنامج النووي الإيراني.

وأعد الإيرانيون اقتراحاً شاملاً بين حدود صفقة ضخمة محتملة بين البلدين تعالج كافة النزاع بينهما. كتب "صادق خرازي"، نجل شقيق وزير الخارجية الإيراني وسفير إيران لدى فرنسا، المسودة الأولى للاقتراح، ثم رفعت المسودة إلى المرشد الأعلى للثورة الإيرانية للمصادقة عليها، والذي طلب بدوره من "ظريف " - السفير لدى الأمم المتحدة – مراجعتها قبل إرسالها إلى الأميركيين، ووضع اللمسات الأخيرة عليها، بالإضافة لذلك،أجرى الإيرانيون مشاورات مع "تيم غالديمان" السفير السويسري لدى إيران، والذي كان سيسلم الاقتراح في النهاية إلى واشنطن، وبالنسبة إلى وزارة الخارجية الأميركية لم يكن الاقتراح بحاجة إلى تفكير، فقد عرضت إيران تقديم تنازلات هامة في مقابل إنهاء سياسية العقوبات التي ترعاها لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (إيباك)المؤيدة لإسرائيل، إلا أن العرض الإيراني جاء في وقت كانت فيه الولايات المتحدة في أوج قوتها، فقد سارع "تشيني و"رامسفيلد" إلى وضع حد للمسألة، كانت حجتهما بسيطة ولكن مدمرة، قال: لا تتحدثوا إلى الشر...وفي النهاية ودون أن يعقد أي اجتماع واحد بين الأجهزة لمناقشة الاقتراح، جاء الرد الأمريكي: لا مفاوضات مع طهران.

ثم جاء الملف العراقي ليعود بالعلاقات الأمريكية – الإيرانية إلى بؤرة ساخنة وأشد توتراً، حيث أفضت المخاوف والهواجس الإيرانية من عراق جديد

يكون موطئ قدم لأمريكا في المنطقة وأداة لتطويق إيران ومحاصرتها وتحجيم تطلعاتها الإقليمية، إلى جنوح طهران نحو التدخل في الشأن العراقي لتعظيم نفوذها هناك عبر تعزيز فرص الأغلبية الشيعية في الإمساك بمقاليد الأمور داخل الحكومة الجديدة فضلاً عن دعم قوى المقاومة ضد الاحتلال الأمريكي لرفع كلفة بقاء القوات الأجنبية بالعراق وتبديد تطلعاتها في توسيع العمليات العسكرية لتطال إيران، ومن ثم تصاعد رد الفعل الأمريكي ضد طهران إثر اتهامها بالتدخل في العراق وإيجاد العراقيل أمام المشاريع الأمريكية هناك، بل إن الاتهامات الأمريكية لإيران بلغت حد اتهامها بإيواء عناصر من تنظيم القاعدة من أمثال "سعد بن أسامة بن لادن" نجل زعيم التنظيم، و"أيمن الظواهري" الرجل الثاني في التنظيم، ورغم أن هذه الاتهامات قد نفتها طهران، إلا أن" بوتر غورس" مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية قد وصف إيران أمام لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ بأنها أكبر تهديد لأمن الولايات المتحدة الأمريكية.

وبينما اعتمدت القيادة الإيرانية سياسة حافة الهاوية مع الولايات المتحدة في التعامل مع الأزمات الناشبة في العراق أو أفغانستان، عمد الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش إلى احتواء إيران عبر عدة مسارات هي:

الأول: دبلوماسي، وذلك بمحاولة خلق محور عربي لمواجهة إيران عبر إثارة مخاوف الدول العربية مما أسماه من الخطر الإيراني.

الثـاني: فـرض عقوبـات اقتصـادية اسـتهدفت تقييـد حركـة البنـوك والاسـتثمارات الإيرانية، من خلال استصدار قرارين من مجلس الأمـن الـدولي هـما 1733و1696 كغطـاء دولي لها، يقضيان بفرض عقوبات اقتصادية عليها.

الثالث: محاولة خلخلة الوضع الداخلي في إيران تحـت شـعار تـرويج الديمقراطيـة حيث تم رصد 76 مليون دولار لهذا الهدف في عام 2008 وحده.

وبعد فشل هذه السياسـة في تحقيـق أيـة أهـداف حقيقيـة وتـولي إدارة أمريكيـة جديدة برئاسة باراك أوباما، تنتهج سياسـات خارجيـة مغـايرة لسياسـات الإدارة السـابقة، أصبح المجال مفتوحاً لبدء حوار أمريكي - إيراني حقيقـي، خاصـة في ضـوء مجموعـة مـن المؤشرات:

أولها: إطلاق الرئيس الأمريكي بارك أوباما دعوة غـير مشروطـة للحـوار مـع إيـران، وهي إشارات ردت عليها إيران بالإفراج عـن الصـحفية الأمريكيـة "روكسـانا "بعـد إعـادة محاكمتها من جديد.

ثانيهما: التزام الإدارة الأمريكيـة بموقـف المتـابع للانتخابـات الرئاسـية وللتطـورات السياسية في إيران، وإعلان الرئيس الأمريكي أنه يحترم السيادة الإيرانيـة، وأنـه لـن يسـمح بتحول قضية الحوار بين بلاده وإيران إلى ورقة للمساومات الداخلية في إيران، وأن تعامله المباشر سيكون مع الزعيم، هو ما يشـير إلى وجـود إدراك حقيقـي لـدى الإدارة الأمريكيـة برئاسة أوباما لطبيعة النظام الإيراني ولكيفيـة صـناعة القـرار هنـاك، لاسـيما فـيما يتعلـق بملف الحوار مع بلاده.

ثالثهما: تأكيد الرئيس الأمريكي حق إيران في امتلاك برنامج نووي سلمي.

تلتقي المصالح الأمريكية – الإيرانية في القضايا الجيوبوليتكية الأهم، على الرغم من تصادمها في مسائل فرعية وإيديولوجية، إذ لا تعرف العلاقات الدولية تطابقاً في المصالح بين أي بلدين، بالرغم من الالتقاء الموضوعي بين واشنطن وطهران، فقد استمرت العلاقات مقطوعة بين الطرفين منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام 1979.

حيث لعبت عوامل كثيرة دوراً في منع حصول تفاهم أمريكي- إيراني من أهمها:

أولاً: المكون الإسرائيلي النافذ في واشنطن والراغب في تعطيل العلاقات بين طهران وواشنطن خوفاً على مصالحه، وهكذا يمكن ملاحظة إن المنافسة الإقليمية بين إيران وإسرائيل قد قوضت السياسية الأمريكية في الشرق الأوسط، فمن ناحيتها أفشلت إيران جهود التسوية بين الدول العربية وإسرائيل لأنها كانت ستؤدي إلى شرق أوسط جديد بقيادة إسرائيلية بحيث يتم تهميش طهران ومصالحها في المنطقة، وبالمثل أفشلت إسرائيل كل محاولات التقارب التي لم تنقطع بين واشنطن وطهران بوساطات أوروبية وعربية وأسيوية، لأن تل أبيب ترى في هذا التقارب تهديداً لموقعها في المنطقة.

ثانياً: تعرقل طهران مشروع الشرق الأوسط الجديد بالأصالة عن نفسها وبالنيابة عن حلفائها الممتدين من العراق وحتى غزة، وهذه العرقلة تجعل لإيران أهمية خاصة في الإستراتيجية الأمريكية على الرغم من قطع العلاقات منذ انتصار الثورة الإيرانية 1979، فقد استطاعت طهران استثمار التناقضات في المنطقة والأخطاء الفادحة للإدارة الأمريكية السابقة بخليط مدهش من فن المداورة الإستراتيجية وأصول الدهاء الإيراني، فإن طهران تعلم قبل غيرها حدود القوى الكونية التي تكبح طموحها التاريخي للعب دور إقليمي تحت أسقف منخفضة، وعلى الناحية المقابلة تعلقت خيارات واشنطن النظرية إلى احتمالين فقط: التسوية السياسية والعمل العسكري، ويعد سيناريو تغيير النظام الإيراني من الداخل مستبعداً، لأن حركات المعارضة الإيرانية في الداخل، شخصيات وأحزاباً، لا تستطيع بحكم موازين القوى الداخلية الإيرانية استثمار الوضع الإقليمي والدولي للضغط على النظام بجدية.

إن أبرز نقاط الخلاف والتقاطع بين الولايات المتحدة وإيران من وجهة نظر الأخيرة هي:

1) الأرصدة الإيرانية المجمدة في المصارف الأمريكية، منذ أزمة الرهائن الأمريكيين عام 1979 والتي تقدر قيمتها بنحو 12 مليار دولار، وتعتبر طهران إن الإفراج عن هذه الأرصدة شرط أساسي، لتطبيع العلاقات مع واشنطن.

2) الحظر التجاري والتكنولوجي والعسكري الشامل المفروض على إيران تدريجيا منذ عام 1993، والذي يزعزع استقرارها الاقتصادي، ويعوق إعادة بناء قدراتها العسكرية الدفاعية، التي دمرت خلال الحرب مع العراق، وترى طهران في هذا الحظر حرباً اقتصادية أمريكية معلنة ضدها، وتعتبر أول خطوة ينبغي أن تبادر واشنطن إليها كدليل حسن نية اتجاه إيران، تتمثل في إلغاء الحظر.

3) الوجود العسكري الأمريكي في مياه الخليج، الذي تعارضه إيران، لأنه يهدد أمن المنطقة وسيادتها، وتطالب بأن تتولى الدول المطلة على الخليج حماية أمنه من خلال التعاون المشترك فيما بينهما.

4) التخلي عن الجيوبوليتكا المعادية لإيران في تحويل خطوط نفط وغاز منطقة قزوين –أسيا الوسطى- عن إيران، وترك قوة الحقائق للحاجات الاقتصادية تأخذ مجراها.

5) الاعتراف بدور إيران الإقليمي.

أما المحددات التي تدعي دوماً الولايات المتحدة الأمريكية أنها تعوق تطوير العلاقات الثنائية بينها وبين إيران فهي:

1. الدور الإيراني المناوئ لعملية التسوية العربية الإسرائيلية.
2. دعم حزب الله والمنظمات الثورية ذات النهج الإسلامي الراديكالي بالمنطقة والتي تتهمها واشنطن بـ"الإرهاب ".

3. سعي إيران لحيازة وامتلاك أسلحة الدمار شامل، مما يمثل تهديداً للأمن الإقليمي في منطقة الخليج والشرق الأوسط، بل وللأمن القومي الأمريكي ذاته.

وإيران تتحدى الولايات المتحدة الأمريكية على أكثر من جبهة في المنطقة بشكل يدفع للاستنتاج بأنها تريد صوغ دور مركزي لها في السياسة الإقليمية، لا يوثر في وجهتها فحسب، بل يغير من شكلها المعهود في السنوات الأخيرة، إن لم يكن فرض تغيير جذري في ميزان القوى الإقليمي، وإيران تريد اقتناص هذه الظروف الجديدة، لترسم لنا الصور التالية:

نووياً: تصر إيران على التمسك ببرنامجها النووي للاستخدامات السلمية، والاستمرار به، مع كل العوائق التي تواجه، أو المقترحات التي تطرح على إيران لاستبداله والتخلي عنه، وبالرغم من التهديدات من الغرب لإحالة ملفها النووي لمجلس الأمن، بل إنها تهدد في المقابل بأنها ستنسحب من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية برمتها.

عراقياً: تتمسك إيران بمفاصل أساسية في الملف الملتهب هناك، وهي تلوي ذراع الولايات المتحدة وبريطانيا بشكل لا يحتاج لذكاء أحد لاستنتاجه، وذلك عن طريق الأغلبية الشيعية التي ستعطي ولاءها وسيفها لإيران إن وصلت الأمور إلى حد الانفجار والمواجهة بين إيران والولايات المتحدة، الأمر الذي يكبل السياسة الأمريكية من دفع المواجهة مع إيران إلى نقطة اللاعودة، ويمكن

القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تحتاج إلى الحلول الدبلوماسية مع إيران، وليس العكس.

سورياً ولبنانياً: تواصل طهران تحدّيها للسياسة الأمريكية المضادة لسوريا عن طريق إعلانها شبه تحالف إستراتيجي مع سوريا تقرر فيه أن أي اعتداء على سوريا ستعتبره اعتداء على إيران، ويمتد ذلك التحدي بتعزيز دعم حزب الله اللبناني وإرسال شحنات الأسلحة إليه، وانخراط إيران في الملف السوري اللبناني معناه مناكفة أمريكا أيضاً على جبهة ساخنة، صار الموقف الأمريكي نفسه مرتبكاً إزاء التعامل معها.

إسرائيلياً: تصّعد إيران من نبرة التحدي برفع سقف خطابها الراديكالي على لسان رئيسها (أحمدي نجاد) إذ يضرب في عمق المقدسات الغربية والإسرائيلية، فيقول: "إن إسرائيل يجب أن تزال عن الخارطة"، وفي هذا الخطاب هدف شعبي لرفع وتائر التوتر في المنطقة، وتخفيف التركيز عن سوريا وما تواجهه من ضغوط أمريكية غربية.

فلسطينياً: هي أول من رحب في فوز حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية، وتعهدت بدفع الدعم الذي هددت الولايات المتحدة وأوروبا بقطعه عن الفلسطينيين إن سيطرت حماس على السلطة، وإيران هي الأعلى صوتاً في تأييد حماس وبلا تحفظ بالرغم من التهديدات المباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية لإيران لوقف دعمها لحركة حماس.

❖ مجالات الدور الإسرائيلي في السياسة الأمريكية

جنى قادة إسرائيل فوائد كبرى من النشاط الذي يقوم به اليهود الأمريكيين داخل الولايات المتحدة، ويطلب هؤلاء القادة من يهود أمريكا دائماً الضغط على الساسة الأمريكيين من أعضاء السلطتين التنفيذية والتشريعية من أجل مراعاة مصلحة إسرائيل والدفاع عنها أمام صانع القرار من الحكام ورجال الإدارة الأمريكية، وينسق اليهود الأمريكيين جهودهم لإقناع زعماء الكونجرس البارزين بأن إسرائيل دائماً على حق، وأنه يجب على الكونجرس أن يؤيدها في جميع الأحوال دون أي اعتراض، وزد على ذلك فإنهم يزودون إسرائيل بالهبات والتبرعات السخية باستمرار، وتزيد هذه الهبات سخاءً عند تعرض إسرائيل لأزمات أو عند قيامها بحرب ضد جارتها العربية، ويحاول اليهود إقناع الأمريكيين بأن مصالح إسرائيل ومصالح أمريكا متفقة تماماً، و هذا لا يمنع أحياناً، من وجود شوائب تعكر صفو العلاقة بين يهود أمريكا وبعض المتطرفين الإسرائيليين اليمنيين، ولكن أغلبية يهود أمريكا لا تعير هذه الأصوات الشاذة أي التفات، ويعتبر غالبيتهم إن أمريكا هي أرض الميعاد بالنسبة لهم ولا يطيقون العيش خارجها.

ولذلك نحن نرى أن العلاقات الخاصة مع إسرائيل، تعود بشكل كبير لأنشطة اللوبي الإسرائيلي الذي يتكون من تحالف أشخاص ومنظمات تعمل بشكل علني على دفع السياسية الخارجية الأمريكية باتجاه تأييد إسرائيل. واللوبي الإسرائيلي ليس مرادفاً لليهود الأمريكيين، لأن الكثير منهم لا يؤيدون

هذا اللوبي ومواقفه، كما أن بعض المجموعات التي تنشط لصالح إسرائيل، كالنصارى الإنجيلين على سبيل المثال ليست يهودية، وليس للوبي الإسرائيلي قيادة مركزية، كما أنه ليس مذهباً أو مجموعة تآمرية، إنه مجموعة المنظمات الناشطة في سياسات تعود بالمصلحة على المجموعة، وهو نشاط شرعي في النظام السياسي الأمريكي، وهذه المنظمات ترى بأن جهودها تعزز من مصالح كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، فيما نرى نحن العكس.

وبخصوص المنطقة العربية وفي ضوء تحديد أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في بعدي "النفط وإسرائيل " فقد سعت واشنطن إلى استغلال اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر من أجل القيام بعمل عسكري ضخم يقود إلى تغيير النظام في العراق وتسليم السلطة لنظام جديد موال للغرب وللولايات المتحدة تحديدا، ودفع النظام الجديد إلى الاعتراف بإسرائيل وربما تبادل العلاقات الدبلوماسية معها، وهو أمر يحقق البعدين الرئيسين للسياسة الأمريكية في المنطقة العربية وهما ضمان تدفق إمدادات النفط بأسعار "معقولة أمريكياً "، وضمان أمن إسرائيل.

وظلت العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية طيلة الأحقاب المنصرمة على شيء من الإبهام بالنسبة للعرب، وهذه سمة زامنت مراحل مختلفة من تاريخ الصراع العربي الصهيوني وغالب الظن ألا يأتي يوم تنقشع الرؤية فيه، ويزول الإبهام، أو تصير واضحة القواعد التي يمكن بواسطتها فقه القواعد الثابتة في تلك العلاقات، ولقد بدأ التفكير العربي في الأعم الأغلب مضطرباً في مقابل

المشهد الذي تنتظم فيه العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، أما مرد هذه الاضطراب فإلى أسباب كثيرة، بعضها تاريخي وبعضها راهن، ويتصل بأحوال وظروف الصراع العربي الإسرائيلي وديناميّات السلام السياسي التي تعيش إخفاقاتها المديدة نتيجة حرب العام 1967، وفي الأحوال جميعها، كانت الأسباب الكامنة وراء اضطراب الفهم العربي للعلاقة الأمريكية - الإسرائيلية كثيرة، منها المقاربة الواهمة للقواعد التي حكمتها مع ما ترتب عليها من صوغ خاطئ لاتجاهات العمل السياسي التكتيكي والاستراتيجي في العلاقات الدولية، ومنها أيضا غياب إستراتيجية عربية موحدة في مواجهة الحلف الأمريكي – الإسرائيلي، وما حمله هذا الغياب من عوامل تفتيت وتصدع للتضامن العربي، وأثر ذلك في اختلال نسبة القوى بين العرب وإسرائيل.

والمتتبع لتأثير اللوبي الإسرائيلي على سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك الاجتياح الأمريكي للعراق عام 2003، يجد أن المحافظين الجدد داخل وخارج إدارة بوش، بالإضافة إلى عدد من قادة منظمات معروفة بتأيدها لإسرائيل هم الذين لعبوا أدوارا أساسية في الأمور باتجاه الحرب، ونحن على قناعة تامة لولا جهودهم في هذا المجال لما هاجمت الولايات المتحدة العراق، على الرغم من كون هؤلاء لم يتحركوا من فراغ، ولم يخوضوا الحرب بأنفسهم، فالحرب لم تكن لتشن لولا وقوع أحداث الحادي عشر من أيلول التي ساعدت على إقناع الرئيس الأمريكي جورج بوش، ونائبه ديك تشيني بدعمها، وبعد إزاحة صدام حسين من السلطة يركز اللوبي الإسرائيلي حالياً على إيران التي يبدو أن حكومتها مصممة على امتلاك السلاح النووي، فبالرغم من امتلاكها

لترسانة نووية، وبالرغم من قوتها العسكرية التقليدية، فإن إسرائيل لا تريد إيـران نوويـة، ولكن مع ذلك، يبدو أنه لا الوسائل الدبلوماسـية ولا العقوبـات الاقتصـادية سـوف تـدفع إيران للتخلي عن طموحها النووي، فيما عد الولايات المتحدة وإسرائيل، فإن قلة من قـادة العالم يؤيدون استخدام القوة في التعامل مـع هـذه القضـية، وشـكل الأيبـاك، إلى جانـب المحافظين الجدد أنفسهم الذين أيدوا اجتياح العراق في السابق، المؤيدين لاستخدام القوة العسكرية ضد إيران.

من هنا فضرب العراق بالنسبة لإسرائيل لا يمثـل نهايـة المطـاف، بـل بدايـة لعمـل واسع النطاق يضمن استهداف الكيانات الكبيرة في العـالم العـربي، ولـذلك تعمـل إسرائيـل على نحو حثيث من أجل عدم تفويت الفرصـة، وتجتهـد دائمـاً مـن أجـل وضـع الولايـات المتحدة الأمريكية في أجواء المواجهة لتصل إلى رؤيتها التي ترمي إلى تغيير المنطقـة ككـل بحيث يخلو من الكيانـات الكبـيرة، ويبـدو أن شـقاً رئيسـياً مـن هـذه الرؤيـة الإسرائيليـة يتحقق عبر إشعار العرب بهزيمة الانتفاضة وتغيير القيادة الفلسطينية، على أساس أن ذلك يمثل هزيمة لتيار المقاومة ومقدمة لإقرار مبدأ تغيير الحكومات النظم العربية التي يمكـن أن تقول لا أو تقف في وجه الرؤية الأمريكية الإسرائيلية مع التسـليم بوجـود فـوارق بـين الرؤيتين، إلا أنهما ينطلقان من أرضية واحدة، كما أن الأهداف المنشودة لا تتصادم، ولهذا ترى إسرائيل أن ضرب العـراق وإزالـة أسـلحة الـدمار الشـامل منـه وتغيـير النظـام يمثـل مصلحة إسرائيلية عليا على أساس أن ذلك يحقق ما يلي:

1- إضعاف جبهة قوى "التشدد "في العالم العربي التي تحمل رؤية قومية وتعارض عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي.

2- إن إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية وتغيير النظام، سيوصل رسائل للدول العربية الأخرى بأن أي محاولة لامتلاك أسلحة الدمار الشامل ستواجه أمريكياً ويمكن أن يتكرر نموذج العراق.

3- وجود نظام جديد في العراق يكون موالياً للولايات المتحدة، يزيد من فرصة تجاوب هذا النظام مع الضغوط الأمريكية الرامية إلى انتزاع اعترافه بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها.

4- إن حدوث هذه التغيرات سوف يمهد دخول العراق في عملية التسوية من أوسع أبوابها، أي دخوله مشاركاً فاعلاً عبر المساهمة في تمرير وتنفيذ الصفقات التي تخطط لها إسرائيل في عملية التسوية.

إلا أن شرارة النقد للكيان بدأت من أعلى هرم السلطة في أمريكا خاصة بعد انتصار المقاومة في لبنان عام 2006 وصمود النظام في إيران وسوريا بعد احتلال العراق ومقاومة حماس في قطاع غزة، هذا الشعور بالتراجع والإخفاق بالحرب على ما يسمونه الإرهاب، أدى إلى نقد لاذع لسياسات بوش الابن المتهورة نتيجة لمخططات المحافظين الجدد الصهاينة من نائب الرئيس ديك تشيني إلى "جون بولتن" وهذا ما أدى أيضاً إلى هزيمة ساحقة لهؤلاء في انتخابات 2008 الرئاسية و صعود الحزب الديمقراطي إلى السلطة، صحيح أن الإدارة الأمريكية برئاسة "أوباما" لم تتخلى عن تعهد أمن الكيان الصهيوني ولن تساهم في إعادة الحق الفلسطيني نتيجة للالتزام التاريخي والعقائدي الأمريكي لهذا الكيان، إلا إن

زعزعة هذا التحالف، لا بل زعزعة هـذا الكيـان الصـهيوني والوجـود الأمـريكي في المنطقـة أصبحت أمراً ممكناً جداً، وإن الخلافات التي طفت على السطح بعد اللقاء الأول ورئـيس وزراء الكيان الصـهيوني"بنيـامين نتنيـاهو" هـي إحـدى العلامـات والمـؤشرات عـلى بدايـة تضارب الآراء والمصالح بـين الكيـان وربيبتـه أمريكـا، وقـد وصـل الأمـر إلى قائـد القـوات الأمريكية في العراق عام 2009 الجنرال "ديفيد بترايوس "لانتقاد التعنت الصهيوني، وقـال:" إن هذه السياسات الإسرائيلية الخاطئة تؤدي إلى تعريض الجنود الأمريكيين للخطر والقتل "، وقد كان الرد من اللوبي الصهيوني قاسياً وأتى على لسـان السـفير الإسرائـيلي في واشـنطن وغيره من الأقلام الصهيونية في أمريكا، وربمـا لهـذا الأمـر، وغـيره طبعـاً، تـم نقـل "ديفيـد بتراويس "إلى أفغانستان مكان اللواء "ماكرستول" الـذي انتقـد الإدارة الأمريكيـة وطريقـة إدارتها للحرب.

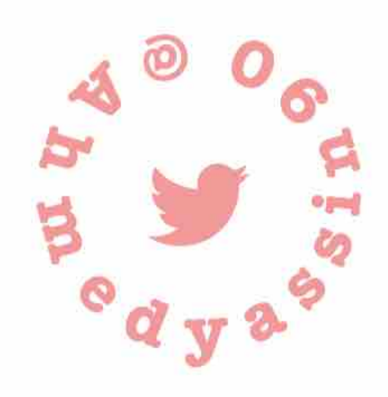
ومنذ اللحظات الأولى لتسلم "أوباما" السلطة في العشرين من ينـاير 2009، بـدأت ملامح الاختلاف في التبلور، فقد بدأ بالتأكيد على إعادة النظر في أسس السياسة الخارجيـة الأمريكية، الانسـحاب مـن العـراق، تطـوير المهمـة في أفغانسـتان، الاشـتباك الفـوري مـع مشاكل الشرق الأوسط، وبادر بتعيين "جورج ميتشل "مبعوثاً للشرق الأوسـط لمـا لـه مـن خبرة هائلة في التعامل مع قضايا الصراع المعقدة، حيث بـدأ الخـلاف واضـحاً حـول ملـف الاستيطان، فقد طالبت الإدارة الأمريكية وقف كافة أشكال البناء في المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية بما في ذلك المخصص لاستيعاب الزيادة الطبيعيـة في إعـداد المسـتوطنين. وهو ما رفضته الحكومة الإسرائيلية مطالبة باسـتثناء أعـمال البنـاء في المسـاكن التـي بـدأ

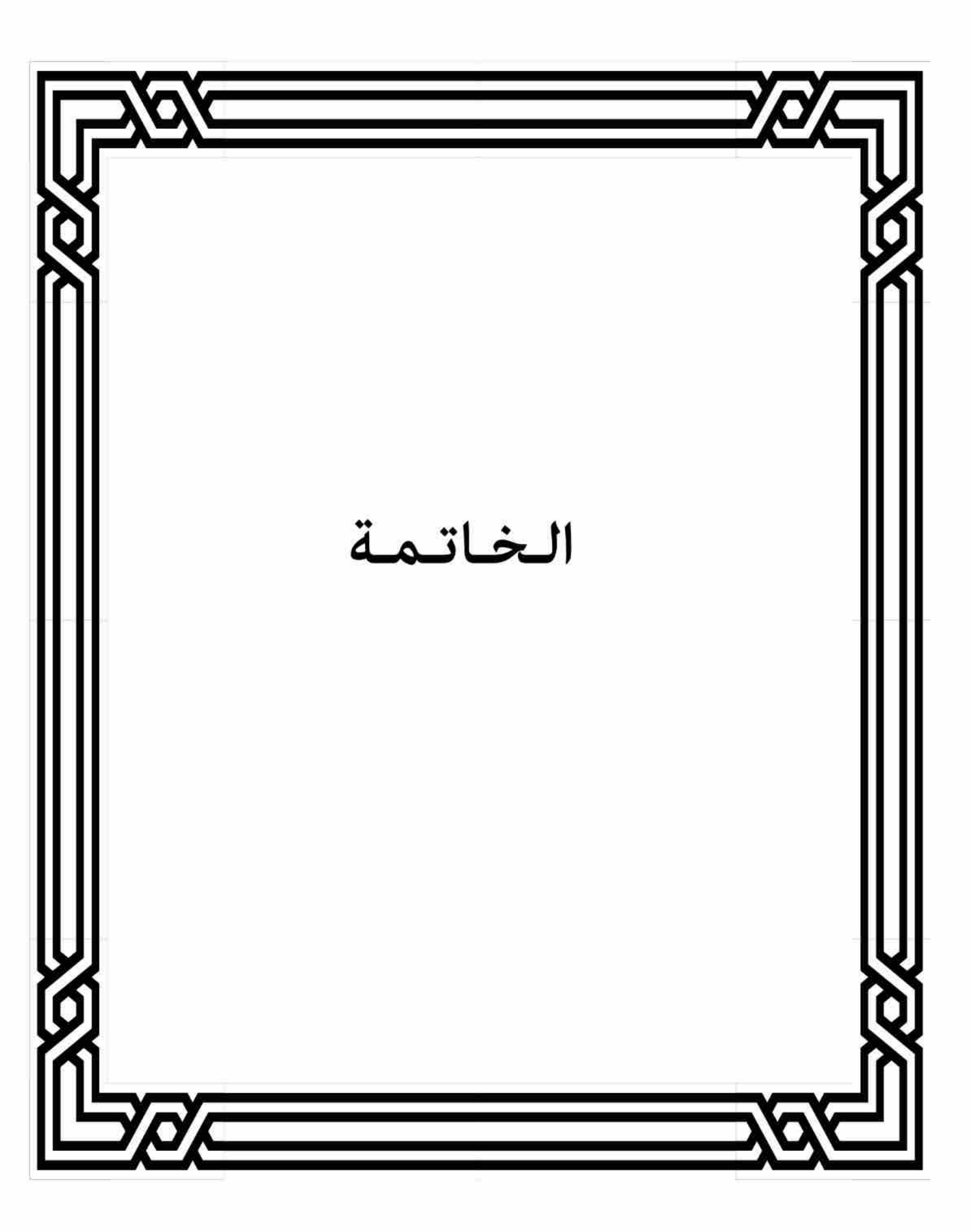
العمل بها والمخصصة لمقابلة الزيـادة الطبيعيـة، ووسـط هـذه الخلافـات طرحـت قضـية التجميد المؤقت لكافة أشكال الاستيطان لمدة ما بين ستة إلى تسعة أشهر، لكن "نتنيـاهو" طالب استثناء القدس الشرقيـة مـن هـذا التجميـد. إلا أنـه تبـيّن فـيما بعـد أن الحكومـة الإسرائيلية نجحت في توظيف ملف البرنامج النووي الإيراني، في انتزاع تنـازلات مـن الإدارة الأمريكية في ملف الاستيطان، فبعد أن كانت واشنطن ترفض بشكل مطلق أية أعمال بناء في المستوطنات، عادت وقبلت باستثناء مناطق في القدس الشرقية وأيضا استكمال البناء في المشروعات الاستيطانية التي جرى العمل فيها.

ومن أبرز النقاط موضوع التساؤل في فضاء العلاقات الأمريكية -الإسرائيلية هي رؤية العرب الإستراتيجية للمسافات الطفيفة ضمن حقل الأولويات الأمريكيـة الكـبرى، فإن كان الطابع المتميز للعلاقات بين أمريكا وإسرائيل هو طابع الثبـات والـدوام، فمـن العبث الاعتقاد أن في وسع العرب تحويـل هـذه العلاقـات تحـويلاً نوعيـاً في مسـتقبل منظـور فهـم لا يسـتطيعون التـأثير في وضـع الولايـات المتحـدة كقـوة عظمـى، ولا في التماهي الأيديولوجي - الثقافي الأمريكي -الإسرائيلي إلا بصورة هامشـية جـداً، فـالعرب فيما عنى النقطة الأولى هم أنفسهم أحد الموضـوعات التـي يمـارس عليهـا، أو بـالأحرى يمارس ضدها دور الولايـات المتحـدة العـالمي، أمـا في معنـى النقطـة الثانيـة، أي نقطـة التماهي الأمريكي -الإسرائيلي فإن العرب لن يستطيعوا مهما فعلوا أن يغيروا كينـونتهم فيصبحوا غربيين ويحلوا محل إسرائيـل في المرجعيـة الثقافيـة - الإيديولوجيـة أو عـلى الأقل احتلال المرتبة ذاتها التـي تحتلهـا إسرائيـل في هـذه الحقبـة، غـير أن الكـلام عـلى

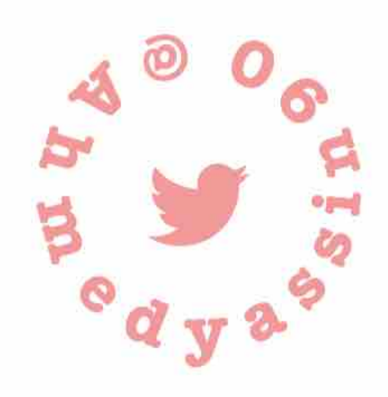
الاستحالة في هاتين النقطتين لا يلغي احتمالات العمل العربي على استراتيجيات يستطيع خلالها هذا العمل التدخل أو التأثير في مناطق فراغ التي توتر العلاقة الأمريكية - الإسرائيلية.ولعل أبرز مناطق الفراغ هذه هي تلك التي سنجدها على صعيد مرجعية المنفعة في الشرق الأوسط، غير أنه ليس من شأن هذا التأثير أن يضع الطابع المميز لتلك العلاقة موضع تساؤل، بل إنه يقتصر على زيادة أو نقصان تكلفة الإباحة الأمريكية لمساحة المناورة الإقليمية الإسرائيلية.

ومن هنا إن تماسك الحكومة الإسرائيلية ونجاحها في توظيف الأوراق المختلفة يقود في النهاية إلى تدجين الإدارة الأمريكية ودفعها إلى التأقلم مع السياسة الإسرائيلية من خلال اعتبارات كثيرة تفرزها الأوراق الإسرائيلية تدفع نحو المزيد من التراجع في سلوك للسياسة الأمريكية في محاولة منها للإضرار في المصالح الإسرائيلية في المنطقة، مع الأخذ بعين الاعتبار تبني السياسة الإسرائيلية إستراتيجية الصمود في مواجهة الضغوطات التي تمارسها الإدارة الأمريكية، الأمر الذي يبلور في النهاية التأقلم الأمريكي مع أهداف إسرائيل.


@Ahmedyassin90



الخاتمة


@Ahmedyassin90

الخاتمة

أتمنى أن أكون قد وُفقت ـ في هذا الكتاب ـ في تسليط الضوء على النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية اتجاه المنطقة.

فقضايا الخلافات العربية – الإيرانية تعددت وأصبحت العلاقات بين الطرفين معقدة وشائكة خاصة في ظلّ عدم وجود رؤية عربية محددة اتجاه هذه القضايا نتيجة لغلبة الرؤية القُطرية والمصالح الخاصة لبعض الدول العربية في علاقتها مع إيران من جهة، ومن تزايد النفوذ والأطماع الإيرانية في المنطقة العربية من خلال تبنيها إيديولوجية تصدير الثورة وتطوير قدراتها العسكرية وتهديداتها المستمرة برغبتها بتحقيق طموحاتها التوسعية في المنطقة، الأمر الذي تتداخل فيه قضية الأمن والاستقرار والإيديولوجيا والعوامل الخارجية المتعلقة بالتحولات والتغيرات التي حدثت في السياسة الأمريكية في المنطقة سواء كان ذلك على مستوى التغيرات التي حدثت في ميزان القوى في المنطقة بعد الحرب الأمريكية العراقية أو على مستوى إتاحة الفرص والخيارات وتشابك وتقاطع المصالح بين أطراف الدول في المنطقة، التي أدت في نهاية المطاف إلى خلق أجواء التوتر والتنافس وعدم الثقة وحمل هاجس الخوف لكلا الطرفين (العربي -الإيراني) في أن يتوصل أحدهما إلى صفقة على حساب الأخر مع الولايات المتحدة، إلى أن بقيت العلاقات في غموض شديد، ارتبطت فيما بعد بمحددات كانت لها علاقة مباشرة في تحولات السياسة الأمريكية اتجاه المنطقة، الأمر الذي

كشف بعد ذلك الدور الإيراني المتصاعد في نفوذه في المنطقة في العراق، وبعد ذلك في لبنان من خلال علاقته القوية مع حزب الله في مواجهة إسرائيل في حرب لبنان 2006، ومن خلال علاقته مع سوريا وحماس واستخدامهما كورقة للمساومة في المفاوضات التي تم طرحها على الجانب الإيراني من قبل الولايات المتحدة وذلك ليتسنى له تحقيق أهدافه المختلفة وخاصة المتعلقة في برنامجه النووي.

وختاماً لهذا الكتاب فإنني أورد أبرز وأهم النتائج التي استخلصتها وعدد من التوصيات التي ارتأيت الأخذ بها لمحاولة تحسين العلاقات العربية - الإيرانية والارتقاء بها إلى المستوى المطلوب وهي على النحو التالي:

1. إن ما تميزت به الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 بأيديولوجية تصدير الثورة، وانعكاس ذلك ليس فقط في الدستور الإيراني وإنما في النظام السياسي الإيراني وما يتبناه من نموذج إسلامي يراد به أن يكون عابرا للحدود، كان محدداً أساسياً وعائقاً كبيراً يحول دون تطوير العلاقات العربية- الإيرانية.
2. إن العلاقات العربية - الإيرانية تأرجحت ما بين التهدئة والاستقرار والتنافس والحذر في أغلب أحيانها، وفقاً للأحداث التي مرت بها المنطقة، وفي حين تعددت الرؤى العربية لهذه الأحداث في المنطقة، وانعكست هذه الرؤية لكل دولة عربية على علاقاتها الخاصة مع إيران،

فإن نظرة إيران كانت لكل دولة عربية على انفراد وفقاً لخيارات مصالحها معها.

3. إن مصادر الصراع ونقاط الخلاف في العلاقات العربية - الإيرانية تتمثل في الرؤية الإيرانية لأمن الخليج والمتمثلة بضرورة إبعاد القوات الأجنبية من منطقة الخليج ووضع ترتيبات أمنية تكون هي عضو فعّال فيها، الأمر الذي ترفضه دول الخليج وتعتبر وجود القوات الأجنبية اتفاقات دولية تلتزم بها، ومن مصادر الصراع أيضا إصرار إيران على تصدير ثورتها الشيعية واستمرار احتلالها للجزر الإماراتية لتبقى العقدة والمحدد الرئيسي للعلاقات العربية – الإيرانية.

4. إن اتخاذ إيران سياسة الحياد الايجابي في موقفها من الحرب الأمريكية على العراق لم يكن إلا دبلوماسية تهدف إلى إعطائها المزيد من الوقت والفرصة الكافية لإعادة قراءة الأوضاع في المنطقة وترتيب أوراقها في صياغة علاقاتها وتحالفاتها مع الدول ذات العلاقة وفقاً لمصالحها، الأمر الذي ثبت فيما بعد بنجاح إيران في بسط نفوذها في العراق.

5. إن موقف إيران من الحروب الإسرائيلية على بعض دول المنطقة (الحرب على لبنان 2006 والحرب على غزة 2008) ما هي إلا حروب بالوكالات كان يقوم بها حزب الله الحليف القوي لإيران وحركة حماس والمدعومة من إيران، كانت تقوم بها هذه الحركات لمواجهة إسرائيل وخلق حالة عدم استقرار في المنطقة، وذلك من أجل تحقيق أهداف إيرانية تتعلق بكسب الوقت لتحقيق تقدم في البرنامج

النووي الإيراني وتخفيف الضغط الأمريكي الإسرائيلي على سوريا من جهة، ومن جهة أخرى جعل لبنان وغزة خاصة منطقة جديدة للنفوذ الإيراني في المنطقة.

6. إن موقف إيران من القضية الفلسطينية بالرغم مما تتبناه السياسة الثورية الإيرانية بأنه التزاماً واجباً عليها في مناصرة المسلمين المستضعفين ومواجهة الاحتلال الإسرائيلي، كوسيلة لتجاوز الخلافات العربية السنية -الشيعية والوصول إلى العالم السني، فإن ذلك ساعدها في صياغة تحالفها مع سوريا، بالإضافة إلى تدعيم علاقاتها مع الفصائل الراديكالية الفلسطينية، ناهيك على اعتبار القضية الفلسطينية نقطة خلاف بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية تستخدمها إيران ورقة مساومة في إطار مفاوضاتها مع الولايات المتحدة لتحقيق مصالحها.

7. إن العلاقة بين سوريا وإيران علاقة قوية وتاريخية وتتجه إلى مزيد من التطور من خلال الزيارات المتعددة بين البلدين، وإن إيران تريد إبقاء سوريا بعيدة عن الصف العربي، وكذلك أي محاولة للتسوية في المنطقة، لجعلها الورقة الضاغطة التي تستخدمها ليس فقط مع الدول العربية لتحقيق مصالحها، وإنما أيضا أداة ضغط ومساومة مع الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهدافها.

8. إن التوجهات والأطماع الإيرانية التوسعية حقيقة موجودة ولا يمكن إنكارها.وقد تمثلت بما يلي:

أ. إيران قامت باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث، ومازالت تحت سيطرتها، وكما أنها ترفض أي محاولة للتسوية أو الحوار بشأنها، وتعتبرها جزر إيرانية تحت سيادتها.

ب. إيران تقوم بدعم الأقليات والأحزاب الشيعية في الدول العربية سواء كان ذلك عن طريق تبني حركات التشيع أو بناء المساجد ودور النشر وتوزيع الكتب والمجلات الشيعية أو استخدام القنوات الفضائية وتقديم كافة الدعم اللازم لذلك، واستخدام الورقة الشيعية في تلك الدول للضغط عليها لتحقيق مصالحها.

ج. تسعى إيران إلى تطوير قدراتها النووية، ليس كما تدعي لحاجتها لتوليد الكهرباء وخدمة مرضى السرطان، وإنما تريد أن تكون قوة إقليمية تواجه أي تهديد خارجي تتعرض له خاصة بعد تدمير قوة العراق العسكرية، وكما تريد أن تعيد دورها السابق ليس فقط بأن تكون شرطي الخليج وإنما القوة الإقليمية المهيمنة والمسيطرة على الخليج والمنطقة، ويتضح ذلك من خلال تصريحاتها المتكررة في تصدير الثورة وتدخلها في شؤون بعض الدول العربية.

9. إيران تستخدم الحركات الإسلامية (حزب الله، الحركةالحوثية، وحماس) المنتشرة في بعض الدول العربية، وتقوم بدعمها لتكون ذراعها القوي وأداة لبسط نفوذها في الدول العربية، ناهيك عن تطويرها لقدراتها العسكرية التقليدية لتثبيت هذا النفوذ والوصول لأهدافها.

10. إن السياسة الأمريكية تنظـر إلى المنطقـة العربيـة مـن خـلال رؤى ومحـددات ترسم من خلالها سياساتها وتوجهاتها في المنطقة وتسوّغ علاقاتها وفقـاً لمصـالحها المتمثلة في الحصول على النفط، وتأمين أمن إسرائيل، وبالرغم من اختلاف النخبة الحاكمة بإدارتها المتعاقبة سواء الجمهوريين أو الـديمقراطيين القـائمين عـلى رسـم سياستها في المنطقة، إلا أن هذه الأهداف خطوط عريضـة وثابتـة ومتفـق عليهـا من الجميع، حتى لو تغيرت الوسائل والأساليب في تحقيقها.

11. إن التحولات والتغيرات التي حدثت في توجهات السياسة الأمريكية في المنطقة، والتي تمثلت بتبني إستراتيجية الحرب الاستباقية خاصة في فترة رئاسة بوش الابن وما نتج عنها من تغيرات في معالم المنطقة نتيجة للحرب الأمريكية عـلى العـراق، وما تبعها من حروب (حرب لبنان 2006، والحرب عـلى غـزة 2008) في المنطقـة، أدت إلى اختلال ميزان القوى في المنطقـة وإتاحـة الفرصـة أمـام إيـران في بسـط نفوذها في المنطقة. كما أن تولي الإدارة الأمريكية الجديدة لبـاراك أوبامـا وتبنيـه إستراتيجية الانفتاح والحوار وإعطاء الفرص والخيارات والاعتماد على دبلوماسـية القوة الناعمة أدت إلى تصاعد الدور الإيراني في المنطقة واتساع نفوذه.

12. إن مجالات الدور العـربي في السياسـة الأمريكيـة محـدودة ومتواضـعة جداً، فلقد فقدت موقعها في المعادلة الإقليمية بالمنطقة، ولم تعـد قـادرة على منافسة الأدوار الإقليمية غير العربيـة صـاحبة النفـوذ والتـأثير عـلى ساحتها، وقد انحصرت آمالها فيما تتفضل الولايات المتحدة بمنحه لها من

أدوار "افتراضية "لا تمثل اعترافاً بثقل خاص على ساحتها، وليس لها تأثير فعلي على التطورات أو التوازنات في المنطقة، خاصةً في ظل تقاطع المصالح العربية - العربية في المنطقة، واستفادة الولايات المتحدة من هذا التقاطع العربي في المصالح واستثماره في اتجاه يخدم المصالح الأمريكية في ظل تجاهل السياسات العربية لطبيعة التطورات المستجدة في المنطقة، حيث بقيت المنطقة العربية مجرد ساحة للتفاعلات الإقليمية السياسية دون قدرة السياسات العربية نتيجة لافتقادها عوامل القوة الذاتية واعتمادها على مساندة الحلفاء الخارجيين أن تحقق أدنى دور لها ممكن يعزز من وجودها في المنطقة، بل على العكس من ذلك وصل الأمر في الحالة العربية إلى التوجس والقلق من حدوث تقارب بين الولايات المتحدة وإيران يؤدي إلى حدوث صفقة على حسابه، مما يظهر عجز السياسات العربية عن التأثير في مجريات الأمور بقدراتها الذاتية، وافتقادها لأدوات السيطرة على مقدرتها السياسية.

13. استطاعت إيران إن تفرض دورها على السياسة الأمريكية في المنطقة، من خلال امتلاك إيران أوراق مساومة متعددة في المنطقة سواء كانت الورقة السورية أو ورقة الحركات الراديكالية وعلى رأسها حزب الله، أو من خلال تهديدها للمصلحة رقم واحد في السياسة الأمريكية وهي أمن إسرائيل، ويتضح ذلك من خلال التوصل إلى توافق حول طبيعة الدور الإقليمي لإيران وحدود امتداداته بالمنطقة، وهو الأمر الذي يوضح أن رغبة الولايات المتحدة في فتح حوار مع إيران يرجع لأسباب

سياسية وأمنية خاصة بحماية المصالح الأمريكية، ومتصلة في نفس الوقت بقدرة إيران الإقليمية على التأثير في هذه المصالح سلباً أو إيجاباً، وهو وضع يختلف تماماً عن موقع ومكانة الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة التي لا تملك وسائل القوة والتأثير في المنطقة الأمر الذي لم يحقق لها ثقلاً خاصاً في قضاياها الإستراتيجية، فبالرغم من قيام الولايات المتحدة الأمريكية بضبط البرنامج النووي الإيراني إلا أن الرئيس أوباما تطلع إلى فتح حوار شامل مع إيران وأكد على حقها في امتلاك البرنامج النووي لأغراض سلمية، ولعل رزنامة الحوافز والاقتراحات الأخرى المقدمة من الولايات المتحدة إلى إيران خير دليل على ذلك.

14. يبقى مجال الدور الإسرائيلي هو الأقوى والمهيمن على توجهات السياسة الأمريكية في المنطقة، سواء كان ذلك من خلال تأثير اللوبي الصهيوني في صناعة السياسة الأمريكية وتحديد أهدافها في المنطقة بما يخدم إسرائيل، أو من خلال الالتزامات الدينية التاريخية من قبل الولايات المتحدة لإسرائيل وتعهدها بتقديم المساعدة لها وحمايتها، فإسرائيل لديها قدرات نووية متقدمة وقدرات عسكرية كبيرة، وبدأ دورها في التصاعد في المنطقة خاصة بعد انهيار القوة العراقية، فلقد خاضت حربين في المنطقة (حرب لبنان 2006 والحرب على غزة 2008) وبغض النظر عن نتائجها سواء كانت سلبية أم إيجابية، بالنسبة لإسرائيل فإن هذا يعطي مؤشراً إلى حرية الحركة الإسرائيلية في المنطقة

وبدون إذن مسبق من الولايات المتحدة، وكما أن إسرائيل استطاعت التأثير في السياسة الأمريكية اتجاه عديد من قضايا المنطقة، ومنها الملف النووي الإيراني الذي بدأت إسرائيل بمجرد أن شعرت بحدوث انفتاح للولايات المتحدة الأمريكية مع إيران بخصوص هذا الملف وقيامها بعرقلة مسارات التفاوض والضغط قدر الإمكان لمنع إيران من امتلاك سلاح نووي يهدد استقرارها في المنطقة.

أهم التوصيات التي طرحتها:

1) العمل على إعادة أجواء الثقة والاحترام المتبادل للعلاقات - العربية الإيرانية وذلك يأتي في إطار دور جامعة الدول العربية لإيجاد رؤية عربية مشتركة تعيد صياغة هذه العلاقات.

2) إيجاد حلول سريعة ومناسبة لمصادر الصراع والخلاف بين الدول العربية وإيران ولعل أبرزها إيجاد حل مناسب لقضية الجزر الإماراتية التي تعد المحدد الرئيسي للعلاقات العربية – الإيرانية، وغيرها من القضايا الخلافية.

3) إعطاء إيران فرصة لمعرفة توجهاتها وأهدافها من خلال طرحها العديد من الحلول لبعض القضايا العربية ومحاولتها العديدة لمساعدة بعض الدول العربية، وتدخلها لحل بعض القضايا في المنطقة، الأمر الذي قد يعيد أجواء الثقة لتقوية العلاقات العربية – الإيرانية.

4) العمل على تطوير العلاقات الاقتصادية العربية مع إيران والاستفادة من الخبرات الإيرانية، وخلق مصالح مشتركة، الأمر الذي يترك آثار إيجابية على هذه العلاقات.

5) فتح حوار شامل مع الحركات الراديكالية في المنطقة، والتحاور معها، والتوصل معها إلى اتفاقات بخصوص القضايا التي تدافع عنها، بما يتوافق مع مصلحة المنطقة والوصول إلى الحلول المناسبة والمثمرة.

6) تفعيل دور عربي مناسب للمشاركة مع الدول الكبرى في إيجاد حل للقضايا النووية في المنطقة سواء القضية النووية الإيرانية والوصول إلى حلول سلميه من جهة، والسلاح النووي الإسرائيلي من جهة أخرى، واستغلال الموقف الدولي للفت النظر إلى السلاح النووي الإسرائيلي وأثره السلبي على دول المنطقة.

7) على الدول العربية وخاصة الخليجية، التي تحوي نسبة عالية من التجمعات الشيعية إيجاد حلول وآليات مناسبة تتمثل في فتح حوارات شاملة معها، لمعرفة مطالبها والعمل على احتوائها، أو إيجاد آلية معينة لزيادة نسبة السكان من السّنة وجعلها الأغلبية الكبرى في الدولة، ومن أكثر الدول التي يجب تبني هذه الآلية هي دولة البحرين، ولعل ما حدث في البحرين وبعض الدول العربية من تحركات ثورية وتحركات للشيعة وأعمال تخريبية مطالبة بتغير النظام خلال عام 2011 خير دليل على ضرورة إيجاد حلول سريعة لهذا الموضوع خاصة.

8) يجب على إيران أن تدرك أن أمن واستقرار المنطقة واجب ومسؤولية يتحملها الجميع، ولذلك يجب عليها أن تكف عن إثارة النعرات الطائفية والمذهبية خاصة التي مارستها في العراق وتريد تصديرها إلى بقية الدول المجاورة، وأن تكف أيضاً عن دعم الحركات الراديكالية وممارسة بعض التحديات العسكرية خاصة في منطقة الخليج، وأن تعي إلى ما يصدر عنها من خطابات إعلامية تهدد استقرار المنطقة، وأن تعمل سريعاً إلى إعادة أجواء الثقة والأمن والاستقرار إلى المنطقة من خلال التزامها بالاتفاقات الدولية المتعلقة بحسن الجوار واحترام سيادة الدول.

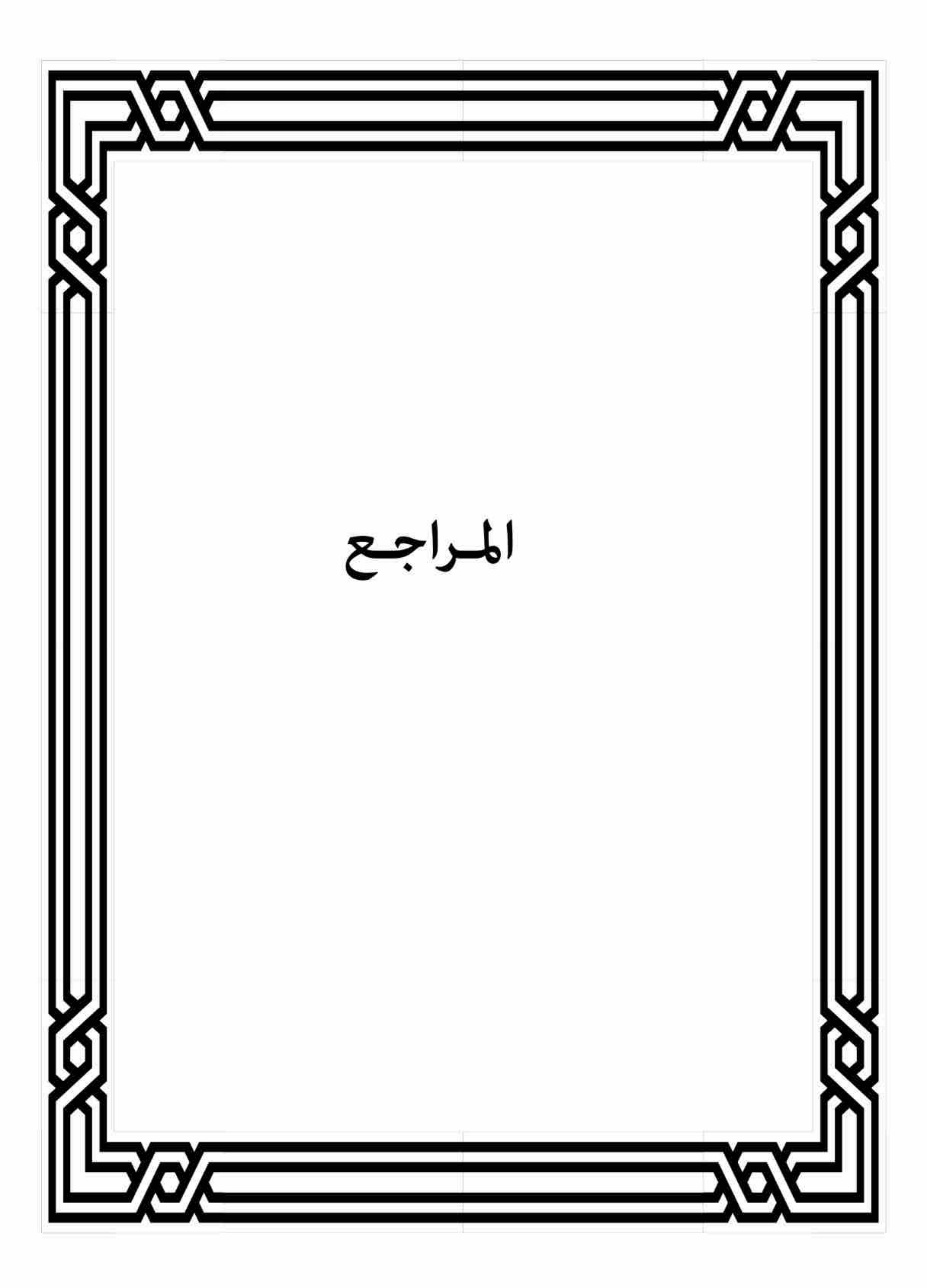
9) على الدول العربية إعادة صياغة أدوارها ومواقفها في المنطقة، والوصول إلى رؤية شاملة موحدة تخدم القضايا العربية بدلاً من تبني كل دولة إستراتيجية منفردة تفتح المجال وتعطي الفرص لدول أخرى، سواء كانت الولايات المتحدة الأمريكية أو تركيا للممارسة دورها في المنطقة على حساب مصالحها، حتى ولو كان تفعيل هذا الدور في إطار جامعة الدول العربية على أقل تقدير.

10) كما يجب على الدول العربية خاصة الحليفة والصديقة للولايات المتحدة، أن تفعّل سياساتها ومجال أدوارها في السياسة الأمريكية وأن لا تبقى المنطقة العربية مجرد منطقة إجراء اختبارات ومخططات للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

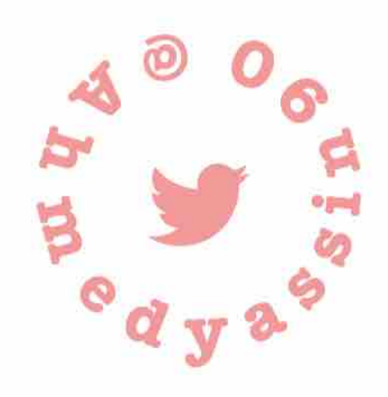
11) يجب على الدول العربية وخاصة النفطية أن تعي بأن هناك مصادر قوة لها يمكن استغلالها والضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لجعلها القيام بإيجاد حلول للقضايا العربية في المنطقة ومن هذه المصادر النفط والعلاقات الاقتصادية المختلفة لها مع عدد من الدول العربية.

المؤلف

ممدوح بريك محمد الجازي



المـراجـع


@Ahmedyassin90

المراجع

1- أسدي، بيجان (2002) "إيران وأمن الخليج "**مجلة شؤون الأوسط**، العدد107 صيف 2002.

2- أبو إصبع، بلقيس احمد منصور(1999)" **النخبة السياسية الحاكمة في اليمن 1978-1990**"ط1، الناشر مكتبة مدبولي – القاهرة.

3- آغا، حسين (1997) "**سوريا وإيران تنافس أم تعاون**"، ترجمة عدنان حسين، ط1، دار الكنوز الأدبية – بيروت – لبنان.

4- آل حسين، عبد الستير (2004)" **تحذير البرية من نشاط الشيعة في سوريا**"، ط1

5- ايزدي، بيزن (2000)"**مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية**"، ترجمة سعيد الصباغ، ط1، الدار الثقافية للنشر- القاهرة.

6- بارزي، تريتا (2008) "**حلف المصالح المشتركة- التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة** " ترجمة أمين الأيوبي، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون

7- باكير، علي حسين "(2006) "حزب الله تحت المجهر –رؤية شمولية مغايرة للعلاقة مع إيران وإسرائيل "**مجلة الرصد**، العدد 2، سنة 2006.

8- برادلي، أتاير(2004) "**السلام الأمريكي في الشرق الأوسط "المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11-أيلول** " ترجمة عماد فوزي شعيبي، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت- لبنان

9- براوين، خيرالله(2009) "**الوسيط في القانون الدستوري الإيراني** "ط1، منشورات الحلبي الحقوقية.

10- برزيغار، كيهان (2010) "مفارقة الإجماع النووي الإيراني "**شؤون الأوسط**، العدد 136.

11- البزار، حسن (1993) "إيران في النظام الإقليمي للخليج العربي"**دراسات إيرانية،** المجلد الأول، العدد الثاني، تصدر عن وزارة التعليم والبحث العلمي – جامعة البصرة.

12- البلاونة، علي (2004) "الضغوط الأمريكية على إيران – منشات نووية أم حيوية " **مجلة شؤون إستراتيجية**، السنة 2، العدد10.

13- بنان، طلال صالح (2004) "إيران: معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية " **السياسة الدولية**، العدد 155، يناير 2004.

14- بوختا، ويلفرد(2003) "**من يحكم إيران - بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية** "ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية – أبو ظبي –الإمارات العربية.

15- بيومي، زكرياسليمان (2009) "**العرب بين النفوذ الإيراني والمخطط الأمريكي الصهيوني** " ط1، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع – دسوق.

16- تشوبين، شاهرام (2007) "**طموحات إيران النووية**"، ط1، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت –لبنان.

17- توفيق، سعيد حقي (2000) "**مبادئ العلاقات الدولية** " ط1، دار الأوائل للطباعة والنشر.

18- جاد، عماد(2009) "الجهود الإسرائيلية لتحييد الخلاف مع السياسات الأمريكية "**شؤون عربية**، العدد139 – خريف 2009.

19- جاد، عماد (2003) "تداعيات الغزو الأمريكي للعراق...على دور إسرائيل بالمنطقة"، **شؤون عربية**، العدد113، ربيع 2003.

20- الحروب، خالد (2006) "إيران تحدي (أو تغير) موازين القوى الإقليمية "، **شؤون عربية** العدد 125، ربيع 2006.

21- حسن، عمر كامل (2010) "النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي "**شؤون عربية**، العدد 144، شتاء 2010.

22- حسن، محمد (2004) "**قضايا إيرانية "التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي** "العدد الثاني، مركز دراسات الشرقية - جامعة القاهرة.

23- حماد، مدحت (2004) "**قضايا إيرانية التقرير الإستراتيجي الإيراني السنوي** "العدد الأول، مركز الدراسات الإستراتيجية - جامعة القاهرة

24- حميدة، عبدا لرحمن (1988) "**جغرافيا أسيا** " دار الكتاب العربي

25- حنا، اليأس (2009) "المنطقة العربية في مرحلة ما بعد حرب غزة "**شؤون عربية**، العدد137، ربيع 2009.

26- حيدر، محمود (2011) "الأسس اللاهوتية للعلاقات الأمريكية والإسرائيلية "**شؤون الأوسط**، العدد137، خريف 2010 - شتاء 2011.

27- الخزرجى، ثامر كامل (2005) "**العلاقات السياسة الدولية - وإستراتيجية إدارة الأزمات** " ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

28- خليل، احمد خليل (2001) "**نقد التضليل العقلي:شيعة لبنان والعالم العربي.هل هم آخرون في النصف الأخير من القرن العشرين.**"ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

29- خواجة، محمد (2005) "المثلث العربي - الإيراني - التركي - واقع وأفاق " **شؤون الأوسط**، العدد 119 - صيف 2005.

30- دوران، مايكل(2005) "**ملفات أمريكية ساخنة - السعودية وحزب الله** "ترجمة يوسف الجهماني، ط1، دار الكنوز الأدبية للطباعة والنشر والتوزيع لبنان -بيروت.

31- الديدموني، شرين(2007) "المشروع النووي الإيراني- الإبعاد الإستراتيجية والانعكاسات الإقليمية "**مجلة النهضة**، المجلد الثامن، العدد 1، يناير 2007.

32- ديلواني، طارق (2005) "المد الشيعي في الأردن حقيقة أم وهم "**مجلة العصر** العدد67 تاريخ 2005/3/12.

33- راشد، سامح (2004) "إيران في مواجهة الضغوط الخارجية "**السياسة الدولية**، العدد 155- يناير 2004.

34- راشد، سامح (2006) "إيران وسوريا.....التحالف حول لبنان "**السياسة الدولية**، العدد 166 – 2006.

35- راشد، سامح (2009) "الدولة والحوثيين – قراءة في جوهر الصراع "**السياسة الدولية**، العدد 178- أكتوبر 2009.

36- راشيل، جيمس(2008) "**التهديدات الإقليمية والإستراتيجية الأمنية: الوضع المقلق حالياً في الشرق الأوسط**" الصادرة عن مركز الدراسات الإستراتيجية التابع لكلية الحرب الأميركية متوفر عبر: WWW.ALZYTOUNA. NET

37- الراوي، رياض (2006) "**البرنامج النووي الإيراني وأثرة على منطقة الشرق الأوسط** "ط1، دار الأوائل للنشر والتوزيع دمشق –سوريا، ص120-264.

38- رجائي، قرهانغ (2001) "تأملات حول الدين والسياسة في إيران"**شؤون الأوسط**، العدد 103، صيف 2001.

39- الرشيدي، حسن (2008) "أهداف السياسة الخارجية لإيران " **مجلة البينه تاريخ** 22/4/ 2008 متوفر عبر: www.albainah.net

40- الرشيدي، حسن (2008) "أهداف السياسة الخارجية لإيران "**مجلة البينة**، تاريخ 2008/4/22.

41- رضا فوده، محمد (2002) "**العلاقات الإيرانية الخليجية** "ط1، الناشر مركز الدراسات العربي الأوروبي – باريس – المكتب العربي للمعارف

42- رفعت، سعيد (2002) "التصور الأمريكي الجديد وموقع العرب منه"، **شؤون عربية**، العدد 112، 2002.

43- رفعت، سعيد (2009) "السياسات العربية: حرج من التطرف الإسرائيلي وقلق من النفوذ الإيراني " **شؤون عربية**، العدد 138، صيف 2009.

44- رفعت، سعيد(2006) "توجهات أمريكية وتحولات أوروبية جديدة في المنطقة "**شؤون عربية**، العدد 125، ربيع 2006.

45- الرفوع، فيصل عودة (2009) "**نظرية السياسة الخارجية** " ط1، دائرة المكتبة الوطنية.

46- ابو رمان، محمد " (2006) " التشيع السياسي ظاهرة تغذيها انتصارات حزب الله "**جريدة الغد الأردنية** العدد 354، تاريخ 2006/10/4.

47- زاده، بيروز مجتهد (2000) "التحولات الأساسية في السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الإصلاحيين "**دراسات شرق أوسطية**، السنة الخامسة، العدد 12، صيف2000.

48- الزعبي، خيام محمد (2009) "السياسة الخارجية السورية بين الثابت والمتغير" **السياسة الدولية**، العدد 178، أكتوبر 2009.

49- الزعبي، محمد (2007) "**الاستعمار الأمريكي الجديد للشرق الأوسط - ملامحه وتداعياته** "ط1، دائرة المكتبة الوطنية - الأردن.

50- الزهيري، ابو بكر مرشد (2008)"**التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية وأثرها على الأمن القومي** "ط1، مكتبة الصادق، صنعاء- اليمن.

51- زيمران، كاثرين (2010) "**حركة الحوثي في اليمن** "متوفر عبر: WWW.criticalthreats.org

52- سريع القلم، محمود (2006) "الإطار النظري للسياسة الخارجية الإيرانية "**شؤون الأوسط**، العدد 121، شتاء 2006.

53- السعيد إدريس، محمد (2005) "إيران وبناء الدولة العراقية:المصالح والسياسات "**السياسة الدولية**، العدد 162، أكتوبر 2005.

54- السعيد إدريس، محمد (2009) "الأزمة السياسة الإيرانية وانعكاساتها الخارجية " **السياسة الدولية**، العدد 178، اكتوبر2009.

55- السعيد، إدريس محمد (2006) "الخليج والأزمة النووية الإيرانية " **مجلة السياسة الدولية**، العدد 165، يوليو 2006.

56- سكوت، كيندل (2009) "ديناميات صنع السياسة الخارجية الأمريكية"، **السياسة الدولية**، العدد178، أكتوبر 2009.

57- سلامة، معتز محمد (1997) "الجيش والحرس الثوري الإيراني "**السياسة الدولية**، العدد130، أكتوبر 1997.

58- شحاذة، مهدي (1999) "**إيران: تحديات العقيدة والثورة** "ط1، مركز الدراسات العربي الأوروبي.

59- الشوربجي، منار(2009) "**أوباما والعالم الإسلامي - قراءة في تحولات الخطاب الأمريكي ودلالاته**".العدد 178، أكتوبر 2009.

60- شيعبي، عماد فوزي (2003) "**السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد - دراسة إستراتيجية "اليمين والمحافظون الجدد من التدخل الانتقالي إلى التدخل الاستباقي** "ط1، دار كنعان للدراسات والنشر.

61- الصادق، علي (2006) "**ماذا تعرف عن حزب الله.**"ط1، حقوق النشر محفوظة للمؤلف.

62- صارم، سمير (2003) "**النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية** "، **مجلة الفكر السياسي**، السنة السادسة، العددان الثامن عشر والتاسع عشر، ربيع وصيف 2003.

63- صالح، محسن (2011) "اللوبي الصهيوني في أمريكا"، **شؤون الأوسط**، العدد137، خريف 2010- شتاء 2011.

64- طاهر، احمد (2009) "**اليمن والحوثيين -حدود ودلالات الدور الخارجي** "**السياسة الدولية**، 178- أكتوبر 2009.

65- عامود، محمد سعد (2007)"الشيعة في الخليج وتفاعلات الصراع الأمريكي – الإيراني، **السياسة**، العدد168-ابريل 2007.

66- العبادي، خالد(2008) " **تأثير النفوذ الإيراني على الدول العربية (سوريا ولبنان)1979 - 2007** ".رسالة ماجستير غير منشورة، مكتبة جامعة مؤتة.

67- عبد الحميد، عصام السيد (2006) "**الخطاب الإعلامي للثورة الإيرانية وأثره على العلاقات الخارجية** "ط1، الناشر عين للدراسات والبحوث الإنسانية، المربوطية – الهرم.

68- عبد السلام، احمد لطفي (2005) "**الانحياز الأمريكي لإسرائيل دوافعه التاريخية والاجتماعية والسياسية** "ط1، مكتبة النافذة.

69- عبد الصادق، علي (2003) "**إيران – تركيا والحرب الأمريكية- العراقية** "ط1، مركز الإمارات للتنسيق والمتابعة - دولة الإمارات.

70- عبد الفتاح، بشير(2005) "أمريكا وإيران......مواجهة أم مصالحة"، **السياسة الدولية**، العدد 160، ابريل 2005.

71- عبد الفتاح، بشير(2010) "إيران والشيعة العرب....علاقة شائكة "، **شؤون عربية**، العدد 144، شتاء 2010.

72- عبد المعز، سالي(2009) "**الحوثيين في اليمن...مخاوف من نشوء حرب جديدة**"، العدد177، يوليو 2009.

73- عبد الناصر، وليد (1997) "**إيران – دراسة عن الثورة والدولة** " ط1، دار الشروق القاهرة – مدينة النصر.

74- عتريسي، طلال (2006) "**الجمهورية الصعبة -إيران في تحولاتها الداخلية وسياستها الإقليمية** "ط1، دار الساقي – الحمراء – بيروت – لبنان.

75- العفيفي، فتحي (2000)"**مشكلات الجدود السياسية في منطقة الخليج العربي** "ط1، منشورات دار المدينة للطباعة – مصر.

76- العفيفي، فتحي (2006) "النموذج الديناميكي للتنافس النزاعي ومشكلاته" "**المستقبل العربي**، السنة الثامنة والعشرون، العدد 331 لسنة 2006.

77- العلوي، خالد بن محمد (2007) "**التجاذب التقني والسياسي للملف النووي الإيراني** "إدارة الدراسات السياسية – لحركة التوافق الوطني الإسلامية –الكويت.

78- علي، حسين (2005) "**هل ستصبح إيران دولة نووية تخشاها الدول المجاورة**" ط1، دار الكتاب العربي.

79- العناني، خليل (2005) "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم العربي:رؤية مستقبلية "**شؤون عربية**، العدد 123، خريف 2005.

80- العناني، خليل (2009) "أوباما والشرق الأوسط.....نوايا جيدة تفتقد الرؤية" **شؤون عربية**، العدد 137، ربيع 2009.

81- العناني، خليل (2009) "مراكز قوى جديدة في الشرق الأوسط "**شؤون عربية**، العدد 138.

82- العناني، خليل (2006) "النفوذ الإيراني في العراق "**السياسة الدولية**، العدد 162، أكتوبر 2005.

83- العيدروس، محمد حسن (1999) "**العلاقات العربية - الإيرانية** "ط1، دار الكتاب الحديث -الكويت -القاهرة -الجزائر.

84- العيدروس، محمد حسن (2002) "**الجزر العربية والاحتلال الإيراني نموذج العلاقات العربية - الإيرانية** "الجزء الرابع، دار العيد روس للكتاب الحديث، مركز الإمارات -القاهرة -الكويت -الجزائر.

85- الغمري، عاطف (2001) "**الأمريكي التائه في الشرق الأوسط** "ط1، مكتبة الشروق- القاهرة.

86- فتحي، ممدوح أنيس (1997) "إيران قوة مضافة أم مصدر تهديد للأمن العربي "**السياسة الدولية**، العدد 130، أكتوبر 1997.

87- فياض، خالد (1997) "العلاقات العربية بين الصراع والتعاون "**السياسة الدولية**، العدد 127، يناير 1997.

88- الفيومي، عاطف (2011) "**ماذا يريد الشيعة من العالم الإسلامي؟**"ط1، الناشر مكتبة طريف المصلحين - الجيزة.

89- قاسم، عبد الستار (2007) "ماذا نريد من إيران؟ " **المستقبل العربي**، السنة 29، العدد 335، كانون الثاني - يناير2007.

90- القاسمي، خالد بن محمد (1986) "**الخليج العربي في السياسة الدولية قضايا ومشكلات** "، ط1، مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة - الكويت.

91- القاسمي، خالد بن محمد (1997) "**الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني**"، ط1، منشورات المكتب الجامعي - الإسكندرية

92- القرني، بهجت (1994) "**السياسات الخارجية العربية للدول العربية** " ترجمة جابر سعيد عوض، مركز البحوث والدراسات السياسية -جامعة القاهرة.

93- قهوجي، رياض (2007) "الخيارات العسكرية للمواجهة الأمريكية - الإيرانية "**السياسة الدولية**، العدد 168 - ابريل 2007.

94- كام، افريام(2005) "تقرير استراتيجي إسرائيلي كبح لخطر النووي الإيراني - الخيار العسكري"، **مجلة الأرض**، السنة 32، العدد الثالث، آذار 2005.

95- كشك، اشرف محمد (2004) "أمن الخليج بعد حرب العراق " **السياسة الدولية**، العدد 155، يناير 2004.

96- كشك، اشرف(2006) "التحالفات الإقليمية لإيران - السياسة تتجاوز الايدولوجيا "**السياسة الدولية**، 165، يوليو 2006.

97- كورد زمان، أنتوني (2000) "**دراسات عالمية:القدرات العسكرية الإيرانية** "العدد 6، مركز الإمارات والشؤون الإستراتيجية - أبو ظبي.

98- اللباد، مصطفى (2007) "قراءة في مشروع إيران الإستراتيجي تجاه المنطقة العربية "**شؤون عربية**، العدد 129 - ربيع 2007.

99- اللباد، مصطفى (2009) "موقع الدورين التركي والإيراني في سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة "، **شؤون عربية**، العدد 138، صيف 2009.

100- مبارك، مبارك احمد (2005) "جولة خاتمي العربية: نحو تفعيل العلاقات الإيرانية العربية " **السياسة الدولية**، العدد 159، يناير 2005.

101- المجالي، عصام (2007) "**تأثير التسلح على الأمن الخليجي منذ الثورة الإسلامية 1979**"رسالة ماجستير غير منشورة، مكتبة جامعة مؤتة.

102- محمد، عبد الله يوسف سهر (1999) "السياسة الخارجية الإيرانية:تحليل لصناعة القرار " **السياسة الدولية**، العدد 138، أكتوبر 1999.

103- محمد، عرفة خديجة (2003) "مناقشة التقرير الاستراتيجي الإيراني "**مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، النهضة – العدد 14، يناير2003.

104- محمود، احمد إبراهيم (1993) "السياسة العسكرية الإيرانية في التسعينات "**السياسة الدولية**، العدد 111، يناير 1993.

105- محمود، احمد إبراهيم (2010) "**حال الأمة العربية 2009-2010 النهضة أم السقوط** "ط1، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – لبنان.

106- محمود، حامد (2009) "انتخابات الرئاسة وملفات السياسة الخارجية الإيرانية "**السياسة الدولية**، العدد177، يوليو2009.

107- محمود، عبدالمحمود النور (2008) "**إستراتيجية الاحتواء الأمريكي وأثارها على الدول الإسلامية -نماذج (إيران، مصر، السودان)** ط1، دار الجنان، عمان – الأردن.

108- محمود، موسى محمد (2008) "**الموسوعة الجغرافية** "ط1، دار دجلة للنشر عمان-الأردن.

109- المخادمي، عبدالقادر زريق (2005) "**مشروع الشرق الأوسط الكبير** "ط1 الدار العربية للعلوم ناشرون بيروت -لبنان.

110- مخيمر، أسامة (2007) "المواجهة الأمريكية الإيرانية – تصعيد أم تهدئة "**السياسة الدولية**، العدد 168، ابريل 2007.

111- المرهون، عبدا لجليل زيد (2006) "أمن الخليج والمتغير الأمريكي " **المستقبل العربي**، العدد 328، حزيران/يونيو 2006.

112- مسعد، نيفين (2006) "التداعيات الإقليمية:إيران " **المستقبل العربي**، السنة 29، العدد 332، أكتوبر 2006.

113- مسعد، نيفين (2009) "ندوة: ثلاثون عاما على قيام الثورة الإسلامية في إيران " **شؤون الأوسط**، العدد 131 – شتاء 2009.

114- مسعد، نيفين عبدالمنعم (2002) "**صنع القرار في إيران في العلاقات العربية – الإيرانية** "ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، الحمراء -بيروت-لبنان.

115- مشكور، سالم (1993) "**نزاعات الحدود في الخليج**" ط1، مركزا لدراسات الإستراتيجية للبحوث والتوثيق.

116- ابومغلي، محمد وصفي (1985) "**إيران – دراسة عامة** "ط1، منشورات مركز دراسات الخليج (سلسلة إيران والخليج 24)

117- مقلد، إسماعيل صبري (1982)"**نظريات السياسة الدولية** " ط1.

118- الموسوي، السيد عبد الرسول (2002) "**الشيعة في التاريخ** " ط1، دار الترجمان السنة.

119- موسوي، سيد حسين (2006) "فرضيات الأزمة النووية بين إيران والغرب "**شؤون الأوسط**، العدد 121 شتاء 2006.

120- الموصللي، احمد (2004) "**موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا** " ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية – بيروت.

121- موقع الجامعة العربية "**موقف الجامعة العربية من الملف النووي الإيراني** " متوفر عبر: **WWW.googl.COM**

122- ميرشمر، جون (2006) "وجهات نظر حول النفوذ الإسرائيلي في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية"، **مجلة فورين بوليسي**، سلسلة ترجمات الزيتونة (18) حزيران/يونيو 2006.

123- ميرفى، أيما وآخرون (1997) "**أمن الخليج في ظل النظام الدولي الجديد** "، ط1، مركز دراسات الشرق الأوسط – عمان.

124- نافعة، حسن (2003) "وجهة نظر: تطور الرؤية الأمريكية تجاه العالم العربي"، **السياسة الدولية**، العدد166، أكتوبر 2006.

125- النبالي، عبدالله (2003) **"الحياة السياسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية** "ط1، عمان – الأردن.

126- النصراوي، صلاح (2003) "مستقبل الشيعة في عراق ما بعد صدام حسين **"السياسة الدولية**، العدد 153، يوليو 2003.

127- النواتي، مهيب سليمان احمد (2002) **"حماس من الداخل** "ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع – فلسطين – غزة.

128- نوار، إبراهيم (2009) "الخليج العربي من بؤرة الصراع إلى ساحة التعاون **"السياسة الدولية**، العدد 177، 2009.

129- نورثون (1986) "**أمل والشيعة نضال من اجل كيان لبنان** " ترجمة حسين الأيوبي، ط1.

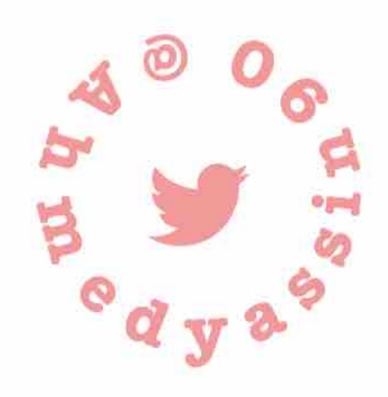
130- نورس، علاء الدين (1982) **"السياسة الإيرانية في الخليج العربي إبان عهد كريم خان 1757 – 1979"** ط1، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – معهد البحوث والدراسات العربية.

131- أبو هدبة، احمد (2006) "**إسرائيل والمشروع النووي الإيراني** "ط1، مركز الدراسات الفلسطينية توزيع الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت – لبنان.



الملحق

مفاهيم ومصطلحات


@Ahmedyassin90

مفاهيم ومصطلحات

النفوذ:

في علم الاجتماع النفوذ أو السلطة تعني: امتلاك قوة اجتماعية ضمن نسيج العلاقات الاجتماعية تمكن المرء من تنفيذ رغبته مهما كان مدى شرعيتها أو مطابقتها للقوانين الاجتماعية، "ماكس فيبر" في المبادئ الأساسية في علم الاجتماع يعّرف النفوذ:

"نقصد بالنفوذ كل فرصة أو إمكانية ضمن العلاقات الاجتماعية، تسمح للشخص بتنفيذ رغبته الخاصة، حتى لو كانت ضد مقاومة ما، وبغض النظر عن أساس هذه الفرصة".

شهدت النقاشات الفلسفية الاجتماعية مؤخراً جدلاً حول مصطلح النفو**ذ** **و**السلطة، يتركز حول قضية الطبيعة التحجيمية أو التمكينية للنفوذ. بعض المدارس ترى النفوذ والسلطة على أنها أشكال من القيود على تصرفات الإنسان، وفي نفس الوقت هي ما يجعل الفعل ممكناً، حتى ضمن نطاق ضيق. معظم هذا النقاش نتج عن أعمال للفيلسوف" ميشيل فوكو"، الذي يقول مثل" مكيافيللي" بأن النفوذ "منصب إستراتيجي معقد في مجتمع معين (بنية اجتماعية). كان مصطلح "فوكو" بطبيعته البنيوية يتضمن كلا الجانبين التمكيني

والتحجيمي، ويناقش" أنتوني غيدنز" بشكل خاص في أعماله الجانب التميكيني للنفوذ، ويرى أن ممارسة النفوذ لا تحتاج بالضرورة لممارسة إكراه (coercion) عن طريق القوة أو التهديد، لذا فإن النفوذ يتضمن كلا القوتين الفيزيائية والسياسية، بما فيها الكثير من أشكال القوة التي تندرج تحت مصطلح (النفوذ). في الكثير من الأحيان يطلق على "النفوذ" اسم" تأثير "مع أن بعض المؤلفين يعتبرون التأثير مصطلح أكثر عمومية في حين أن النفوذ هو ممارسة قصدية للتأثير على شخص معين.

السياسة الخارجية:

هي مجموعات الأفعال وردود الأفعال الرسمية التي تقوم بها الدولة في البيئة الدولية ساعية إلى تحقيق أهداف قد تكون محددة في إطار الوسائل المختلفة لتلك الدولة.

الإيديولوجيا:

هي من أعقد وأغنى المفاهيم الاجتماعية، ويعتبر "كارل مانهايم" أن هناك صنفين من الإيديولوجيا: المفهوم الخاص والمفهوم الشامل، فالإيديولوجيا بمعناها الخاص: هي منظومة الأفكار التي تتجلى في كتابات مؤلف ما، تعكس نظرته لنفسه وللآخرين، بشكل مدرك أو غير مدرك.أما الايدولوجيا بمعناها العام: فهي منظومة الأفكار العامة السائدة في المجتمع.

الثورة الإسلامية في إيران:

هي الثورة التي حصلت في إيران عام 1979 بقيادة آية اللــه الخمينـي، حيـث تركزت المعارضة لشاه إيران على ثلاث مجموعات رئيسة، العلماء، والمنظمات الفدائيـة والأحزاب وعدد كبير من المثقفين. إلا أن رجال الدين كانوا هم الذين لعبوا الدور الأكثر أهمية وتصرفـوا كأوصـياء عـلى النظـام السـياسي الجديـد ودعـوا للحركيـة السياسـية. وساعدت العديد من العوامل على قيام الثورة، من بينها كراهية الناس للشاه، والولايات المتحدة الأمريكية. كما كان لسياسة حقوق الإنسان في إدارة الرئيس "جيمـي كـارتر" في عام 1979 أثر بـالغ الأهميـة، مـما زاد في منـع النظـام مـن إخـماد الثـورة أثنـاء بدايـة انطلاقها عام 1978؛ قاد الإمام آية اللــه الخميني الثورة وهو بعمـر 75 سـنة، واعتمـد الإمام كثيراً على الإسلام التغييري لتنشيط الحركة الثورية وتحطيم سلالة البهلوي، كـان ظهوره كزعيم غير متنازع عليه للحركة الثورية مفاجأة رئيسة، وقد بقي في المنفى لـ 13 سنة عندما بدأت الانتفاضة السياسية في إيران. آية اللــه الخميني كـان الـزعيم الأكـثر تأثيراً، فوحّد قوات المعارضة المتنوعة وخلع الشاه، دعمته الطبقة المتوسـطة التقليديـة، خاصةً البازار، لأنه أيّد حق الملكية الخاصة والقيم الإسلامية، ودعمته الطبقة المتوسطة الحديثة كقومي أحيا تراث" محمد مصدّق" الذي ركز على محاربـة التـدخل الخـارجي، كما لبّت الطبقات العاملة نـداءه للعدالـة الاجتماعيـة، أمـا المزارعـون فاعتقـدوا بأّنـه سيقيم البنية التحتية المطلوبة للزراعة. واستخدم آية اللــه الخمينـي رمـوزاً دينيـة في تعبئـة النـاس مثـل الاستشـهاد وشـهر رمضـان وحـوّل عاشـوراء إلى مظـاهرة سياسيــة، وسـيطر الإمـام عـلى قيـادة المعارضـة السياسـية، فوصـلت دعوتـه إلى كـلّ الطبقـات

الاجتماعية، كانت حركة 1979 ثورة سياسية أدّت إلى إسقاط نظام الشاه، بعد الثورة في عام 1979، وتم بعد ذلك إعداد الدستور الجديد لإيران، المتضمن ولاية الفقيه وأحكام الإسلام، ونشأت مراكز قوى جديدة: مثل المجلس الثوري الإسلامي والحكومة الثورية المؤّقتة والحزب الجمهوري الإسلامي وغيرها من المؤسسات الثورية الإسلامية.

الشيعة:

الشيعة في لغة العرب: هي المشايعة والمناصرة والموالاة، أي الأتباع والأنصار، وغلب الاسم على من والى الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأهل بيته الأشراف، حتى صار اسما خاصاً لهم (الشيعة).

والشيعة اصطلاحاً: هم أتباع علي- عليه السلام- أي من شايع علياً أو قدّمه على أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم- واعتقد أنه الإمام من بعده بوصية مباشرة منه- صلى الله عليه وسلم- وبإرادة إلهية.

الإستراتيجية:

تعني فن القيادة في الحرب الشاملة على مستوى الدولية، حيث تنسق الخطط العسكرية مع الخطط الاقتصادية والإعلامية والسياسية، وتوصف بأنها الخطة العامة لحملة عسكرية كاملة، والإستراتيجية من الناحية السياسية، هي تحديد الأهداف، وتحديد القوة الضاربة، وتحديد الاتجاه الرئيس للحركة.

النخبة الحاكمة:

تعّرف النخبة بأنها: مجموعة أو فئة قليلة من الناس يحتلون مركزاً سياسياً واجتماعياً مرموقاً، كما يطلق التعبير على مجموعة تفوّقت أو اكتسبت شهرة في مجال معين وتجمع هذه الفئة أعظم الكفاءات في مجال تخصصها.

والمصطلح تعبير عن الامتياز والقيادة في المؤسسة أو في المجتمع وفي المجال السياسي يرتبط بمفهوم الأرستقراطية وبطولة دور الفرد في التاريخ على حساب المجموع، وفي المجتمعات التي تسود فيها المنافسة الحرة يكفل الحراك الاجتماعي صعود الفرد إلى مراكز مرتفعة وينجحون بذلك في الانضمام إلى الصفوة التي يعترف بها المجتمع أو جانب منه.

وفي مجال الاجتماع والسياسة انتقل المعنى عند "باريتو "تحت تأثير من التعبير عن نقاوة الأشياء إلى التعبير عن شهرة الأفراد والجماعات واحتلالها مكان الصدارة.

حزب الله:

هو الحركة الأصولية الرائدة في لبنان، ظهر نتيجة لتقارب مصالح شيعة لبنان مع السياسة الخارجية الإيرانية، فقد ظهر علناً بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان في عام 1982، يمكن أن ترجع أصول نشأته إلى عدّة ناشطين شيعة استاؤوا من برنامج عمل الإمام" موسى الصدر" في الستينات، اعتبر "محمد حسين فضل الله "المرشد الروحي للحزب، فبعد عمله النشيط في العراق، استقر فضل الله

في(النبعة)، وهي ضاحية لبيروت وروّج لرؤيته الإسلامية عبر عصبة التآخي. أقنعته الثورة الإسلامية الإيرانية في عام 1979 بصحة مفهوم ولي الفقيه كنموذج للنظام السياسي، وبالتالي ضرورة تأسيس دولة إسلامية.

حماس:

حماس هي: اختصار لحركة المقاومة الإسلامية في فلسطين، نشأت في أوائل الثمانينات، وطوّر الإخوان المسلمون في فلسطين، مركزهم في الجامعة الإسلامية في غزة واشتبكوا بشكل مستمر بالقوات العلمانية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أصبح الشيخ أحمد ياسين زعيم المقاومة الإسلامية، وسجن لعدة سنوات في سجن الاحتلال الإسرائيلي، أما برنامج الإخوان في المناطق المحتلة الإسرائيلية منذ 1967 فيدور حول الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي من خلال العودة إلى القيم والمعيشة الإسلامية الأصيلة بداية من الكفاح المسلح العلني. عندما بدأت الانتفاضة في عام1987 أصبحت حماس منظمة الإخوان التي شاركت في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، فأطلقت الهجمات العسكرية ضدّ الإسرائيليين والدولة الإسرائيلية، كما أصبح لها شعبية كبيرة بسبب إقامتها للعديد من المؤسسات الاجتماعية التي أسستها لخدمة حاجات الناس، علاوة على ذلك، رفضت حماس السلام العربي - الإسرائيلي وبذلت أقصى جهودها لإسقاطه، و لدى حماس العديد من المكاتب في كافة أنحاء عواصم العالم الإسلامي، في دمشق، وعمّان، وطهران وفي أماكن أخرى.

حركة الحوثيين:

تعود إلى جماعة سياسية شبه عسكرية هي اتحاد الشباب المؤمن التي أنشأت في منتصف 1990 بقيادة "حسين بدر الدين الحوثي"، وسعى هذا الحزب إلى إحياء الزيدية، وهي الطائفة الشيعية التي تتضمن مبادئ الاعتقاد بأن أحفاداً فقط للنبي محمد صلى الله عليه وسلم يمكّنهم من مشروعية الحكم الإسلامي، و تحدّث حسين الحوثي على نحو متزايد ضد الدولة، وقاد المظاهرات المناهضة للحكومة وللولايات المتحدة.

وحركة الحوثي توجّه أنصارها من سكان الشيعة الزيدية في شمال اليمن وتنشط بشكل رئيس في محافظات صعدة وعمران، وشكاوي الحوثيين تشمل التهميش الاقتصادي والاجتماعي، والفساد في الحكومة، والمحاباة مع الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، والإفراط في النفوذ الوهابي في سياسة الدولة والمدارس، وصورة المتمردين الحوثيين التي لا ترى أن الرئيس صالح الحاكم الشرعي لليمن على الرغم من حقيقة أنه هو أيضا من الزيدية.

وسارع قادة الحوثيين إلى نفي الاتهامات الموجهة من الحكومة اليمنية بأن الهدف من حركة الحوثي هو إعادة تأسيس الإمامة الشيعية في شمال اليمن وإن الهدف من هذه الحركة السعي للاستقلال عن الدولة اليمنية للسكان الشيعة الزيدية من أجل تصحيح المظالم المعلنة الأخرى.

وكانت هناك محاولات متعددة في وقف إطلاق النار واتفاقات السلام منذ بداية الصراع، ولكن انهارت الاتفاقات مراراً، مما أدى إلى استئناف القتال، وفي الآونة الأخيرة، شنّت الحكومة هجوماً عسكرياً واسع النطاق، (عملية الأرض

المحروقـة)، في أغســطس 2009 ردّاً عــلى اســتيلاء الحــوثي عــلى المــدارس والمستشــفيات والمســاجد والمنشـآت العسـكرية، والطـرق في محافظـات عمـران وصـعدة وقـد اسـتمرت الاشتباكات منـذ ذلـك الحـين وامتـدت إلى المملكـة العربيـة السـعودية المجـاورة، أعلنـت الرياض في الأسبوع الأخير من يناير 2010 أنها قد هزمت المتمـردين الحـوثيين في أراضـيها وسحبت قواتها.

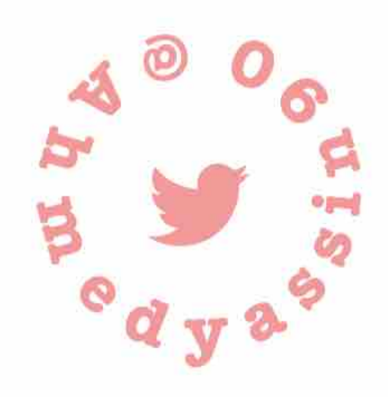
حركة أمل الإسلامية:

هي حركة أمل الإسلامية، برئاسة حسين الموسوي، تفرعت عن حركة أمل اللبنانيـة، وانشقت عن المنظمة الأمّ في حزيران /يونيو1982 عندما وافق نبيه برّي، رئيس أمل، على المشاركة مع زعيم القوات اللبنانية بشير الجميل، في لجنة الإنقاذ، التي شـكلت مـن قبـل الحكومة اللبنانية بعد الاحتلال الإسرائـيلي، واعتـبر الموسـوي اشـتراك بـري عمـلاً مسـاوياً للخيانة، على أساس أن علاقات بشير مع الإسرائيليين ومواقفـه المعاديـة للإسـلام معروفـة، وترفض أمل الإسلامية التوجه العلماني لها.

كانت أمل الإسلامية مدعومة بشدّة من قبل الجمهورية الإسلامية في إيـران، لكـن الحركة ما زالت محصورة في مناطق قرب بعلبك، وهي المنطقة التي بـدأ منهـا الموسـوي علاقاته الغامضة بحزب اللــه ، ضغطت إيران عليـه لتوحيـد حركـات المقاومـة الشـعبية الشيعيّة في لبنان، ومع أنّ الموسوي أصرّ على إبقاء وجوده التنظيمـي المنفصـل، وأصـبح واحداً من زعماء حزب اللــه فيما بعد، ويذكر بأنـه أصبح عضـواً لأعـلى هيئـة في حـزب اللــه.



فهرس المحتويات


@Ahmedyassin90

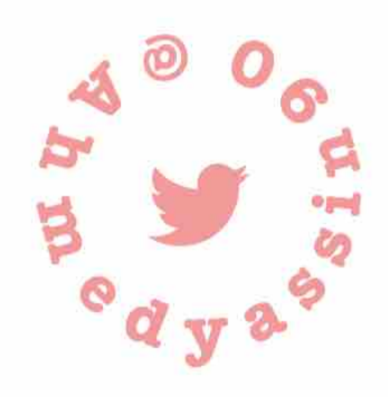
فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	5
الشكر والتقدير	6
الفصل الأول: السياسة الإيرانية	**17**
لمحة تاريخية عن الجمهورية الإسلامية.	19
الوصف العام للجمهورية الإيرانية - الاسم الرسمي	21
الموقع الجغرافي – المساحة ـ الحدود - السكان	22
اللغة	23
الدين	24
القوميات	24
نظام الحكم	25
صنع القرار في إيران، القوى والمؤسسات.	25
المرشد	26
السلطة التنفيذية	28
رئيس الجمهورية	28
نواب الرئيس	31
الوزراء	32
السلطة التشريعية	33
مجلس الشورى الإسلامي	33
مجلس صيانة الدستور	34
السلطة القضائية	35
مؤسسات عابرة للسلطات	36
مجلس تشخيص مصلحة النظام	37
مجلس الأمن القومي	37
المؤسسات العسكرية	38
المجتمع المدني	40

القوى الدينية	41
القوى الاقتصادية	42
التجمعات السياسية	44
الصحافة	46
المرأة	47
الفصل الثاني: العلاقات العربية الإيرانية	**49**
إيديولوجيا الثورة الإيرانية وأهدافها	51
مراحل الثورة الإيرانية	55
مراحل العلاقات العربية الإيرانية	60
مصادر الصراع في العلاقات العربية الإيرانية	67
أمن الخليج	67
الرؤية الإيرانية لأمن الخليج	68
الرؤية الخليجية لأمن الخليج	69
دور الشيعة في الموقف الإيراني	71
احتلال الجزر الإماراتية الثلاث	72
الموقف الإيراني من القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي	73
موقف إيران من الحروب على المنطقة العربية	76
الحرب الأمريكية على العراق 2003	76
الحرب الإسرائيلية على لبنان 2006	79
الحرب الإسرائيلية على غزة 2008	82
العلاقة بين إيران وسوريا	84
الفصل الثالث: التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية	**89**
الأهمية الإستراتيجية للمنطقة العربية	91
الموقع والطبيعة الجغرافية لمنطقة الخليج	91
الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي	93
الأهمية الإستراتيجية للجزر العربية الإماراتية	97
أهداف السياسة الإيرانية في المنطقة العربية.	99

التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية 106
استمرار احتلال الجزر الإماراتية الثلاث 106
خلفية الصراع على الجزر الإماراتية الثلاث 109
الموقف العربي من احتلال الجزر الإماراتية الثلاث 114
التمدد الشيعي في المنطقة العربية 116
التمدد الشيعي في دول الخليج العربي 117
الشيعة في البحرين 117
الشيعة في السعودية 120
الشيعة في الكويت 122
الشيعة في عُمان وقطر والإمارات 123
الشيعة في العراق 124
الشيعة في اليمن 126
التمدد الشيعي في بعض الدول العربية 127
الشيعة في الأردن 127
الشيعة في سوريا 129
الشيعة في لبنان 132
الموقف العربي من التمدد الشيعي في المنطقة 135
استمرار إيران في محاولاتها تطوير قدراتها النووية 136
خلفية البرنامج النووي الإيراني 136
أهداف ودوافع امتلاك إيران السلاح النووي 142
الموقف العربي من البرنامج النووي الإيراني 147
موقف مجلس التعاون الخليجي 147
موقف الجامعة العربية 149
سيناريوهات الملف النووي الإيراني 150
إستراتيجيات طرفي الأزمة الولايات المتحدة وإيران. 151
اتجاهات القضية النووية الإيرانية 155
أدوات النفوذ الإيراني 156

الحركات الإسلامية 156
حزب اللـه 157
حركة الحوثيين 163
حماس 167
التشيع 170
القوة العسكرية الإيرانية 173
الفصل الرابع: التحولات في السياسة الأمريكية اتجاه المنطقة 179
محددات الرؤية الأمريكية اتجاه المنطقة 181
المصالح كمحدد للرؤية الأمريكية 181
خصائص النخبة الحاكمة. 186
مجالات الدور العربي في السياسة الأمريكية 187
مجالات الدور الإيراني في السياسة الأمريكية 198
مجالات الدور الإسرائيلي في السياسة الأمريكية 208
الخاتمة 217
المراجع 231
الملاحق 245
فهرس المحتويات 257


@Ahmedyassin90

تصوير

أحمد ياسين







الرّمـال للنشر والتوزيع
مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس: +96265330508
E-mail: alremalpub@live.com



الأكاديميون للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
تلفاكس: +962 6 5330508
E.mail.academpub@yahoo.com